مراعاة المعنى
في
التركيب النحوي

للدكتور

حسني هاشم السيد الحديدي

مقدمة البحث

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاةُ والسلامُ على أشرف المرسلين، سيدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين،

وبعد:

فلقد شُغلت بهذه الفكرة أثناء عملي في قسم اللغة العربية بالكلية الجامعية بالقنفذة_ جامعة أم القرى_ حيث كانت تثار _بين الفينة والفينة_ نقاشاتٌ تتعلق بالدرس النحوي ومدى ارتباط التركيب النحوي بالمعنى؛ فأحببت أن أُدلي بدلوي في هذه القضية، ولعل ما يشكل فيها ويخفى على الكثيرين حاجة النحوي للحديث عن المعنى في تطبيقاته وتخريجاته؛ إذ الحديثُ عن المعنى_ في كثيرٍ من الأحيان_ ليس غايةَ النحوي؛ وإن بقيت المعاني خبيئة الألفاظ ملازمة لها لا تنفك عنها ولا تتخلف عن بنائها، وإن لم يظهر ذلك في سياقات الحديث، وقد حرَص النحويون على تقسيم المعنى عندهم إلى مراتب ثلاث:

الأولى: قريبةٌ، وهي التي ترتبط بالبناء والتركيب.

الثانية: الوسطى: وهي التي تتعلق بالصحة الأسلوبية، والسلامة اللغوية.

الثالثة: الصورة العميقة: وهي ما تتعلق بدقيق المعاني وخفي المباني، وقدرة الأسلوب على التجدد والتغيير.

وقد حرَصت في هذه الدراسة على استعمال المنهج المتكامل في الدراسات الاجتماعية؛ حيثُ زاوجت الدراسة بين المنهج التاريخي،

والتحليلي، والمقارن، والوصفي؛ وذلك حسبما تقتضيه الفكرة، والسياق الذي يحتاجه الحديث.

وقد جاءت الدراسة في مقدمة، وتمهيدٍ، وخمسة مطالب، ثمّ الخاتمة.

أمَّا المقدمة؛ فقد ذكرت فيها سبب اختيار الموضوع، وأهم تقسيماته التي شملها، وأمَّا التمهيد: فلقد توقفت الدراسة فيه عند المراد بالمعنى، وتعريف النحويين للمعنى، ووظيفة المعنى، مبيناً أن وظيفة المعنى: إدراك خصائص الكلمات ووظائفها في سياقاتها ، ثم بينت مراتب المعنى، وأنها ترد على ثلاث صور، وأنَّ المقام والسياق يمثلان عنصرين أساسيين في عمق المعنى، وتحليله.

ثمّ أوردت نتفاً من الأمثلة والتطبيقات مؤيدةً لما ذكرته من القواعد الصالحة مستعيناً في ذلك بأقوال العلماء التي ترجح القاعدة وتبينها.

ثمَّ بينت بعد ذلك أوجه مراعاة المعنى في التوجيه النحوي، وقد جاءت في خمسة مطالب:

المطلب الأول: مخالفة الأصل المجمع عليه مراعاةً للمعنى.

المطلب الثاني: الحكم بابتدائية الاسم المؤخر مراعاةً للمعنى.

المطلب الثالث: تغليب الحكم الجائز على الواجب مراعاةً للمعنى .

المطلب الرابع: تقدير العامل محذوفاً مراعاةً للمعنى.

المطلب الخامس: ترجيح المعنى أحد الوجهين دون الآخر مراعاةً للمعنى.

ثم أنهيت البحث بختامة ذكرت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

هذا وما قدمته الدراسة من تجديدٍ أو فكرة، أو ما حوته من توفيق فمن الله، وما كان غير ذلك فمن نفسي، والله أسأل أن يوفقنا لما يحبه ويرضاه، وأن يرزقنا خير الدنيا، وفلاح الآخرة، كما أسأله أن يجنبنا فتنة القول والعمل؛ إنه سميعٌ قريب وللدعاء مجيب.

د. حسني هاشم الحديدي

مراعاة المعنى في التوجيه النَّحويِّ

تمهيد: المقصود بالمعنى:

المعنى: هو المفهومُ من ظاهر اللفظ،(وانفهامُه منه صفةٌ للمعنى دون اللفظ ، فلااتّحَادُ في الموضوع)، والذي تصلُ إليه بغير واسطةٍ[١].

والمعنى عند النحويين : هو مما قام بغيره . وقيل: هو العلاقةُ المتبادلةُ بين اللفظ والمدلول علاقةً تُمَكِّنُ كُلاًّ منهما من استدعاء الآخر[٢]

فالمعنى الذي يحدثُ بالعامل في الاسم الذي يجئ الإعراب لبيانه هو كون الاسم فاعلاً أو مفعولاً أو مضافًا إليه ، قالوا : فكل مرفوعٍ من الأسماء فاعلٌ أو مشبهٌ بالفاعل في كونه عمدةً لا يستغنى عنه ، وكلُّ منصوبٍ من الأسماء مفعولٌ أو مشبهٌ به في كونه فضلةً مستغني عنه ، وكلُّ مخفوضٍ من الأسماء مضافٌ إليه بواسطة نحو : مررت بزيد وخطرت على عمرو ، أو بغير واسطة نحو : غلام زيد .

ومنهم من يقول : إن المعاني هي التي تحدثُ في الاسم بالعامل من كونه عمدة وفضلة ومضافا إليه[٣].

فإدراكُ الخصائص النّحويّة للكلمات من جواز وقوعها مواقعَ معيّنةٍ من الجُملَة، وارتباطها ارتباطًا مُعَيّنًا بغيرها مما قد يسبِقُهَا أو يَلحَقُهَا من

---

[١] كليَّات أبي البقاء : ، تح: عدنان الدرويش ، ومحمد المصري ، ط : الرسالة، أولى. : ٨ ٤٢

[٢] . استيفن أولمان : دور الكلمة في اللغة : ترجمة أ .د كمال بشر : ط : مكتبة الشاب : ١٩٩٢ : صـ ٧٣

[٣] شرح المقدمة الجزولية ، تح : تركي بن سهو بن نزال ، نشر الرشد ، الرياض ١: ٢٥٢: ٢٥٣ .

الكلمات ، التي تؤلّفُ نظَامًا تركيبيًّا معيّنًا دالاً على معانٍ معيّنةٍ هو ما يُطلَقُ عليه المعنى النحوي.(٤)

وهذا يبين أن بين الألفاظ والمعاني تآلفاً وانسجاما ، والمعاني النّحويّةِ تكشفُ عن الخصائص النّحويّة للتراكيب بحيثُ تتآلفُ في نظامٍ متكاملٍ يخدمُ التركيبَ ويبيّنُ مكنوناته ؛ قصدًا للدلالة على معانٍ جديدة.

فللمعنى النحويّ أهميّةٌ عُظمى في استقراء النصوص ، وسبر أغوارها ، وابتكار المعاني بصورة متجددة ، والوقوف على العديد من الدلالات والأغراض السياقية والأسلوبيّة التي تُبنَى عليها الجمل ، وهذه القدرة الابتكارية للغة هي التي تسهم في قيام اللغة بوظائفها ، واحتفاظها بحيويتها ، كما تُسهم بشكلٍ كبيرٍ في احتفاظها بنظام كلماتها، وقدرتها على الرّبط بين العبارات ، والتفاوت الملحوظ بين صيغ الكلمات في العبارة .

وبذلك يتبين أنّ المعاني اللغوية هي المنشأُ الذي تُبنى عليه التراكيب ، وتنتجُ عنه الصّيغُ وما يترتّبُ على ذلك من تفاوتٍ ملحوظٍ بين الصيغ والكلمات في العبارات المختلفة . فاستقراء المعاني ينبني على فهم تركيب العبارة وصياغتها ، وما يتعلّقُ بها من الأمور المختلفة مثل السياق ، والمقام ، والحالةِ الذّهنية لدى المتلقي ، وهذه الأمورُ هي التي تُشَكِّلُ العناصرَ التي تكوّن المعنى وتُبرزُهُ .

ينتج من ذلك أَنَّ مُراعاة المعنى النّحويّ يمثّلُ استقراءً دقيقًا للنّصّ اللغويّ ، ينتجُ عنه معرفة حدود النّظِم والوقوف على الوجوه والفروق

---

(٤) دور الكلمة في اللغة هامش : ٧٣ بتصرّف .

والصّور التي يشملها النّصُّ بين جنباته ، يقولُ عبد القاهر : " وإذ قد عَرَفتَ أَنَّ مَدَارَ أمرِ النَّظمِ على معاني النحو وعلى الوجوه والفروق التي من شأنها أن تكونَ فيه ، فاعلم أنَّ الفروقَ والوجوهَ كثيرةٌ، ليس لها غايةٌ تقفُ عندها ، ونهايةٌ لا تجدُ لها ازديادًا بعدها . ثُمَّ اعلم أن ليست المزيّةُ بواجبةٍ لها في أَنفُسِها ، ومن حيثُ هي على الإطلاق ، ولكن تعرِضُ بسبب المعاني والأغراض التي يُوضَعُ لها الكلامُ بحسبِ موقعِ بعضِها من بعضٍ ،واستعمال بعضِها مع بعضٍ "[٥]

فإذا قام النّحوُ بهذا الدّور في صناعة الأسلوب في صورته الأوّليّة ممثّلةً في البناء والتركيب. وفي صورته الثانية ممثّلةً في مُرَاعَاة الصّحة والخطأ في الأسلوب ، وفي صورته العميقة ، وهي مُرَاعَاة المعنى وقدرة الأسلوب على التجدد ،باستحداث العديد من المعاني والصّور والأخيلة ، فمعنى ذلك : أنَّهُ لا قيمة للفاعل والمفعول إذا لم يُضمَّا إلى الفعل ، ومُراعاة سبك بعضهما مع بعض في سلك النّظم ، وهو الإطارُ الذي تُوضَعُ فيه العلاقاتُ وتحكمُ بناءه ، وهذه العلاقاتُ هي : معاني النّحو ، فقيمةُ الجملة النّحويّة في ورودها مُرَكّبَةً ، وبعثها في سياقاتها التي تتكونُ منها أجزاءُ الجمل المختلفة[٦].

وهو بذلك يبرز مراتب المعنى التي يمكنُ استنباطها من الأنساق اللغويّة المختلفة ، وأنَّها تردُ على ثلاث صور ، الأوَّلُ : المعنى القريب ،

---

[٥] الدلائِلُ : ، تح : الشيخ : محمد عبده ، والشيخ الشنقيطي ، ط : دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان : ٦٩ .

[٦] فاعليةُ المعنى النّحويّ الدّلاليّ لأسلوب المدح والذّم في القرآن: فايز صبحي عبد السلام تركي : مجلةُ مجمع اللغة العربية بالقاهرة ع (١٠١) ص ١٢١

أو : الصورةُ الأوّليّة ، وهي ما تتعلّقُ بالبناء والتركيب ، والثانية ، وهي ما يتعلّقُ بالصحّة الأسلوبيّة والخطأ ، والثالثة : الصورةُ العميقةُ وهي ما تتعلَّقُ بعمق المعاني وقدرةُ الأسلُوب على التجدد .

على أننا في إ طار حديثنا عن المعنى يجبُ أن نستقرئ ما يُحيطُ بالسياق من مُرَاعَاة المقام وما له من دورٍ في المعنى ؛ إذ يُمَثِّلُ عنصرًا بارزًا من عناصر المعنى بما يمتلكهُ من ذاتية للموقف ، وتحديدٍ للحالة النّفسية للمتلقي ، وهي تُسهم بشكلٍ كبيرٍ في إيضاح المعنى الدلالي وتحديده .

فمُرَاعَاةَ المقَام ، والسِّياق يمثّلان صورةً متقدَّمةً في استنباط المعاني والوقوف عليها وتحديدها ، وإذا كان المقامُ يمثِّلُ جملة العناصر غيرِ اللغويةِ المكوّنة للموقف ، فهو يمثِّلُ مجموعةَ البشر الذين يشتركونَ في الجنس والعمر والأُلفَةِ والتربيةِ ،والانتماءِ الاجتماعيِّ والثقافيِّ والمهنيِّ والأخلاقيِّ ، أي : أنَّهُ يمثّلُ مجموعةَ العوامل المحيطة، أو مجموعة العوامل الخارجية التي تُسهم في تكوين النّصِّ اللغويِّ _ وكلما كان وصفُ المقامِ أكثرَ تفصيلاً يكونُ المعنى الدلاليّ أكثرَ وضوحًا ، وبهذا المفهوم يتبيّنُ لنا أنَّ هناك العديد من العناصرِ التي تُسهم بشكلٍ بارزٍ في فهم المعنى النّحويِّ واستقرائِه والوقوف على جوانبه وأركانه ، ومعرفة تأثيرِه في الأسلوب ، ومدى قدرته على تحديد الغايات والأغراض التي يريدها المتلقي من السياقات التي يتعاملُ معها ، والتي تتوقّفُ عليها قراءةُ الصورة الكليّة التي تُستَنبَطُ من سياقاته المختلفة ، فإذا قرأنا المثل االعربي " كَذَبَ عليك الحجَّ ، نرى أن بيانه وفهمه يحتاج أنّ نحلل الموقف تحليلاً دقيقاً ونحدد العناصر التي تسهم في فهمه ، حيث يورد الزمخشري (٥٣٨) رأياً لابن السّراج (ت٣١٦هـ)، فيفترض هذا الأخير

مقاماً يقتضي وجود ثلاثة أشخاص جرى بينهم الحوار على الشكل التالي: شخص يريد الحج فسأل شخصاً ما عنه، أو تدخّل هذا الشخص من غير سؤال، فذّم الحج، فقال الثالث: كذبَ.يريد من يذمّ الحج، ثم توجّه إلى الراغب في الحجّ، فقال له: عليك الحجَّ. وبذلك يخرّج أبو بكر العبارة، بأن جعلها عبارتين، الأولى من فعل وفاعلٍ يعود على من ذمّ الحجّ، والثانية من اسم فعل ومفعول به لإغراء من يودّ الحجّ . غير أن الزمخشري يرجّح تخريجاً آخر من غير أن يفترض مقاماً ما، وهو أنّ المراد بالكذب الترغيب، كقول العرب: كذبته نفسه إذا منّته بالأماني وخيّلت إليه من الآمال ما لا يكاد يكون ؛ لذلك فمعنى " كذب " هو ليرغبك، وتخريج العبارة بأن يكون فاعل " كذب " ضميراً يعود على الحجّ، والمراد ترغيب المخاطب، ثم يأتي أسلوب الإغراء المؤلّف من اسم الفعل "عليك " ومفعوله " الحجّ "(٧)

يقولُ صاحبُ الخزانة : " كذبَ معناه : الإغراء ، ومنه قولُ العرب: كَذَبَ عليكم العسلُ . يريدون : كُل العسل ، وتلخيصُهُ : أَخطَأَ تاركُ العسل ، فغلب المُضَافُ إليه على المُضَاف .قال عمر بن الخطاب : كَذَبَ : عليكم الحجُّ ، كذبَ عليكم العمرَةُ ، كذبَ عليكم الجهادُ : ثلاثةُ أسفارٍ كذبن عليكم " معناه : الزموا الحجَّ والعمرةَ والجهادَ . والمُغرَى به مرفوعٌ بكذبَ ، لا يجوزُ نصبُهُ على الفتح (الصِّحّة) ؛ لأنَّ كذبَ فعلٌ لابُدَّ له من فاعلٍ ، وخبرٌ لا بُدَّ لهُ من محدَّثٍ عنه ، والفعلُ والفاعلُ كلاهما تأويلهما الإغراء

---

(٧) محمود حسن الجاسم : أسباب التعدد في التحليل النحوي : مجلة مجمع اللغة العربية الأردني : (ع) ٦٦ : ١٢٠

، ومَن زَعَم أنَّ الحجَّ والعمرة والجهاد في حديث عمرَ حكمهنَّ النَّصبُ لم يُصب ، إذ قضى بالخلوّ عن الفاعل.

وقد حكى أبو عبيدةَ عن ابن الأعرابيّ أنَّه نظر إلى ناقةٍ نضوٍ ، فقال : كَذَبَ البَزرَ والنَّوى . قال أبو عبيد : ولم يُسمع النَّصبُ مع كذبَ في الإغراء إلاَ في هذا الحرف " . وعلى ذلك فرواية الأثر بالرّفع لا غير عند المحققين من النحويين ويكونُ التخريجُ على أنَّ الاسم المُغرى به يكونُ مرفوعًا لا غيرُ وهو وجه الكلام . وعلى رواية الرّفع فالكلامُ جملةٌ واحدةٌ وليس مركّبًا من جملتين[٨] .

وقال في الهمع : " قال الأخفش : الحجُّ مرفوعٌ به ، ومعناه نصبٌ؛ لأنَّه يريدُ الأمرَ به ، كقولهم : أمكنك الصيدُ يريد : ارمه .

وقال أبو حيان : الذي تقتضيه القواعدُ أنَّه من باب الإعمال ، والمرفوع فاعل كذب ، وحذف مفعول عليك ..... لفهم المعنى ، وإن نُصبَ فهو بـ " عليك " ، وفاعلُ كذب مضمرٌ ، يفسّرُه ما بعده على رأي سيبويه ، أو محذوف على رأي الكسائي " [٩]

وبذلك يتضح أنَّ التفسير اللغوي بُني على فهم المعنى واستقرائه ، وهل كان الحديثُ بين أشخاصٍ عدّة على ما ذهب إليه ابن السراج فيكون الخبرُ بالنصب بناء على السياق ، أو أنّه جاء أمرًا مباشرًا إلى شخصٍ للترغيب في الحج ، فيكون قد خرج عن النصب إلى الرفع.

---

[٨] الخزانة : ٦: : ١٨٧ تح هارون ، نشر : الخانجي .

[٩] همع الهوامع ٣: ١٤ تح أحمد شمس الدين،دار الكتب العلمية، لبنان ، أولى، ١٩٩٨

وقد جمع سيبويه في كتابه بين عاملين في غاية الأهمية ، الأوّلُ : التفسيرُ اللغويُّ والثّاني : ملاحظةُ السياق الذي تردُ فيه الجملةُ ، موضِّحًا أثر ذلك في المعنى ، مستدعيًا في سبيل ذلك المواقف الاجتماعيّة التي تُستَعملُ فيها حرصًا على وضوح الصورة واكتمال المعنى المستنبط من المواقف النفسية والاجتماعية ، وما يصاحبها من مراعاة حال المخاطب ، وحال المتكلم ، وموضوع السياق في أمن اللبس.

إنَّ مُرَاعَاة السياق تكشفُ بجلاءٍ أبعاد المعنى والمقاصد التي يريد المتكلّمُ الحديث عنها أو ذكرها ، والعوامل التي يبني كلامه عليها من مُرَاعَاة السياق اللغوي ، والوقوف على الحالة الذهنية للمرسل وتأثير ذلك على المستقبل ، مع مراعاة جوانب التركيب المختلفة التي يستعملها في عبارته .

ولكي نتمكن من استقراء وصياغة هذه الفرضيّة بصورة واضحةٍ نستقرئ هذين المثالين ، فنقول : إننا نجدُ فرقًا لفظيًّا بين قولنا : هذا طالبٌ يجدُّ في عمله ، ويا طالبُ يجدُّ في عمله ،فالفروقُ اللفظيُّةُ بين الجملتين أنَّ الأولى بدأت باسم الإشارة ، والثانية بدأت بالنّداء ، وأنَّ كلمة " طالب " في الجملةِ الأولى تقبل التنوين ، وكلمةُ " طالبٍ " في الجملة الثانية لا تقبلُ التنوين ،كما نلحظ أنَّ كلمةَ " طالبٍ " وقع بعدها جملةٌ فعليّةٌ في الحالتين . وينتجُ عن ذلك فروقٌ معنويةٌ ، منها : أنَّ كلمة طالب في الجملة الأولى نكرةٌ ، وفي الثانية معرفةٌ بالنداء ، وأنَّ كلمة طالب في الجملة الأولى وُصِفَت بجملة يجدُّ في دروسه ، أمَّا في الجملة الثانية فقد جاءت الجملةُ حالاً منها، ونعلم أنَّ الجملة الواقعة حالاً لا تدلُّ على ثبوت المعنى لصاحبه ، وإنّما الحال مبنيةٌ عن الانفكاك عن صاحبها

ولا تلازمُهُ ، أمَّا الوصفيّةُ في الجملة الثانية فتدلُّ على ملازمة الصّفة لصاحبها ، وأنَّ الجدَّ صفةٌ ملازمةٌ له لا تتغيّرُ ولا تتبدل. وهذا يدلّنا على أنَّ المعاني ترتبطُ بألفاظها ، وتتساوقُ معها وليست بعيدةً عنها . إنَّ في جملة النِّداء زيادةَ تخصيص وعنايةٍ بالمُنادى . أمَّا جملةُ الإشارة فلا تتعيّنُ الدّلالةُ فيها بالقصد أو غيرِه دون مُرَاعاة حالته التي يكونُ عليها .

يخلص البحث من ذلك كلِّه إلى أنَّ العلماء قصدوا في سياق حديثهم عن المعاني إلى إبراز أمرين جليلين الأمرُ الأوّلُ ، : حرصهم على مراعاة مراتب المعنى وأنَّ هذه المراتب متفاوتةٌ لا يدرُكُها كلُّ إنسان وإنّما تتفاوت في استقرائها من حيثُ مُرَاعَاةُ التركيب ، ثمّ الصحّةُ والخطأ، ، والقدرة الأسلوبيّةُ على التجدد كما حرصوا على مُراعاة العوامل التي تُسهم في تكوين المعنى نحو السياق الذي يردُ الكلامُ فيه ، والمقام الذي يُساقُ الكلامُ له ، ومُراعاة حال المتكلم والمخاطب ، وقدرةُ المتلقي على استقراء النصوص .

الارتباط بين المعاني والإعراب عند القدماء :

ارتبطت نشأةُ النحو منذ بدايته الأولى بالمعاني والتراكيب التي تستنبط منها ، وأماط العرب الأوائل اللثام عن العلاقة بين المعنى والإعراب وبنوا استقراءهم على معرفة هذه العلاقة وتحديد أركانها وسبر أغوارها ، ورأوا أنَّ العلاقة متلازمة بين المعنى والإعراب ، ولا ينفكُّ أحدهما عن الآخر .

ولقد أولى القدماءُ المعاني عنايةً فائقةً في تأويلاتهم وتحليلاتهم ، معتمدين في ذلك على الحسّ اللغويّ الذي درجوا عليه ، يقول السيوطيُّ " وإنَّما مكّنتُ القولَ في هذا الموضع ليقوى في نفسك قوّةَ حِسِّ هؤلاء القوم

، وأنَّهم قد يُلاحِظُونَ بالمنّة والطِّباعِ ما نُلاحِظُهُ نحن على طول المباحثة والسّماع "(١٠) فطباعهم جُبلت على الدّقة في الاستقراء والاستعمال دون أن يتكلّفوا أو يلحنوا، ويشيرُ ابن فارسٍ إلى معنى قريبٍ من هذا بقوله : " وكانت قريشٌ مع فصاحتها ، وحسن لُغَاتِها ورقّة ألسنتها ، إذا أتتهم الوفود تخيّرُوا من كلامهم وأشعارهم أحسنَ وأصفى كلامهم ، فاجتمع ما تخيّرُوا من تلك اللغات إلى نحائزهم وسلائقهم التي طُبعُوا عليها ، فصاروا بذلك أفصحَ العرب "(١١) فالعربيُّ لم يكتفِ بالوصول إلى أعلى مراتب الفصاحة اللغوية ، والبعد عن اللحن ، وإنَّما كان ينتقي من اللغات أحسنها وأعلاها ليكونَ في أحسن بيانٍ وأكمل تعبير.

أقام القدماءُ استقراءهم للدّرس اللغوي على الصّحة اللغوية ، ومُراعاة المعاني في التراكيب ، يظهر ذلك في تخريجهم نحو قول الفرزدق(الطويل)(١٢)

وعضُّ زمانٍ يا بن مروان لم يدع من المال إلا مسحتًا أو مُجلَّفُ

رُفعُ " مُجلَّفُ على المعنى ، ولا يصحُّ ذلك إلاَ بتقدير محذوفٍ يحتملُه السياق ، يقولُ صاحبُ الجمل : " حمله على المعنى فرفعه؛ لأن معناه بقي من المال مسحت أو مجلف(١٣). فظاهرُ البيت أنَّ كلمة " مُجلِفٌ " تحتمل النصب ؛ لعطفها على منصوبٍ ؛ لكنَّها وردت في البيت

---

(١٠) المزهر ٢: ٣٠٩

(١١) الصاحبي لابن فارس: ٥٥

(١٢) الجمل في النحو للخليل بن أحمد ١: ١٦٩، والخصائص ١: ٩٩ : ١٠٠، والإنصاف ١: ١٨٩

(١٣) الجمل ١: ١٦٩

مرفوعةً وهذا لا يصحُّ إلاَ على تقدير محذوفٍ يتوافق مع القاعدة ، وهي رفع الكلمة بعاملٍ محذوفٍ ، يقدَّرُ " بقي " ونحوه ؛ وإنَّما وجب التقديرُ مُراعاةً للمعنى واستقامةً لوجه الكلام ، ولأنَّه لو لم يقدَّر كان الكلامُ خطأً وعبثًا من الواضع .

أمَّا صاحبُ الإنصاف فقدَّرَهُ على أنَّه مبتدأٌ محذوفُ الخبر، قال : " فرفع "مجلف" على الاستئناف فكأنه قال أو "مجلف" كذلك وهذا كثير في كلامهم. فجعل العاطف للاستئناف ليستقيم وجهُ الرّفع ، وإن كان تقديرُ الفعل في نحو ذلك أولى ، لبناء الكلام عليه(١٤) .

قال في الكافية : " فقولُهُ " مجلف " حملٌ على المعنى ؛ إذ معنى : لم يدع إلاَ مسحتًا " لم يبق من جورهِ إلاَ مسحتٌ ، ويجوزُ أن يكونَ المعنى : أو هو مُجلِفُ. " أو " منقطعة ، أي : بل هو مجلفُ.(١٥)

فمجملُ التوجيهات في البيت :

أوّلاً : أن يكونَ مجلّفٌ مرفوعًا بفعلٍ مضمرٍ دلّ عليه السياق ، كأنَّه قال : أو بقي مجلّفٌ.

ثانيًا : أن يكونَ مجلفٌ مبتدأً مرفوعًا ، وخبرُه محذوفٌ ، كأنَّه قال: أو مجلّفٌ كذلك ، وهذا توجيهُ الفرّاء للبيت .

---

(١٤) الإنصاف ١: ١٨٩ بتصرّف

(١٥) شرح الكافية للرضي : تح : إميل يعقوب ط: دار الكتب العلمية ، بيروت . ٢: ٣٧٦

ثالثًا : عطفُ مجلّفٌ على الضمير في مسحتٌ . وهو توجيهُ الكسائي .

رابعًا : أنّه معطوفٌ على العضّ ، وهو مصدرٌ جاء على صيغة المفعول ، كما قال عزَّ وجلّ (ومزّقناهم كلَّ ممزق)(١٦) ، كأنَّه قال وعضّ زمانٍ أو تجليفٌ .

فهذه التوجيهاتُ كلها لا تستقيم دون مراعاة المعنى وربطه بالسياق الذي ورد فيه البيت.

كما نلحظُ أنَّ تقدير النَّصب في توجيه حمّاد بن سلمة لسيبويه في قول النّبيّ " مَا مِن أَصحَابِي أحَدٌ إلاَ لَو شِئتُ لاَخَذتُ عَنهُ لَيسَ أبا الدّردَاء " (١٧) لم يكن توجيهُ النّصب في الحديث ناشِئًا من الوقوف عند مناط الصّحة والخطأ ، وإنَّما كان هذا التوجيهُ ناشِئًا من مُرَاعَاة المعنى والوقوفِ عليه ، وإلاَ فلا يُوجَدُ فرقٌ بين أبو ، وأبا ، من حيثُ الموقع ؛ إذ يحتمل الموقع وجه الرّفع على أن يكون الاسمُ اسمًا لليس وعليه تبقى الجملة دون خبر ، ووجه النّصب على أن يكون الاسم خبرًا لليس والاسم محذوفاً ؛ وإنّما الاعتراض في تخريج الرّفع أنَّ الجملة تبقى دون خبرٍ لليس ، وفي التخريج الثاني يكونُ " أبا " خبرًا لـ"ليس" ويكونُ المذكورُ دالاً على المحذوف ليصحَّ وجهُ الكلام ، ويستقيم التركيب ، يقولُ ابن هشام : " جاء_ أي سيبويه _ إلى حمّادٍ بن سلمة لكتابة الحديث فاستملى منه قوله _ أي : قولَ النَّبيِّ _ (ليس من أصحابي أحد إلا لو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء فقال سيبويه: ليس أبو الدرداء) فصاح به حماد : لحنت يا سيبويه ؛ إنما هذا استثناء فقال سيبويه:

---

(١٦) سبأ: ١٩، وانظر :شرح الكافية للرضي ٢: ٣٧٦

والله لأطلبن علما لا يلحنني معه أحد ، ثم مضى ولزم الخليل وغيره "(١٨)

إنَّ مُرَاعاة المعنى عند اللغويين الأوائل هي التي دعتهم إلى استحداثِ أمثال هذه التأويلات التي تعدُّ مزجًا لإعراب النّصّ ،واستقراء أبعاده المعنوية التي تُستنبطُ منها الأحكامُ النحوية المختلفة ، كما حرَصُوا على مُرَاعَاة حال القبائل التي تُروى هذه المثلُ عنها ، واختلاف النّظرة بين كلِّ قبيلةٍ وأخرى إلى العوامل والمعمولات.

فحين يذكرون قولَ العرب " لَيسَ الطَّيبُ إلاَ المِسكُ "(١٩). يربطون في نحو هذا المثال بين القاعدة التي يطبقونها وبين المعنى المُرَاد ، واستقراء الحكم الإعرابيّ الذي تذهبُ إليه القبيلةُ التي يُنقَلُ الحكمُ عنها ، ومراعاة ذلك كلِّه في إطار القاعدة الضابطة الواردة عن العرب ، وهذا ما عناه أبو عمرو بن العلاء حين جاءه عيسى بن عمر الثقفي ، وسأله عن هذا المثل ، فأجابه من خلال السّماع بقوله : ليس في الأرض تميميٌّ إلاَ وهو يرفعُ ، ولا حجازيٌّ إلَّا وهو ينصب ، فالتميميون يحملون " ليس " على " ما " عند انتقاض النفي ؛ لشبهٍ بينهما في النفي ، والحجازيون يعملون " ليس " مقدّرين محذوفًا يناسبُ السياق.(٢٠)

يقولُ ابن هشام :

---

(١٨) حاشية الدسوقي على المغني ١: ٢٩٥ بتصرف ، ط المشهد الحسيني

(١٩) طبقات الزبيدي : ٤٣ ، ومجالس الزجاجي : ٣، وسفر السعادة وسفير الإفادة ٢: ٧٩٩ ، وشرح الكافية الشافية ١: ١٢٠

(٢٠) شرح المغني للدماميني : ٣٣٠ ، تح : مصطفى العسيلي ، ط: الآداب القاهرة .

" حمل أهل الحجاز" ما " على ليس في الإعمال _ عند استيفاء شروطها _ حكى ذلك عنهم أبو عمرو بن العلاء _ فبلغ ذلك عيسى بن عمر الثقفي فجاءه فقال : يا أبا عمرو ما شيءٌ بلغني عنك ثم ذكر له المثلَ فقال له أبو عمرو: نمت وأدلج الناس ، ليس في الأرض تميميٌّ إلا وهو يرفع ولا حجازيٌّ إلا وهو ينصب ، ثم قال لليزيدي ولخلف الأحمر: اذهبا إلى أبي المهدي فلقناه الرفع فإنه لا يرفع ، وإلى المنتجع التميمي فلقناه النصب فإنه لا ينصب فأتياهما وجهدا بكل منهما أن يرجع عن لغته فلم يفعل فأخبرا أبا عمرو وعنده عيسى بن عمر فقال له عيسى: بهذا فقت الناس " (٢١)

فمراعاةُ حال القبيلة في الرّفع على ما ذهب إليه التميميون لانتقاض النّفي بـ " إلاَ " ، ومُراعاة حال الحجازيين بتخريج ذلك بما يتناسبُ معهم من الإعمال بتقدير محذوفٍ يناسب المعنى ويتمُّ به السياق، وضبط المسموع وتخريجه على الوجه الذي يصحُّ به وجهُ الكلام ، ويستقيمُ عليه المعنى بما يتوافق مع صحّة القواعد ينبئ عن دقّة الاستقراء ، وصحّة الاستنباط ، وسلامة التقعيد ، أمَّا مُراعاةُ القاعدة في ذلك فقد أوّلوا النَّصَّ بتخريجات تتتفق ورأي البصريين على أوجهٍ :

الأول :أنَّ في" ليس " ضميرَ شأن والجملةُ الاسميّةُ بعدها في محلّ النّصب خبرًا لـ " ليس" .

الثاني : أن "الطيب" اسمها وأن خبرها محذوف أي في الوجود وأن "المسك " بدل من اسمها .

---

(٢١) المغني ١ : ٣٨٧ بتصرف

الثالث : أنه كذلك ولكن " إلا المسك " نعت للاسم لأن تعريفه تعريف الجنس فهو نكرة معنى أي : ليس طيب غير المسك طيبا .

ولأبي نزار الملقب بملك النحاة توجيه آخر وهو أن "الطيب "اسمها" والمسك " مبتدأ حذف خبره والجملة خبر" ليس " والتقدير إلا " المسك " أفخره وما تقدم من نقل أبي عمرو أن ذلك لغة تميم يرد هذه التأويلات وزعم بعضهم عن قائل ذلك أنه قدرها حرفا وأن من ذلك قولهم ليس خلق الله مثله شئٌ .(٢٢)

يدلُّ ذلك أنَّ استقراء المعنى يدورُ في خَلَد العربيّ حيثما حلّ وأنّى ارتحل ، يقولُ ابنُ جنيِّ : " سمعتُ غُلاَمًا حَدَثًا من عقيلٍ ومعه سيفٌ في يده ، فقال لهُ بعضُ الحاضرين وكنَّا مُصحرينَ يا أعرابيُّ : سيفُكَ هذا يقطعُ البِطّيخ ، فقال : إي ــ واللهِ ــوَغَوَارَبَ الرِّجَالِ " فنصب الغواربَ على ذلك ، أي : ويقطعُ غواربَ الرّجال . فنَصبُ " غَوَارِبَ " في الكلام لا يتمُّ إلاَ على تقدير عاملٍ محذوفٍ يحتملُهُ المعنى ويرجّحُهُ السّياقُ ، وهو " يقطعُ " فكيف راعى السياق والمعنى الذي ورد فيه الأسلوب وتمّ به وجهُ الكلام (٢٣).

ولله درُّ ابن جنيِّ حين أدرك تقديم العربيّ للمعاني واحتفاءه بها ، وأنّها تتقدّم في استقرائه على ما سواها من الأمور بقوله " فإن العرب قد تحمل على ألفاظها لصحة معانيها ؛ حتى تفسد الإعراب لصحة المعنى "

---

(٢٢) حاشية الدسوقي على المغني ١: ٢٩٦

(٢٣) المحتسب ١: ٢١٠ بتصرف .

(٢٤) فهم يحتفلون بالمعاني ويبالغون في العناية بها ومراعاتها أكثر من القواعد ؛ ولولا ذلك لما خرجت قواعدهم بهذا الاتساق وهذا الاتقان .

وهل كان اعتراضُ الأعرابيّ على قراءة القارئ ـ (أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ المُشرِكِينَ وَرَسُولِهِ) (٢٥) ـ إلاَ اعتراضًا لأجل المعنى وتبعدُ الصنعةُ النحويةُ عنه تمامًا ؛ إذ الصنعةُ تجيزُ القراءة بالجرِّ عطفًا على ما قبلها، كما تجيزُهَا نصبًا عطفًا على لفظ الجلالة ؛ وإنّما مناطُ الاعتراضِ فسادُ القراءة من جهة المعنى ؛ إذ المعنى لا يصحُّ مع الجر ؛ لفساد عطف لفظ الرَّسول على لفظ المشركين لاشتراكهما في الحكم وهو براءةُ الله من المشركين ، والمعطوف عليه وهو " الرّسول " وهو غيرُ مُرادٍ ومؤداه الشرك والخروج من الملّة ، والبعد عن العقيدة الصحيحة ، ومن هنا جاء اعتراضُ الأعرابي على القراءة لمخالفتها المعنى المراد .

إذ سياقُ معناها يوجب رفع لفظ الرسول على أن الواو استئنافية، وأن الرسول مبتدأٌ حذف خبرُه لدلالة خبر السابق عليه ، أي ورسُولُه بريءٌ فيدلُّ الكلامُ على اشتراك الله والرسول في البراءة من المشركين .

وهذا السياقُ ذاتُه وما ينبني عليه من مراعاة المعنى ومناسبة السياق هو الذي جعل السامعَ يستهجنُ نصب " رَسُولَ " في الأذان في قول المؤذن " أَشهَدُ أنَّ مُحَمَّدًا رَسُولَ الله ، فقال للمؤذن يفعلُ ماذا ؟ يريدُ بقوله : يفعلُ ماذا ؟ أين الخبرُ في هذا السياق ؟ إذ الكلامُ بهذه الصورة يكونُ غَفلاً لا فائدةَ له لخلّوه من الخبر، يُشيرُ إلى ذلك عبد القاهر بقوله : " أَتَرَى الأعرابيَّ حين سَمِع المؤذِن يقولُ : أشهدُ أنَّ محمّدًا رسولَ الله

---

(٢٤) المحتسب ١: ٢٥٩

(٢٥) التوبة : ٣

بالنَّصب فأنكر ، وقال : صنع ماذا ؟ أنكَرَ عن غيرِ علمٍ أنَّ النَّصبَ يخرجِهُ عن أن يكونَ خبرًا ويجعلهُ والأوَّلَ في حكم اسمٍ إنَّ، وأنَّه إذا صار والأوَّلَ في حكم اسمٍ واحدٍ احتيجَ إلى اسمٍ آخرَ أو فعلٍ حتى يكونَ كلامًا ، وحتَّى يكونَ قد ذكرَ مالهُ فائِدةٌ ؟ " ثمَّ يوردُ بعد ذلك سؤالاً يثبتُ أنَّ العلم بمواضع الكلام ومعانيه موجودةٌ ، ولكنَّ الخلافَ _ فقط _ في وضع الإطار العلميِّ للجملة ، أو القاعدة الضَّابطة لها ، بقوله: " إن كان لم يعلم ذلك فلماذا قال : صنع ماذا ؟ فطلبَ ما يجعلُهُ خبرًا " (٢٦) .

وهذا ما أبان عنهُ ابنُ مالك بقوله :

والخبرُ الجزءُ المتمُ الفائدة كالله بر والأيادي شاهدةُ

فما قعّدَهُ ابن مالك يتوافقُ مع ما ذهب إليه الإعرابيّ في بحثهما عن المعنى المستكن في السياق بخلوّ الجملة من الخبر لكنّ التعبير وحده هو الذي اختلف في السياقين ، وهو ما سبق إلى تأصيله الجرجاني في نظرية النّظم .

هذا الذي أوردناه يثبت أنَّ إبراز المعاني وربطها بسياقاتها سَجِيَّةُ العربيّ لا تنفكُّ عنه في الأسلوب الذي يستعمله أو السياق الذي يورده، فالمعاني في العربية قرينة الاستعمال ، خبيئةُ التراكيب ، ولكن اختلاف الأغراض ومتطلبات استقراء المعاني وتحليلها وتوظيفها هو الذي يختلف بين صورةٍ وأخرى ، أو بين مستوى وآخر من مستويات الدرس اللغوي والدلالي ، وقد أصَّل سيبويه في كتابه أنماط الاستنباط اللغويِّ مبيّنًا أنَّ قضيّةَ المعني ، هي القضيّةُ الجوهريّةُ التي تُظهِرَ قيمة التراكيب ، وأنَّ

---

(٢٦) الدلائل : ٣٢٢ تح : الإمام محمد عبده ، ط : دار الكتب العلمية بيروت لبنان .

المعاني خبيئةٌ في تراكيبها فجعل كتابه أساسًا لصحّة الكلام وسلامته ، ثُمَّ الوقوف على أركان الجمل والتراكيب ، واستنباط المعنى النحويّ ومُراعاة سياقاته وأحواله ، وربط القاعدة النحوية بأغراض المتكلمين ذكرًا وحذفًا وتقديمًا وتأخيرًا ، وإثباتًا ونفيًا ، وتعريفًا وتنكيرًا ، وغيرها من الأحوال التعبيرية التي يستعملها المتكلّمُ في سياقه وأسلوبه فهو يستنبط المعاني ويربطها بالقواعد ، فجاء الكتابُ تفسيرًا للمعنى النحوي وبيانًا لأغراضه ، يقولُ : في باب ما يجري على الموضع لا على الاسم الذي قبله : " وذلك قولُك ليس زيدٌ بجبانٍ ولا بخيلاً ، وما زيدٌ بأخيك ولا صاحبك ، والوجهُ فيه الجرُّ ؛ لأنَّك تريد أن تُشرِكَ بين الخبرين ،وليس ينقضُ إجراؤهُ عليك المعنى "(٢٧)، فشرطُ صحّة العطف على الموضع عنده : صحّةُ المعنى واستقامة الكلام ، وإنّما يتحققُ ذلك بشروطٍ ثلاثةٍ :

أحدها : إمكان ظهوره في الفصيح ألا ترى أنه يجوز في ليس زيد بقائم وما جاءني من امرأة أن تسقط الباء فتنصب و" من " فترفع وعلى هذا فلا يجوز مررت بزيد وعمرا ، الثاني : أن يكون الموضع بحق الأصالة ، نحو : ليس زيدُ جبانًا ولا بخيلاً ،

والثالثُ : وجودُ المحرز ، أي : الطّالبُ لذلك المحلّ ، نحو : إنَّ زيدًا وعمرًا قائمان ، ولا يجوزُ عند الجمهور : إنَّ زيدًا وعمرٌو قائمان لامتناع ذلك في الفصيح .(٢٨) ، فصحّةُ المعنى واستقامتُه أجازت العطف على الموضع ، كما أنَّ فساد المعنى منع العطف على الموضع لعدم صحة وجه الكلام وسلامته .

---

(٢٧) الكتاب ١: ٣٣ بولاق

(٢٨) المغني ٢: ٦١٦

ويُشيرُ إلى جواز العطف بالرّفع على اسم " إنَّ " بعد تمام الخبر ، وأنَّه يتوافق مع صحّة التراكيب ؛ وذلك لتمام الكلام باستيفاء " إنَّ " الخبر ، فلا يوجدُ ما يمنعُ من ذكر الواو على أن يخرّجَ ذلك على الاستئناف ، فيقولُ : " ومثلُ ذلك : إنّ زيدًا ظريفٌ وعمرٌو وعمرًا ، فالمعنى في الحديث واحدٌ ، وما يُرَادُ من الإعمال مختلفٌ" (٢٩).

" أورده شاهدًا على اختلاف حكم المعمول تبعًا للعامل الذي يتقدّمُهُ"؛ وعَلَّةُ صحّة التوجيه _في هذه الأمثلة _ أن تكونَ الواو للاستئناف ، وأنَّها بدايةُ كلام جديد ويكونُ الخبرُ في هذا السياق محذوفًا لدلالة خبر " إنَّ " عليه ، ونظيرُ ذلك قولُ الشَّاعر (الطويل)(٣٠):

فَإِنَّ لَنَا الأُمَّ النَّجِيبَةَ وَالأَبُ

حذفُ خبرُ " الأب " لدلالة خبر " الأمِّ " عليه ، فالاسمان يتفقان صفةً وهو اتّحادهما نجابةً .ونظيرُ ذلك قول الله _ سبحانه _ (أَنَّ اللهَ بَرِئٌ مِنَ المُشرِكِينَ وَرَسُولُهُ) التوبة " ٣ " فالواو في " ورسُولُهُ " للاستئناف ، وحُذِفَ خبرُه لدلالة خبر " إنَّ " عليه والتقديرُ : ورسُولُهُ بَرِئٌ ، فيكونُ السياق مبنيًّا على اشتراك الله والنّبيِّ في البراءة من المشركين .

ثمّ يُشِيرُ سيبويه إلى أنَّ اختلاف الصفة والقصد يُوجبُ اختلاف الحكم والعمل بقوله : " وتقولُ ما زيدٌ ذاهِبًا ولا محسنٌ زيدٌ ، الرّفعُ أجودُ وإن كنت تريدُ الأوَّل لأنَّك لو قلت : ما زيدٌ مُنطَلِقًا زيدٌ ، لم يكن حدَّ الكلام

---

(٢٩) الكتاب ١: ٣٠ بولاق

(٣٠) أوضح المسالك ١: ٣٥٣ ، والتصريح على التوضيح ١: ٢٢٧،وحاشية الصبان ١: ٢٨٥

وكان ههنا ضعيفًا ، ولم يكن كقولك : ما زيدٌ منطلِقًا هو ؛ لأنَّك قد استغنيت عن إظهاره ، وإنَّما ينبغي لك أن تضمرَهُ "(٣١).

فاختلاف الحكم وهو وضع الظَّاهر موضع المضمر أولى في هذا التركيب إذ تكريرُ الاسم في جملتين أولى من تكريره في جملةٍ واحدةٍ ؛ إذ الاسمُ الظَّاهرُ إذا احتيج تكريرُ ذكرِهِ في جملةٍ واحدةٍ كان الاختيارُ أن يُذكَرَ ضَمِيرُهُ ؛ لأنَّهُ أخفُّ وأنفى للشبهة واللبس ، كقولك : زيدٌ ضربتُهُ، ولو أعدت لفظَهُ بعينهِ في موضع كنايته لجاز ولم يكن وجهُ الكلام ، كقولك : زيدٌ ضربتُ زيدًا ، أمَّا إذا أعدنا ذكرَهُ في غيرِ تلك الجملة جاز إعادةُ ظاهرهِ وحسُنَ وكان وجهُ الكلام ، كقولك : مررتُ بزيدٍ ، وزيدٌ رجلٌ صالحٌ ، قال تعالى (وَإِذَا جَاءَتهُم آيَةٌ قَالُوا لَن نُؤمِنَ حَتَّى نُؤتَى مِثلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللهِ اللهُ أَعلَمُ حَيثُ يَجعَلُ رِسَالَتَهُ)(٣٢) فكرر لفظَ الجلالة ظاهِرًا ؛ لأنَّه جملتان ، وقولُهُ (اللهُ أَعلَمُ) ابتداءٌ وخبرٌ ، وقد انقضت الجملةُ الأولى فإذا قلنا : ما زيدٌ ذاهِبًا ولا مُحسِنٌ زيدٌ ، فالكلامُ جملتان ، الأولى تنفي ذهابه، والثانيةُ تثبت إحسانَه ، فأتى الاسمُ مكرّرًا ظاهرًا ، وهو وجهُ الكلامِ ؛ حيثُ يجعلُ المظهرُ بمنزلة كنايته ، ويجوزُ فيه حينئذٍ الرَّفعُ والنَّصبُ ؛ فالرَّفعُ على الاستئنافِ على أنَّ زيدًا مرفوعٌ بالابتداء ، ويكونُ محسنًا خبرًا مقدَّمًا ، وهو اختيارُ سيبويه ؛ لأنَّ العرب لا تعيدُ لفظ الظَّاهر إلاَ إذا اختلفت الجملتان ، وتكونُ الثَّانيةُ غيرَ الأولى، وتكونُ الثَّانيةُ مستأنفةً ، كما في

---

(٣١) الكتاب ١ : ٣٠ بولاق

(٣٢) الأنعام: ١٢٤ .

قول الله (رُسُلُ اللهِ اللهُ أعلمُ) فإذا رفعته خرج من باب العيب ؛ لأنَّك جعلته جملةً مستأنفةً(٣٣) .

فإذا كان الكلام جملةً واحدةً ، لم يجز وضعُ الظَّاهر موضعَ الضّمير، فلا يجوزُ : زيدٌ ضربتُ زيدًا ، فقد وُضِعَ الاسمُ الظَّاهرُ موضعَ كنايته ، وهذا ضعيفٌ لا يجوزُ في شعرٍ ولا نثرٍ ،ويضعف المعنى ويفسده، أمَّا إذا كان الكلامُ مركّبًا من جملتين فيستعمل الظَّاهر في الكلام وهو حدُّ الكلام ووجهه ، والمُلاحظُ أنَّ صفة زيدٍ قد اختلفت في الحالين بين الذّهاب والإحسان ، وجاء الكلامُ مرّكبًا من جملتين ، الأولى دالةٌ على حالةٍ ، والثانية منبئةٌ عن حالةٍ أخرى ؛ فاختلفت جهتا العمل والحكم ، فتعلَّق زيدٌ في كلِّ حكمٍ بما يناسبه ، وبالعامل الذي يطلبه ؛ إذ العواملُ منبئةٌ عمّا في أنفسِ المتكلمين من المعاني ، وهذه هي صفةُ الإعراب كما ذكرها ابن جنيٍّ بقوله : الإعراب : هو الإبانةُ عن المعاني بالألفاظ ، ألا ترى أنَّك إذا سمعت : أكرم سعيدٌ أباه علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ، ولو كان الكلامُ شرجًا واحدًا لاستبهم أحدهما من صاحبه "(٣٤)

وفي باب الأمر والنَّهي يذكرُ سيبويه : أنَّ المعنى يتعيّنُ على المحذوف لاقتضاء السياق له واعتماد الكلام والتقدير عليه ، بقوله : " تقولُ : أَمَّا زيدًا فَجَدعًا لهُ وَأَمَّا عَمرًا فَسَقيًا لَهُ ؛ لأنَّك لو أظهرت الذي انتصب عليه سقيًا ، وجَدعًا لنصبت زيدًا وعمرًا ، فإضمارُهُ بمنزلة إظهارُهُ ، كما تقولُ : أمَّا زيدًا فضربًا ، وتقولُ أَمَّا زيدٌ فسلامٌ عليه"(٣٥).

---

(٣٣) الخزانة ١ : ٣٧٨

(٣٤) الخصائص ١: ٣٥ .

(٣٥) الكتاب بولاق ١: ٧١

حُذِفَ عاملُ المصدر الواقع بعد الطَّلب وجوبًا استغناءً عنه بدلالة الكلام ووضوح السياق ، ولعدم الحاجة إلى ذكره . فكأنَّ ذكرَهُ لغوٌ ؛ لوضوح القصد ، وصحّة الغاية ؛ إذ الغاية منتهيةٌ عند المعمولات فلا حاجةَ إلى ذكر العوامل معها .(٣٦)

كما أنَّ الزجّاجيُّ (ت ٣٣٧ هـ) أولى المعنى عنايةً كبيرةً ، وجاءت عبارتُه في هذا السياق تأصيلاً لارتباط المعنى بالإعراب وعدم انفصال أحدهما عن الآخر ، حيثُ بدأ حديثَهُ بطرح سؤالٍ يتعلّق بالمعنى ، بقوله : " فإن قال قائلٌ : فقد ذكرت أنَّ الإعراب داخلٌ في الكلام ، فما الذي دعا إليه ، واحتيج إليه من أجله ؟

الجوابُ أنَّ الأسماء لمّا كانت تعتورها المعاني فتكونُ فاعلةً ومفعولةً ومضافةً ومضافًا إليها ، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلّةٌ على هذه المعاني بل كانت مشتركةً ، جُعِلت حركة الإعراب تنبئ عن هذه المعاني ، فقالوا : ضرب زيدٌ عمرًا ، فدلُّوا برفع زيدٍ أنَّ الفعل له ، وينصب عمروٍ على أنَّ الفعل واقعٌ به

وقالوا : ضُربَ زيدٌ ، فدلُّوا بتغيّر أوَّل الفعل ورفع " زيدٍ " على أنَّ الفعلَ لم يُسمّ فاعلُهُ ، وأنَّ المفعولَ قد ناب منابه ، وقالوا : هذا غلامُ زيدٍ ، فدلُّوا بخفض زيدٍ على إضافة الغلام إليه ، وكذلك سائرُ المعاني ، جعلوا هذه الحركات دلائلَ عليها ؛ ليتّسعوا في كلامهم ، ويقدّمُوا الفاعل

=

(٣٦) أوضح المسالك ٢: ٢١٨ ، تح : محمد محي الدين عبد الحميد ، ط : المكتبة العصرية ، بيروت .

إن أرادوا ذلك ، أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه وتكونُ الحركةُ دالّةً على المعاني "(٣٧)

فحركةُ الإعراب هي المنبئة عن المعاني ، وهي سبيلٌ من سبل الاتّساع في التراكيب ، وتغيُّر أشكالها وصورها ، فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة وتمييزاً وغيرها من مواقع الجمل المختلفة .

ويأتي أبو عليٍّ الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ) فيُقيمُ تخريجاته على مراعاة المعاني واستنباطها في سياقاتها التركيبية ، وجعلها مناطَ الحكم والفصل في القضايا التي يرجّحُها ، فيقول معلقًا على قول الشاعر (الخفيف) (٣٨):

ما بكاءُ الكبير بالأطلال وسؤالي وما يرد سؤالي

يعلق بقوله : اعلم أن قوله " سؤالي " بعد قوله : بكاء الكبير حملٌ للكلام على المعنى ، وذلك أن الكبير لما كان المتكلم في المعنى حُمل " سؤالي " عليه ألا ترى أن " ما بكاء الكبير " إنما هو : ما بكاي ، وأنا كبير ، و " بكاء الكبير بالأطلال " مما لا يليق به ؛ لأنه اهتياج لِصبا أو تصاب ، وذلك مما لا يليق بالكبير ..... فحمل سؤالي على المعنى.(٣٩) كما يتوقفُ عند دلالة " إن " الشرطيّة في الأسلوب ، فيقولُ

---

(٣٧) الإيضاحُ في علل النّحو ٦٩ : ٧٠

(٣٨) الديوان : ٥٣ ، والاقتضاب في أدب الكتاب ٣: ٣٧٤ _ ٣٧٦ ، ، والخزانة ٩: ٥١١ _ ٥١٥ . وإيضاح الشعر ، تح : حسن هنداوي ، ط : دار القلم : ٥٤٨ : ٥٤٩.

(٣٩) إيضاح الشعر ٥٤٨ : ٥٤٩ .

معلّقًا على قول الله ـ سبحانه ـ (أَن صَدُّوكُم)(٤٠). قرأ ابن كثيرٍ وأبو عمرٍو : (إن صَدُّوكُم) بالكسر ، وقرأ الباقون : (أَن صَدُّوكُم) بالفتح ، قال أبو عليّ : حُجَّةُ ابن كثيرٍ وأبي عمرٍو في كسرهما الهمزة أَنّ " إن " للجزاء ، فإن قلت : كيف صحَّ الجزاءُ هنا والصدُّ ماضٍ ؛ لأنَّهُ إنّما هو ما كان من المشركين مِن صَدِّهم المسلمين عن البيت في الحديبية ، والجزاءُ إنّما يكونُ بما لم يأتِ ، وأمَّا ما كان ماضيًا فلا يكونُ فيه الجزاءُ ، فالقولُ فيه أنّ الماضي قد يقعُ في الجزاء وليس على أنَّ المراد بالماضي الجزاء ، ولكن المُرادَ أنَّ ما كان مثل هذا الفعل فيكونُ اللفظُ على ما مضى ، والمعنى على مثله(٤١) .

يريد : إن وقع مثلُ هذا الفعل يقعُ منكم كذا " فالقراءة تخرّجُ على أنَّ " إن " شرطيَّةٌ ولكن الشرطَ لا يكونُ إلّا فيما يُستقبلُ من الزّمان ولا يكونُ في الزّمن الماضي فكيف ساغ تخريجُ " إن " عليه مع تعارضهما معنى ، والجوابُ إن وقع هذا الفعل مستقبلاً فلا تعتدوا ، وكأنَّه أراد تنبيههم إلى رسُوخ العبادة وتقديمها على ما سواها وألّا تنصرف هممهم عن العبادة لغيرها ،ويكونُ الجواب ما دلَّ عليه الكلامُ السابق وهو : إن صَدّوكُم عن المسجد الحرم فلا تكسبوا عُدوانًا(٤٢) .

كما يُشيرُ إلى علّة كسر همزة " إنَّ " وفتحها مبيّنًا أنَّ الفتح يدلُّ على أمرٍ وقع ، وأنَّ الكسر إنّما يكونُ في أمرٍ يُنتظرُ قد يكونُ أو لا

---

(٤٠) المائدة : ٢

(٤١) الحُجَّةُ٣: ٢١٢ : ٢١٣ ، ط: دار المأمون للتراث ، تح: بدر الدين قهوجي وآخرين .

(٤٢) الحجة ٣ : ٢١٣ بتصرف

يكونُ(٤٣) . يقولُ أبو عليٍّ " اختلفوا في فتح الألف وكسرها من قوله : (إِنِّي لَكُم نَذِيرٌ مُبِينٌ)(٤٤) ، فقرأ ابن كثير وأبو عمرو والكسائيُّ (أَنِّي لَكُم) بفتح الألف ، وقرأ نافعٌ وعاصمٌ وابنُ عامرٍ وحمزة " إِنِّي " بكسر الألف .

وجهُ قولِ من فتح : أنَّهم يحملونها على " وأَرسَلنَا " ، أي : أرسلنا بأنّي لكم نذيرٌ فإن قيل : لو كان محمولاً على الأوّل لكان أنَّه ، لأنَّ نوحًا اسمٌ للغيبة فالرّاجعُ إليه ينبغي أن يكونَ على لفظ الغيبة دون لفظ الخطاب ، قيل : هذا لا يمنعُ من حمله على أرسلنا ، وذلك أنَّ الخطاب بعد الغيبة في نحو هذا سائغٌ .....قال أبو عليٍّ ووجهُ قول من كسر " إنِّي " أنَّه حمله على القول المضمر ؛ لأنَّه مما قد أُضمِرَ كثيرًا في القرآن وسائر الكلام كقوله : (والملائِكَةُ يَدخُلُونَ عَلَيهِم مِن كُلِّ بابٍ سلامٌ عَلَيكُم)(٤٥) أي : يقولون ..... فكذلك قولهُ (وَلَقَد أَرسَلنَا نُوحًا إِلى قَومِهِ إِنِّي لَكُم نَذِيرٌ مُبِينٌ)(٤٦) ، فالكلامُ في هذا على وجهه ، ولم يرجع إلى الخطاب بعد الغيبة ، كما كان ذلك في قول من فتح " أَنَّ " (٤٧) وتقديره: ولقد أرسلنا نوحًا إلى قومه فقال لهم : إني لكم نذيرٌ مبين .

---

(٤٣) مشكلُ إعراب القرآن ١: ٢١٩، دار المأمون للتراث ، دمشق تح: ياسين السواس

(٤٤) هود : ٢٥

(٤٥) الرّعد : ٢٣

(٤٦) هود : ٢٥

(٤٧) الحجّةُ ٣: ٣١٥: ٣١٦ تح : بدر قهوجي ، وبشير حويجاتي ، ط: دار المأمون للتراث .

ففتحُ الهمزة عنده يكونُ على تقدير قولٍ محذوفٍ يصحُّ به المعنى ويتمُّ به السياق أمَّا كسرُ الهمزة فلا يحتاجُ إلى تقدير قولٍ ويبقى على ما كان عليه ، ويكونُ المعنى على الفتح : أرسلناهُ لإعلامهم أنِّي لكم نذيرٌ وبشير .

كما يتوقّفُ عند توجيه القراءة في قوله _ سبحانه _ (قُل هِيَ لِلَذِينَ آمَنُوا في الحَيَاةِ الدُّنيا خالصةً يَومَ القِيَامِة)(٤٨). فأمّا قولُهُ " خَالِصَةٌ " فمن رفعه جعلَهُ خبرًا للمبتدأ الذي هو " هي " ويكونُ " للذين آمنوا " تثبيتًا للخلوص ، ولا شيء فيه على هذا . ومن قال : هذا حُلوٌ حامضٌ ، أمكن أن يكونَ (للذين آمنوا) خبرٌ و"خالِصَةً " خبرٌ آخر ، يريدُ : أنَّ إعراب "خالصةٌ " خبرًا يصحُّ على تعدد الخبر ، ويكونُ للذين آمنوا خبرٌ بعد خبر . ويجوز أن يكون مفرداً على أنَّ الخبر مفردٌ ، ويكون " للذين آمنوا " اعتراضٌ بين المبتدأ والخبر . أمَّا من نصب خالصةً ، فيخرَّجُ على أنَّ خالصةً حالٌ من " الواو " في " للذين آمنوا" ، يقول : " ومن نصبَ " خالصةً " كان حالاً مما في قوله (للذينَ آمنُوا) ألا ترى أنَّ فيه ذكرًا يعودُ إلى المبتدأ الذي هو " هي " ؟ فـ"خالصةٌ " حالٌ عن ذلك الذكر ، والعاملُ في الحال ما في اللام من معنى الفعل ، وهي مُتعلّقةٌ بمحذوفٍ ، وفيه الذّكرُ الذي كان يكونُ في المحذوف ، ولو ذكر ولم يحذف ، وليس مُتعلّقًا بالخلوص ، كما تعلّقَ به في قول من رفع.(٤٩) ويكون المعنى في قراءة الرّفع : الإخبار بخلوص الطيبات للذين آمنوا في الحياة الدُّنيا ، وهو خبر بعد خبر ، أمَّا النّصبُ فعلى أنَّه حال .

---

(٤٨) الأعراف : ٣٢

(٤٩) الحجة ٤ : ١٤: ١٥

ويرى الزّمخشريُّ : أنَّ نصب الاستثناء التَّام الموجب هو الأصلُ وأنَّه إذا خرج عن ذلك فإنَّهُ يكونُ على نيّة المعنى ، ولا يصحُّ ذلك إلاَ على النّفي المُقَدّر في الكلام ليستقيم الأسلوب وتصحَّ الدّلالة ، قال أبو حيَّان : قرأ عبد الله والأعمشُ(فَشَرِبُوا مِنهُ إِلاَ قَلِيلٌ مِنهُم)(٥٠) . بالرّفع(٥١) ،(٥١) قال الزّمخشريُّ وهذا من ميلهم مع المعنى ، والإعراض عن اللفظ جانبًا ، وهو بابٌ جليلٌ من علم الدِّين ، فلمَّا كان المعنى (فَشَرِبُوا منه) فلم يطيعوه ، حُمِل عليه ، كأنَّهُ قيل : فلم يُطِيعُوهُ إلاَ قليلٌ منهم ، ونحوهُ قولُ الفرزدق(٥٢):

وَعَضَّ زَمَانٌ يَا ابنَ مِروَانَ لَم يَدَع مِنَ المَالِ إِلاَ ١مُسحِتًا أو مُجلِفُ

برواية :

وعضة دهر يا ابن مروان لم يدع .....

كأنَّهُ قيل : لم يبق من المال إلاَ مُسحِتٌ أو مُجلِفُ . أ هـ .

قال أبو علي : فمن رواه على هذا ، فإن قوله محمول على المعنى(٥٣) :.

---

(٥٠) البقرةُ : ٢٥٩

(٥١) توجيهُ القراءة البحر ٢: ٢٧٥ ، والألوسي : روح المعاني ١: ٥٦٢ ، تح عبد الباري عطية ، ط: دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان

(٥٢) سبق تخريج البيت

(٥٣) العضديات : ٨١

يقولُ صاحبُ البحر "والمعنى : أنَّ هذا المُوجَبِ الذي هو (فَشَرِبُوا مِنهُ) هو في معنى النَّفي ، كأنَّهُ قيل : فلم يُطِيعُوهُ ، فارتفع " قليلٌ " على هذا المعنى ، ولو لَم يُلحَظُ فيه معنى النَّفي لم يكن ليرتفعَ ما بعد " إلاَ " فيظهرُ أنَّ ارتفاعَهُ على أنَّهُ بدلٌ من جهة المعنى ، فالموجَبُ فيه كالمنفيِّ"(٥٤) .

ويفرِّقُ أبو حيَّان بين ما ذهب إليه الزّمخشرِّي وما يجيزُهُ غيرُهُ من النحويين في المسألة ، وأنَّ ما ذهب إليه الزمخشري من تقديرِ للنَّفي بعيدٌ عن الصَّواب لأنَّهُ وإنَّ صحَّ تقديرُهُ في الآية ، فلا يستقيمُ في حديث النَّبيِّ ـ صلى الله عليه وسلّم ـ (كُلُّهُم أَحرَمَ إلاَ أبو قَتَادَة لَم يُحرِم) ومعلومٌ أنَّ " كُلَّ " من ألفاظ العموم ، ولا تُنقضُ هذه الألفاظُ بالنَّفي ، فلا يجوزُ تقديرُ النَّفي بـ " إلاَ " وإنَّما الذي عليه المحققون من النحويين أنَّ المستثنى التَّام المتّصل يجوزُ فيه الوجهان ، الأوَّل : ترجيحُ النَّصب ويؤيده جملةٌ صالحةٌ من الشَّواهد النَّحويةِ التي وردت بإجماع النصب ، وهي التي تُرَجِّحُ هذه القاعدة ، إذ جُلُّ الشّواهد جاءت على رواية النَّصب .

الثَّاني : وهو ما أجازه ابن عصفور ، وابن مالك وأيّدهم أبو حيّان، وهو جوازُ الاتباع في هذه الشّواهد ، وأنَّ ما ورد منها يجوزُ فيه الاتباعُ مما قبله ، يقولُ أبو حيَّان : " وما ذهب إليه الزّمخشريّ من أنَّهُ ارتفع ما

---

(٥٤) البحر ٢: ٢٧٥ ، تح : د. زكريا النوتي وآخرين ، ط . دار الكتب العلميّة، بيروت لبنان .

بعد " إلاَ " على التأويل _ هنا _ دليلٌ على أنَّهُ لم يحفظ الاتباعَ بعد المُوجب ؛ فلذلك تأويلُهُ .

وعليه ، فخلاصةُ القول أنَّه إذا تقدَّم استثناءٌ موجبٌ جاز فيما بعده وجهان :

الأوَّلُ : النَّصبُ على الاستثناء وهو الأفصحُ والأشهر .

الثّاني : أن يكونَ ما بعد " إلاَ " تابعًا لإعراب المستثنى منه ، إن رفعًا فرفعٌ ، أو نصبًا فنصبٌ ، أو جرًّا فجرٌّ ، فنقولُ : قامَ القومُ إلاَ زيدٌ ، ورأيتُ القومَ إلاَ زيدًا

ومررتُ بالقوم إلاَ زيدٍ ، وسواءٌ أكان ما قبل " إلاَ " مُظهَرًا أو مُضمَرًا ، أما إعرابه ، فقيل : هو تابعٌ على أنَّهُ نعتٌ لما قبله ، فمنهم من حمل هذا على ظاهر العبارة ، وقال يُنعَتُ بما بعد " إلاَ " الظَّاهرُ ، ومنهم من قال : لا يُنعَتُ به إلّا النَّكرةَ ، أو المعرّفُ بلام الجنس .(٥٥)

وذهب ابنُ مالك في التوضيح إلى أنَّ ما بعد " إلاَ " مبتدأ ، على أن تكونَ " إلاَ " بمعنى " لكنَّ " ويكونُ الخبرُ بعدها محذوفًا أو مذكورًا ، ومن ذكرِهِ ، قول النّبيِّ _ صلى الله عليه وسلّم _ (كُلُّهُم أحرمُوا إلاَ أبو قتادة لم يُحرِم) ، فأبو : مبتدأٌ ، والجملةُ الفعليّةُ بعده في محلِّ الرّفع خبر . ومما حُذِفَ خبرُهُ قولُهُ _ صلى الله عليه وسلّم _ (كُلُّ أمَّتِي مُعافى إلاَ المُجَاهِرُونَ)(٥٦)

---

(٥٥) البحر ٢: ٢٧٥

(٥٦) السنن الكبرى للبيهقي ٨: ٣٣٠ ، عمدة القارئ ، باب لا يشر المحرم للصيد ١٦: ٣٠

فالمجاهرون على رأي أبي حيَّان ومن وافقه بدلٌ من الخبر ، وهو " معافى " ، وعلى رأي ابن مالك _ وهو محلُّ الاستشهاد _ المجَاهِرُونَ : مبتدأٌ حُذِفَ خبرُهُ ، تقديرُهُ : لكنّ المجاهِرُونَ لا يُعَافُونَ.

ومن خلال النّصِّ السابق : يتبيّن أنَّ تقدير معنى النّفي يغيّر المستثنى من مستثنى تامّ مثبت متّصل إلى منفي _ تقديرًا _ متّصلٍ ، وهذا التوجيه هو الذي ذهب إليه الجمهور وأيّدَهُ العلماء في تخريجاتهم.

كما نلحظ أنَّ ما ذهب إليه أبو حيَّان يخلو من تقدير النّفي ، ويرَاعي المنهج الوصفيّ للغة الذي يعتمدُ على تحليل القواعد وفقًا لسياقاتها وملائمةً لضوابطها واستنباطًا لكلام العرب.

ويبينُ ابن فارس (ت ٣٩٥ هـ) أثر الإعراب في السياق وأن مدار الفرق بين المعاني عليه ، فيقول : " فإن الإعراب هو الفارقُ بين المعاني ، ألا ترى أنّ القائل إذا قال : مَا أحسَنَ زيدًا ؟ لم يفرِّق بين التعجّب والاستفهام والذمّ إلاَ بالإعراب " (١)، يريدُ أنَّ التفرقة بين التعجبّ والنّفي والاستفهام لا تكونُ إلاَ عن طريق الإعراب ، ولولا الإعراب لم يتبين القصدُ الذي يريدُه المتكلّم من الجملة ، فإذا قلنا : ما أحسَنَ زيدٌ كان الكلامُ نفيًا ويفيدُ نفي الإحسان عن زيدٍ ، أمَّا إذا قلنا : مَا أحسنَ زيدًا ! فيدلُّ على التعجبّ من حسنه ، أمَّا إذا قلنا : ما أحسنُ زيدٍ ؟ ففيه استفهامٌ عن مواضع الحسن أيها أكثرُ وضوحًا في زيد ؟ ولولا الإعراب لم نتمكن من التفريق بين المعاني .

---

(١) الصاحبي : ٣٥ .

و يقول في موضعٍ آخر :" ومن العلوم الجليلة التي اختصت بها العربُ الإعراب ، الذي هو الفارق بين المعاني المكافئة في اللفظ ، وبه يُعرَفُ الخبرُ الذي هو أصلُ الكلامِ ، ولولاه ما مُيّزَ فاعلٌ من مفعولٍ ولا مُضافٌ من منعوت ، ولا تعجّبٌ من استفهام ، ولا صدرٌ من مصدرٍ ، ولا نعتٌ من تأكيد "(٥٧)

ويبين ابن الأنباري في الإنصاف أنَّ العوامل النّحوية دلائل وأماراتٌ تتبين بها الأغراضُ وتتحددُ بها المقاصدُ والمعاني ، فيقول : " العواملُ في هذه الصنعة ليست مؤثّرةً حسّيّةً ، كالإحراق للنّار ، والإغراق للماء ، والقطع للسّيف ، وإنّما هي أماراتٌ ودلالاتٌ ، فالأمارةُ والدّلالةُ تكونُ بعدم شيء ،كما تكونُ بوجود شيء ؛ ألا ترى أنَّه لو كان معك ثوبان ، وأردت أن تميّز أحدهما من الآخر فصبغت أحدهما ، وتركت صبغ الآخر لكان تركُ صبغِ أحدهما في التمييز بمنزلة صبغ الآخر " (٥٨)

وتُعدُّ نظرةُ ابن جنيّ إلى الارتباط بين المعنى والإعراب من أهمِّ النّظرات التي أبانت عن طبيعة العلاقة بين اللفظ والمعنى ، وأنَّ كلَّ واحدٍ منهما متلازمٌ مع الآخر لا ينفكُّ عنه ولا يتعارضُ معه ، مشيرًا إلى أنَّ المُعرِبَ يجبُ عليه مُراعاةُ المعنى ، موضّحًا الأصل الذي ينهجه في كتابه في باب الفصل بين الكلام والقول بقوله :" وهذا بابٌ طويلٌ جِدًّا ، وإنّما أفضى بنا إليه ذَروٌ من القول أحببنا استيفاءه تأنُّسًا به ؛ وليكونَ هذا الكتابُ ذاهبًا في وجهات النّظر إذ ليس غرضُنا فيه الرّفعُ ، والنّصبُ، والجرُّ ، والجزمُ ؛ لأنَّ هذا أمرٌ قد فُرِغَ منه في أكثر الكتب المصنفة فيه ،

---

(٥٧) الصاحبي : ٤٣ .

(٥٨) الإنصاف ١: ٣٢ : ٣٣ .

وإنَّما هذا الكتابُ مبنيٌّ على إثارة معادن المعاني ، وتقرير حال الأوضاع والمباني كيف سرت أحكامُها في الأحناء والحواشي ؟ " (٥٩)

فالغرضُ الذي تنبني عليه الجملُ الإفادةُ ، والترابطُ الذي يحصلُ بين أجزاء الكلم بعضها ببعضٍ ، ومعرفة ما يحتمله الكلامُ من التأويل والتفسير وما يتضمنه من الأوجه الإعرابية التي يمكنُ أن تُستنبط من السياقات المختلفة ، والبناء الدلالي ، مع مراعاة ما بين اللفظ الذي تردُ فيه العبارةُ والسياقُ الذي تدلُّ عليه من المواءمة والمناسبة لتكتمل نظريةُ الإعراب التي تتمثلُ في صحّة البناء الجُملي ، ومُراعاة صحّة النطق ، والقدرةِ على الرّبط بين المعاني والألفاظ .

ويدللُ على ذلك في موضعٍ آخر بقوله : " أوّلُ عنايتها بألفاظها ، فإنَّها لمّا كانت عُنوان معانيها ، وطريقًا إلى إظهار أغراضها ومراميها أصلحوها ورتبوها وبالغوا في تحبيرها وتحسينها ؛ ليكونَ ذلك أوقعَ لها في السّمع ، وأذهبُ بها في الدّلالة على القصد .....فإذا رأيت العرب قد أصلَحُوا ألفاظها وحسّنُوهَا ، وحَمُوا حواشِيهَا وهذّبُوهَا ، وصَقَلُوا غُرُوبَهَا وأَرهَفُوهَا فلا تَرَينَّ أنَّ العناية إذ ذاك إنّما هي بالألفاظ ، بل هي عندنا خدمةٌ منهم للمعاني ، وتنويهٌ بها ، وتشريفٌ منها " (٦٠)

فالعنايةُ باللفظ عنده إنّما المُرادُ بها خدمةُ المعنى وبيانه ، وهي أسبقُ في التفكير والوضع من الألفاظ ثمّ تردُ الألفاظُ بعد ذلك خِدمَةً لها ، وتعبيرًا عن المقصود بها ويتدرجُ بعد ذلك إلى التفريق بين إدراك الإعراب

---

(٥٩) الخصائص ١: ٥ : ٣٢ تح : محمد علي النجار ، ط: دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت . بتصرف .

(٦٠) الخصائص ١: ٢١٥ : ٢٣٧ بتصرّف كبير .

وملاءمة المعنى ، بقوله : " هذا الموضعُ كثيرًا ما يستهوي من يضعُفُ نظرُهُ إلى أن يقودَهُ إلى إفساد الصنعة ، وذلك كقولهم في تفسير قولنا : " أَهلَكَ والليلَ "(٦١) معناه : الحق أَهلَكَ قبلَ قيامِ الليلِ " فَرُبّما دعا ذلك من لا دُربَة لهُ إلى أن يقولَ : الحق أَهلكَ قبل قيام الليل ، فيجرُّهُ ، وإنّما تقديرُهُ : الحق أهلكَ وسابق الليل ، ومن ذلك في قولِهم : عليك زيدًا ، أنَّ معناه : خذ زيدًا ، وهو لعمري كذلك ؛ إلاَ أنَّ زيدًا الآن إنّما هو منصوبٌ بنفس " عليك " من حيثُ كان اسمًا لفعلٍ متعدٍّ ، لا أنَّه منصوبٌ بـ" خذ ".(٦٢)

يقول الشاطبي : ومن ذلك : أهلكَ والليلَ ، أي : الزم أهلك أو: بادر أهلك والليل يعني : بادرهم قبل الليل .وهذا تمام ما يلزم فيه إضمار الفعل، فلا يجوز أن تقول : الزم شأنك والحج ، كأنهم جعلوا المفعول الأول بدلا من اللفظ بالفعل ، والعلة هنا وفي التحذير واحدة ولذلك أتى بهما سيبويه مختلطين لم يفرق بينهما ؛ لأن أحدهما أمر والآخر نهي(٦٣) يربطُ المعنى بالدّلالة وتأثيرُ ذلك في توجيه الإعراب وبيان المقصود منه ،وذلك حين يفرّقُ بين تقديرِ الاسم وتقدير الفعل ، وأنَّ تقدير الاسم يوجّه المعنى إلى خلاف المقصود ، وينبني عليه فسادُ الإعراب ؛ إذ المقصود مسابقةُ الليل ومسارعتُهُ ، فتقديرُ العامل نصبًا يتناسب مع المعنى وهذا أليق بتقدير الفعل في الإضمار لا العكس .

---

(٦١) " الكتاب ١: ١٢٨ ، والخصائص ١: ٢٧٩ : ٢٨٣ ،و مجمع الأمثال ١: ٥٢ ،وارتشاف الضرب ٣: ٩٩ ، تح النماس ، ط: المدني ، أولى .

(٦٢) الخصائص ١: ٢٧٩ : ٢٨٣

(٦٣) المقاصد الشافية ٥: ٤٩٢ تح: عبد المحسن قطامش، ط: جامعة أم القرى

وفي المثال الثاني : نرى أنَّ العامل اسمُ فعل أمرٍ ، وهو "عليك " في الأولى " ؛ لكنَّ وضعَ " خذ " بدلاً من عليك يؤدّي إلى حدوث معنى مختلفٍ عن المعنى المُراد إذ المقصود لزومُ زيدٍ وعدم مفارقته دون غيره من المعاني مع اتّفاق الصورة بين العاملين في العمل.

يوضّحُ ذلك أبو البقاء الكفويِّ فيقولُ: " وتفسيرُ الإعراب من ملاحظة الصّناعة النّحويّة وتفسير المعنى لا يضره مخالفة ذلك ، مثلا إذا سئلنا عن إعراب قوله تعالى { وكانوا فيه من الزاهدين }(٦٤) ، قلنا: تقديره { وكانوا أعني فيه من الزاهدين } ونقول في تفسيره { وكانوا من الزاهدين فيه } وتفسير قولنا: { أهلك والليل } الحق أهلك قبل الليل، وتقديره : الحق أهلك وسابق الليل ، وتفسير نحو قولهم { ضربت زيدا سوطا } ضربت ضربة بسوط فهو لا شك كذلك ولكن طريق إعرابه أنه على حذف المضاف أي ضربته ضربة سوط فحذفت(٦٥) " فالإعرابُ فسّر المعنى في ذلك كُلّهِ وأبان عن المُرَاد ، وإن لم يتوافق مع الصّورة اللفظيّة التي تأتي عليها الجمل .

ويخلصُ ابن جنّي من ذلك إلى أن الارتباط بين المعاني والإعراب من متلازمات التفكير العربي وإن كان حرصهم على تقديم المعنى أكثر ، يدلل على ذلك بقوله :

" فإن أمكنك أن يكونَ تقديرُ الإعراب على سمت المعنى فهو ما لا غاية وراءه ، وإن كان تقديرُ الإعراب مُخالِفًا لتفسير المعنى تقبّلت تفسير

---

(٦٤) يوسف : ٢٠

(٦٥) ٢٦١ ، الكليات ، تح عدنان الدويش ، محمد المصري ، ط : الرسالة ١٩٩٨

المعنى على ما هو عليه ، وصححت طريقَ تقدير الإعراب " (٦٦)، فتقدير المعنى وتخريج الإعراب عليه أولى من تقدير الإعراب وتخريجه عندهم ، ثمّ يؤكّدُ على ذلك بقوله : " والمعاني هي المُقَدّمَةُ عندهم "(٦٧) ، فالمعنى في الحكم الإعرابي هو الأصل في تأسيس القواعد واستنباطها ، ويقول :

" واعلم أنَّ العربَ إذا حملت على المعنى لم تكد تُرَاجِعُ اللفظ .... فإذا كان قد انصرف عن اللفظ إلى غيره ضَعُفَت معاودتُهُ إيَّاهُ؛ لأنَّهُ انتكاثٌ وتراجعٌ ، فجرى ذلك مجرى إدغامِ المُلحق وتوكيد ما حُذِف"(٦٨)

ويقولُ الصَّفَّارُ شارحُ الكتاب : " فكأنَّ الإعراب إنَّما يدخلُ للمعنى الذي يُحدِثُهُ العاملُ " شرح الكتاب للصّفَّار ، ثمَّ يقولُ : " وقال أبو موسى الجزولي في كرّاسته : ألا تراهُ قال : " وفائدتُهُ الدَّلالةُ على المعنى الذي يحدثُ بالعامل(٧٠) "

يقولُ الشيخ عُضَيَمَة : " وأقولُ إنَّ تقديرَ العامل لم يكن الغرضُ منهُ الصِّناعةَ اللفظيةَ ، فقد بلغ من تدقيق النّحويين أنهم كانوا يُرَاعُونَ في

---

(٦٦) الخصائص ١: ٢٨٣ : ٢٨٤

(٦٧) الخصائص ١: ٣٩٤

(٦٨) الخصائص ٢: ٤٢٠ : ٤٢١ .

(٦٩) .....

(٧٠) شرح الصَّفَّار لكتاب سيبويه ، تح معيض العوفيّ ، دار المآثر ، المدينة ١: ٢٥٤

تقدير العاملِ أن يكونَ مُنَاسِبًا للمعنى ، ولعصر الشَّاعر ، كما في قول عبيد الله بن قيسٍ الرُّقَيّات(٧١) :

لَن تَرَاهَا_ وَإن تَأَمّلَتَ _ إلاَ وَلَهَا فِي مَفَارِقِ الرَّأسِ طِيبًا

قالوا : النَّاصبُ لـ " طِيبًا " فعلٌ محذوفٌ ، تقديرُهُ : تعلمُ أو تتحققُ، أو ترى القلبية ، ولا يجوزُ أن يكونَ المقدَّرُ ترى البصرية كالمذكورة في البيت ؛ إذ يؤدّي ذلك إلى إحداث معنى غيرَ مُرَادٍ ؛ حيثُ يقتضي ذلك أنَّ الموصوفةَ مكشوفةُ الرَّأس، والأصلُ أن توُصَفَ النِّساءُ بالحياء ، ويُمدحن بالخفر والتعفف والتّصونُ ، لا بالتّبذل ، مع أنَّ رأى المذكورة بصريةٌ (٧٢) وهو في ذلك مُتابعٌ لكلام ابن جنيّ في الخصائص حيث يقول : " الرؤيةُ ليس لها طريقٌ إلى الطّيب في مفارقها . اللهم إلّا أن تكونَ حاسرةَ الرأس غيرَ مُقَنّعة ، وهذه بذلةٌ وتَطرُّحُ لا تُوصَفُ به الخَفِرَاتِ"

وهو ما يؤكِّدُ عليه الجرجاني في حديثه ، حيثُ يرى أنَّ مَدَار صواب الكلام وخطؤه إنَّما هو المعنى بقوله: " فلست بواجدٍ شيئًا يرجعُ صوابُه إن كان صوابًا وخطؤهُ إن كان خطأ إلّا إلى النّظم _ ويدخلُ تحت هذا الاسم _ إلاَ وهو معنى من معاني النّحو ، قد أُصيب به موضِعُهُ ووضع في حقّهَ ، أو عُومِلَ بخلاف هذه المعاملة فأزيلَ عن موضعه ، واستُعمل في غير ما ينبغي له ، فلا ترى كلامًا قد وُصِف بصحّة نظمٍ أو فساده ، أو وُصِفَ بمزيّةٍ وفضلٍ فيه ، إلاَ وأنت تجدُ مرجعَ تلك الصّحة وذلك الفساد ،

---

(٧١) الخفيف : ابن قيس الرقيات

الكتاب ١: ١٤٤، والمقتضب ٣: ٨٤ ، والمغني ٢: ٦٠٧، والخصائص ٢: ٤٢٩،وابن يعيش في المفصل ١: ١٢٥

(٧٢) المغني ٢: ٦٠٧

وتلك المزيّة وذلك الفضلُ إلى معاني النّحو وأحكامه ، ووجدتَهُ يدخلُ في أصلٍ من أصولِه ، ويتّصلُ ببابٍ من أبوابه ، هذه جملةٌ لا تزدادُ فيها نظرًا ، إلّا ازددت لها تصوّرًا ، وازدادت عندك صحّةً، وازددت بها ثقةً ، وليس من أحدٍ تحرّكُهُ لأن يقولَ في أمر النّظم شيئًا إلّا وجدته ، وقد اعترف لك بها أو ببعضها ، ووافق فيها درى ذلك أو لم يدر" (٧٣).

ويوضّحُ ذلك الفرق جليًّا حين يبرز الفرق بين الاستعارة وهي من محسنات الكلام ، ومما يُكسبُه روعةً وجمالاً وبين روعةِ التركيب النّحويّ وما ينطوي عليه من المعاني ، فيقولُ : " ومن دقيق ذلك وخفيّه أنك ترى النّاس إذا ذكرُوا قوله _ تعالى _ (وَاشتَعَلَ الرَّأسُ شَيبًا) (٧٤) . لم يزيدوا فيه على ذكر الاستعارة ولم ينسبوا الشّرفَ إلاَ إليها ، ولم يروا للمزيّة موجبًا سواها _ هكذا ترى الأمرَ في ظاهر كلامهم ، وليس الأمرُ على ذلك . ولا هذا الشّرفُ العظيمُ ، ولا هذه الرّوعةُ التي تدخلُ على النّفوس عند هذا الكلام لمجرّد الاستعارة ، ولكن لأن يُسلكَ بالكلام طريقُ ما يُسنَدُ الفعلُ فيه إلى الشيء وهو لما هو لهُ من سببه ، فيرفعُ به ما يُسنَدُ إليه ، ويؤتى بالذي الفعلُ لهُ في المعنى منصوبًا بعده مبيّنًا أنَّ ذلك الإسنادَ وتلك النِّسبةُ إلى ذلك الأوّل إنّما كان من أجل هذا الثّاني ، ولما بينه وبينه من الاتّصال والملابسة ، كقولهم : طاب زيدٌ نفسًا ، وقرَّ عمروٌ عينًا ، وتصبب عرقًا ، وكَرُمَ أصلاً ، وحسُن وجهًا ، وأشباهُ ذلك مما تجدُ الفعلَ فيه منقولاً عن الشيء إلى ما ذلك الشئُ من سببه ، وذلك أنَّا نعلمُ أنَّ اشتعلّ للشيب في المعنى ، وإن كان هو للرأس في اللفظ ...فما السببُ

---

(٧٣) دلائل الإعجاز : ٦٥

(٧٤) مريم : ٤

في أن كان " اشتعل " إذا استعير للشيب على هذا الوجه كان لهُ الفضلُ ولِمَ بان بالمزيّة من الوجهِ الآخرَ هذه البينونة ؟ فإنَّ السبب أنَّهُ يفيدُ مع لمعان الشّيب في الرّأس الذي هو أصلُ المعنى الشّمول، وأنَّهُ قد شاع فيه ، وأخذه من نواحيه ، وأنَّه قد استقرّ به وعمّ جملتهُ " (٧٥) وهو بذلك يثبتُ أنّ الملاحةَ والطّرافةَ أتت في الأسلوب من جهة التركيب النحويّ ، وتحويل الإسناد من الفاعليّة ، وَنَصِب الاسمِ على التمييز ، مما أضاف إلى التعبير الشمول والإحاطة ولم يتوقّف على وجود المجاز في الكلام إذ هو باقٍ قُدِّم التمييز أو أخّر ، وإنَّما مدارُ الفضل وجمالُ السبك ودقّةُ النّظم أتت من التركيب النحويّ .ولا نرى كلامًا أفصحَ من هذا ؛ وجعله مميزًا إيضاحًا للمقصود .

فإنَّ إسناد معنى إلى ظرف ما اتّصف به زمانيًّا أو مكانيًّا يفيدُ عمومَ معناه لكلِّ ما به يُعرَفُ التخاطبُ ، فقولك : اشتعل بيتُهُ نارًا يفيدُ احتراقَ جميع ما فيه دون اشتعل نارُ بيته " ويتضح من ذلك أنَّ معرفةَ دقائق اللغة وأحكامِها التركيبية لا تتضّحُ إلا عن طريق إدراك نظام النّحو الذي عليه مدارُ التفاضل بين المعاني ، وبه تتضح الدلالات .

ثمّ يشيرُ الجرجانيّ إلى أنَّ معاني النحو هي التي تُنبت الفكرَ وتؤصِّلُهُ وتحددُ المغزى من السياق ؛ إذ عليه مدارُ الإبداع ، وبه تتضحُ مواطنُ الجمال بقوله : " واعلم أنيّ لستُ أقولُ إنَّ الفكرَ لا يتعلّقُ بمعاني الكلم مفردةً أصلاً ، ولكني أقولُ لا يتعلّقُ بها مجرّدَةً من معاني النّحو ، ومنطوقًا بها على وجهٍ لا يتأتّى معه تقديرُ معاني النّحو وتوخيها فيها ..

---

(٧٥) الدلائل : ٧٩ : ٨٠

، وإلّا فإنَّك إذا فكّرت في الفعلين أو الاسمين تريدُ أن تُخبرَ بأحدهما عن الشيء أيّهُما أولى أن تخبرَ به عنه

وأشبهُ بغرضك من أن تنظر أيّهما أمدحُ وأذمُّ ، وفكّرتَ في الشيئين تريد أن تشبّه الشيء بأحدهما أيُّهما أشبهُ به كنت قد فكّرت في معاني أنفس الكلم ، إلاَ أنّ فكرَك ذلك لم يكن إلّا من بعد أن توخّيتَ فيها معنى من معاني النّحو وهو أن أردت جعلَ الاسم الذي فكّرت فيه خبرًا عن شيء أردت فيه مدحًا أو ذمًّا أو تشبيهًا أو غير ذلك من الأغراض" (٧٦)"

ويرى العكبري أن الإعراب سبيلٌ لفهم المعاني ، وطريقٌ للغوص فيها ،ووسيلةٌ لتحليلها، وعن طريقه يتمُّ تحديدُ أركان الجملة من حكمٍ على المُقَدّم ومعرفة الأوجه الجائزة في الجملة ، يقول :

" فالإعراب معَبَرٌ لفهم المعاني ، ومَركَبٌ للغوص عليها ، وأداةٌ لتحليل الكلام ، وبيانِ أركانه ومعطياته ، وبهذا المعنى الواسع يمكن أن يكونَ من صميم الإعراب ، النّطقُ الصحيحُ ، والقدرةُ على تمييز المعاني ، ومعرفة أركان الجملة ومتماتها " (٧٧)

فهذه النّصوصُ المختلفة تبيّن أهمية مراعاة المستويات اللغوية في الاستعمال فالمستوى المباشرُ يتوقّفُ عند معرفة أركان الجملة ، ومعرفةِ ضبطها ، أمَّا المستوى الثاني ، أو المستوى العميق فيُراعي مستوى الدّلالة والمعنى القريب والبعيد فيها ، مع بيان الفرق بين الدلالات ، واستنباطَ المعاني وتحليلها .

---

(٧٦) الدلائل : ٣١٤ بتصرّف يسير .

(٧٧) التبيان في إعراب القرآن ١: ١

وهذا يؤكدُّ على أنَّ العلماءَ مجمعون على أنّ سبيلَ فهمِ المعاني وإيضاحِها الإعرابُ ، وهو الغايةُ التي تبنى عليها الجملُ وتستنبطُ منها الأحكامُ ، ويتوصَّلُ بها إلى الغايات .

يوضّحُ ابن هشام ذلك بقوله :" أوَّلُ واجبٍ على المُعرِبِ أن يفهم معنى ما يُعربُ مُفردًا أو مركّبًا ، ثمّ يشيرُ إلى أنَّ اللحن الذي يقعُ في الإعراب إنَّما يقعُ ـ في أحيانٍ كثيرةٍ ـ لخفاء المعنى ضاربًا لذلك عديدًا من الأمثلة " من ذلك قولُهُ ـ تعالى ـ (وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلاَلَةً أَو امرَأَةٌ)(٧٨) فقال الكلالةُ : الورثةُ إذا لم يكن فيهم أبٌ فما علا أو ابنٌ فما سفل ، فقال : هي تمييز ، ويكونُ المعنى : وإن كان رجُلٌ يَرِثُهُ كلالَةٌ ، ثمَّ حُذِفَ الفاعلُ ، فبني الفعلُ للمفعول ، فارتفع الضّميرُ المستتر، ثمّ جيءَ بكلالةٍ تمييز ؛ لأنَّ التمييز بالفاعل بعد حذفه نقضٌ للغرض الذي حُذِف لأجله ، وتراجعٌ عمّا بنيت عليه الجملةُ من طيٍّ ذكر الفاعل فيها..... والصَّوابُ أنَّ " كلالَةً " بتقدير مُضاف، أي : ذا كلالةٍ ، وهو إمَّا حالٌ من ضمير " يُورَثُ " وعليه تكونُ كان ناقصةٌ، وجملةُ " يُورَثُ " الخبر ، ويجوزُ أن تكونَ كان تامّةٌ ، وعليه تكونُ جملةُ " يُورَثُ " صفةٌ .

أمَّا إذا فُسِّرت الكلالةُ بالميت الذي لم يترك ولدًا ولا والدًا فهي ـ أيضًا ـ حالٌ أو خبرٌ ، ولكن لا يحتاج إلى تقدير مضاف(٧٩)

وقد وَهِمَ بعضُ المعربين في إعراب قول الله (أَصَلَاتُكَ تَأمُرُكَ أَن نَترَكَ مَا يَعبُدُ آبَاؤُنَا أَو أَن نَفعَلَ فِي أَموَالِنَا مَا نَشَاءُ) (٨٠) وإنَّما وَهِمُوا

---

(٧٨) النساء : ١٢

(٧٩) المغني ٢: ٥٢٨ : ٥٢٩، الشيخ محي الدين بتصرّف .

(٨٠) هود : ٥٧ .

بظنّهم عطف " أَن نَفعَلَ " على " أَن نَترُكَ " ؛ لأنَّه يُوحي بأنّه أَمَرَهُم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاؤون ، وهو غيرُ مُرَادٍ لأنّه لم يأمرهُم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاؤون ، وإنّما هو عطفٌ على " ما " ، فهو معمولٌ للتّرك ، والمعنى : أن نترك أن نفعلَ ، وموجبُ الوهم المذكور أنَّ المُعرِبَ يرى أن والفعل مرتين ، وبينهما حرفُ عطفٍ(٨١).

أمَّا السيوطي فيوضّحُ أنَّ فائدةَ إعراب القرآن معرفةُ المعنى ؛ لأنَّ الإعراب يميّزُ بين المعاني ، ويوقفُ على أغراض المتكلمين(٨٢.

وعليه فإنَّ النحويين غلّبُوا المعاني وقدّموها في دراساتهم ، وعُنوا بها عنايةً كبيرةً كان من نتيجتها ضبطُ الدّرس النّحويّ ، وطرد قواعده وأقيسته على قياسٍ واحدٍ دون أن تختل أو تنخرمَ هذه القواعد، أو تشوبها شائبةُ القصور أو النّقص ، وكان من نتيجة هذا الأمر أن راعى النحويون الأصول المختلفة التي تتكون منها عناصرُ الجملة والسياق .

---

(٨١) المغني ٢: ٥٢٩

(٨٢) الإتقان ٢: ٢٦٠ ، ط المشهد الحسيني القاهرة بتصرّف

أوجهُ مراعاة المعنى في التوجيه النحوي

المطلب الأول: مخالفة الأصل المجمع عليه مراعاةً للمعنى :.

حرص النحويون علي مراعاة المعنى واحترامه بدرجةٍ وصلت إلى الحدّ الذي جعله أهمّ الأولويات في عناصر التراكيب وبنائها وبناء القواعد النّحوية التي استنبطوها أو أصّلوا عليها أصولَهم المختلفة .

: فمن ذلك أنَّهم نظروا في قول الحقّ (وَحِفظًا مِن كُلِّ شَيطَانٍ مَارِدٍ لاَ يَسّمّعُونَ إِلَى المَلاَ الأَعلَى)(٨٣) فالأصلُ في القاعدة النّحوية المسوقة أن يُعربَ (لا يَسّمّعُونَ) نعتًا لـ (مَارِدٍ) ؛ لأنَّ القاعدة المُطّردة عندهم : أنَّ الجُمل بعد النّكرات صفاتٌ لكنّهم حللوا السّياق ونظروا في المعنى العام الذي يستنبط من الآية ويستنتج منها وهل يتوافق مع المعنى المراد في الآية أم لا ، نظروا في المعنى ، وجعلوه مُرجِّحًا فرأوا أنَّ القولَ بأنَّ الجملة صفةٌ لا فائدةَ فيه ولا معنى له ؛ إذ لا معنىً من حفظ السماء من شياطينَ لا يسمّعون ، يقولُ الزّمخشريُّ : " فإن قلت : لا يسمّعونَ كيف اتَّصلَ بما قبله ، قلت : لا يخلو من أن يتّصلَ بما قبله على أن يكونَ صفةً لكلِّ شيطانٍ ، أو استئنافًا ، فلا تصحُّ الصّفةُ؛ لأنَّ الحفظ من شياطين لا يسمّعون ، ولا يتسمّعونَ لا معنى له ، وكذلك الاستئنافُ ؛ لأنَّ سائلاً لو سأل ، لمَ تُحفَظُ من الشياطينِ ، فأجُيبَ بأنّهم : لا يسمّعون لم يستقم ، فبقي أن يكونَ كلامًا مُنقَطِعًا مبتدأ اقتصاصًا لما عليه حالُ المسترقةُ للسّمع ، وأنَّهم لا يقدرون أن يسمعوا إلى كلام الملائكةِ ، أو يتسمّعُوا وهم مقذوفونَ بالشّهُب مدحورون عن ذلك ، إلاَ

---

(٨٣) الصافات: ٨

من أُمهلَ حتّى خَطِفَ خَطفةً ، واسترق استراقةً فعندها تعاجلُهُ الهلكةُ باتّباعِ الشّهاب الثّاقب"(٨٤)

وارتضى ابن هشام في مواضعَ كثيرةٍ من المغني أن تكونَ جملةُ " لاَ يسّمَّعُونَ " استئنافيّةً استئنافًا نحويًّا ، أي : أن تكونَ الجملةُ بداية كلامٍ جديدٍ ، في سياقها ، وليست جوابًا عن سؤالٍ مقدّرٍ _ على ما يراه البلاغيون ، فيقول : " ونحو (لايسمعون إلى الملأ الأعلى) الواقعة بعد (وَحِفظًا مِن كُلِّ شَيطَانٍ مَارِدٍ) أي خارج عن الطاعة فجملة (لاَيَسَّمَّعُونَ) لا محل لها من الإعراب ؛ لأنها مستأنفة استئنافا نحويا لا استئنافا بيانيا، وهو ما كان جوابا عن سؤال مقدر لأنه لو قيل : لأي شيء تحفظ من الشيطان ؟ فأجيب بأنهم لا يسمعون لم يستقم فينبغي أن يكون كلاما منقطعا عما قبله ، وليست جملة " لاَيَسّمّعُونَ " صفة ثانية للنكرة وهي " شيطان" ولا حالا منها ، أي : من النكرة المقدرة في المستقبل لوصفها أي : النكرة بمارد وهو علة لتسويغ مجيء الحال من النكرة ؛ إذ الجملةُ الواقعةُ بعد نكرة موصوفة تحتمل الوصفية والحالية ، وإنما امتنع الوصف والحال لفساد المعنى ، أمَّا على تقدير الصفة ؛ فلأنه لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع ، وأما على تقدير الحال المقدرة فلأن الذي يقدر معنى الحال هو صاحبها، والشياطين لا يقدرون عدم السماع ولا يريدونه " فالزمخشريُّ ينفي جواز تقديرِ الوصفيّة في النَّصِّ السابق أو : تقدير الاستئناف البياني ، وهذا ما عليه العلماءُ المحققون ، يقول الحويرثي في شرحه لقواعد الإعراب : " وليس جملةُ (لا يسَّمَّعُونَ إلى الملأ الأعلى) صفةً للنَّكرة وهي " شيطان " ولا حالاً ، أي : من النَّكرة ؛ لأنَّها :

---

(٨٤) الكشّاف ٤ : ٢٩٧

أي النَّكرةُ موصوفةٌ بمارٍ فيكونُ ذو الحال نكرةً مخصصةً ؛ لفساد المعنى ، أمَّا لا يصحّ / ١١ أ ؛ أن يكون صفة لأنَّ الحفظ من شيطان لا يسَّمَّعُونَ ولا يتسمَّعون لا معنى له ، وكذلك الحالُ ؛ لأنَّ الحفظ من شيطانٍ حال كونهم لا يسمَّعُونَ لا معنى له ، وقيل : الاستئنافُ لا يجوزُ _ أيضًا _ لأنَّ الجملةَ الاستئنافية في الغالب تكونُ جوابًا لسؤال سائلٍ فإنَّ السائل لو سأل لِمَ يُحفَظُ السَّماوات من الشياطين ؟ فأجيب بأنَّهم لا يسمَّعُونَ لم يستقم .

فبقي أن يكونَ كلامًا مُنقَطِعًا ، مبتدأً اقتصاصٌ لما عليه حالُ المُسترِقَةِ من المنع ، وأنَّهم لا يقدرون أن يسمعوا إلى كلام الملائكة ، أو يتسمَّعوا ، فإن قلت : أيُّ فرقٍ بين سمعتُ فلانًا يتحدَّثُ ، وسمعتُ إليه يتحدَّثُ حديثَهُ : وإلى حديثٍ ، قلتُ : المتعدّي بنفسهِ يفيدُ الإدراك ، والمتعدّي بإلى يفيدُ الإصغاء مع الإدراك ؛ لأنَّهم سكَّانُ الأرض ... والتقديرُ : لا يسمعونَ القولَ مائلين إلى الملأ الأعلى ، ويجوزُ أن يكونَ حمل يسمعونَ على يُصغُونَ ، كما يُقَالُ : أَصغَى إليه ، فكذا يُقَالُ : سمِعَ إليه ، أو يقالُ : إنَّ يسمعون بالتخفيف حُمِلَ على مطاوعه وهو يسمَّع بالتشديد ، فكما أنَّ يسمَّع بالتشديد يتعدّى بإلى فعدّى سَمِعَ بإلى و " فعلت وافتعلتُ في التعدّي سواء ، فيسمّع مُطَاوِع يسمع ، واستمع مطاوع سمع ، فتعدِّي سَمِعَ مثلُ تعدّي استمع"(٨٥

---

(٨٥) الحويرثي على قواعد الإعراب لوحة ١١/ ب ، ١٢ أ خ معهد دمياط الديني رقم ١٣٥ خصوصيّة، وانظر: شرح شيخ زاده لقواعد الإعراب : ٣٩ ، تح : إسماعيل مروة ، ط: دار الفكر العربي بيروت ، وانظر : الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥: ٤٩٦

إنَّ استقراء النّصّ يبيّن أنّ الأصلَ في التقعيد النّحويِّ مُراعاةُ المعنى واستنباطُهُ ، والوقوف عليه وما يستتبعُهُ من ارتباطٍ نصيٍّ ، وليس غايةً يسعى النّحويُّ إلى بسط قاعدته على الأسلوب ، دون فهم معانيه ؛ ولذا لم يجز إعراب " لا يسمّعون " حالاً " في الأسلوب ، وكان الأولى أن تكونَ استئنافًا نحويًّا ؛ وليست جوابًا لسؤال سائلٍ وهذا التوجيهُ يناسبُ المعنى ويرجّحهُ .

ويرى بعضُ أهل التفسير أنَّ كلا القولين مستقيمٌ لأنَّ عدمَ سماع الشيطان سببهُ الحفظُ منه ، فحالُ الشيطانِ حال كونه محفوظًا منهُ حال كونه لا يسمع ، وإحدى الحالين لازمةٌ للأخرى ، فلا مانع من اجتماع الحفظ وكونِهِ موصوفًا بعدم السّماع في حالةٍ واحدةٍ ، لا على أنَّ عدمَ السّماع ثابتٌ قبل الحفظ بل معه وقسيمه فاتّفاقُ الحدثين حالَ وقوعهما يجوّزُ عدم السماع لترتبه على الحفظ.(٨٦)

أمَّا الطبريُّ ، فيرى أنَّ استقامة الكلام وحسنه إنّما يتمُّ على تقدير " أن " بقوله : " وتأويلُ الكلام : إنَّا زيّنَا السَّماءَ الدُّنيا بزينةٍ الكواكب وحفظًا من كلِّ شيطانٍ ماردٍ ، أن لا يَسّمّعَ إلى الملأ الأعلى ، فحذفت " أن " اكتفاءً بدلالة الكلام عليها ، كما قيل : (كذلك نسلكه في قلوب المجرمين لا يؤمنون به)(٨٧) ، بمعنى : أن لا يؤمنوا به ، ولو كان مكان " لا " "

=

تح : على معوض وآخرون ، ط : دار الكتب العلمية لبنان .

(٨٦) حاشية الكشاف ٣ : ٢٩٧

(٨٧) الحجر :١٢

أن " لكان فصيحًا ، كما قيل : (يبين الله لكم أن تَضِلّوا)(٨٨) ، بمعنى : أن لا تضلّوا ، وكما قال : " (وَألقَى في الأَرضِ رَوَاسِيَ أن تَمِيدَ بِكُم)(٨٩) ، بمعنى : أن لا تَمِيدَ بِكُم .

وإذا جاز تقديرُ " أن " في نحو " أن تَضِلُّوا" فإنّ تقديرها في الآية مستبعدٌ إذ تقديرها لا يستقيم مع سياق المعنى الذي وردت فيه الآية ، ولعل الشيخ قد نهج بهذا الرأي منهج الكوفيين الذين يرون جواز النّصب ب " أن " محذوفةً ،على ما ورد في نحو قولهم : " تَسمَعُ بِالمُعَيّدِيّ خَيرٌ مِن أَن تَرَاهُ"(٩٠)،وكما ورد في قولهم :" خذ اللصّ قبل يأخذك ".(٩١)

أمَّا النَّصبُ في هذه المواضع عند الجمهور فمن الشّاذ الذي لا يُعَوّلُ عليه.(٩٢)

قال شيخُ زادةَ في شرحه لقواعد الإعراب : " ويختلجُ في صدري جوازُ جعلها صفةً ؛ ويكونُ عدمُ سماع الشياطين بحسب الحفظ ، فحالُهُ عند الحفظ لا يسمعُ فيصيرُ موصوفًا حالة الحفظ بذلك"(٩٣)

---

(٨٨) النساء : ١٧٦

(٨٩) النحل : ١٥

(٩٠) ، سرِّ صناعة الإعراب ١: ٢٨٥ : ٢٨٨ ، واللباب ١: ٤٨ : ،١٢٥والكليّات لأبي البقاء الكفوي ١: ١٠٧٩ : ١٢٩٣

(٩١) أمثال الميداني ١: ٢٦٢ ، والكافية الشافية ٣: ١٥٥٩

(٩٢) أوضح المسالك ٤: ١٧٨ : ١٨٨ .

ب_ اختلاف حال الجملة بين الإنشائية والخبرية :

تحتمل بعض الجمل الإنشائية والخبرية ، فيختلفُ معناها ، ويختلفُ حكمُها تبعًا لنوعها ؛ إذ الإنشائيّةُ لا تقعُ في موقع النّعت كما لا تقعُ في موقع الحال ، يعلّقُ ابنُ هشام على قوله _ تعالى _ (قَالَ رَجُلاَنِ مِنَ الذِينَ يَخَافُونَ أَنعَمَ اللهُ عَلَيهِمَا)(٩٤) بقوله: " ومن الجمل ما يحتمل الإنشائية والخبرية فيختلف الحكم باختلاف التقدير .... فإن جملة " أنعم الله عليهما " تحتمل الدعاء فتكون معترضة ، والإخبار فتكون صفة ثانية ويضعف من حيث المعنى أن تكون حالا ولا يضعف في الصناعة لوصفها بالظرف "(٩٥) فجملةُ الدعاء إنشائيةٌ وهي معترضةٌ بين جزئي الكلام ، أمَّا إذا كانت خبريةً فتعربُ صفةً ثانية بعد قوله _ تعالى " من الذين يخافون " . ووجهُ ضعف الحاليّة أنَّها تقتضي أنَّ قولَهم في وقت إنعامه فقط ، مع أن قولَهم لا يتقيّدُ بذلك.

وأجاز العكبريُّ أن تعربَ الجملةُ حالاً على أن تكونَ قد مقدّرةً معه وصاحبُ الحال رجلان أو الضميرُ في الذين يخافون.(٩٦) يتبين أن: اختلاف حالِ الأداء في الآية سببٌ في أن يجعل الأسلوب يحتمل الإخبار والدعاء. فجملةُ " أنعم الله عليهما " تحتملُ : الاعتراض بين القول

=

(٩٣) شرحُ قواعدِ الإعراب لشيخ زاده : ٣٩ تح : إسماعيل مروة ، ط : دار الفكر العربي المعاصر

(٩٤) المائدة : ٢٣

(٩٥)) المغني ٢: ٤٣٠ تح: الشيخ محي الدين

(٩٦) التبيان في إعراب القرآن للعكبري ١ : ٢١٣ ،

ومقوله " ادخلوا..."، والصفة لـ " رجلان" والحالية من "رجلان" لأنه وصف، وذلك بتقدير "قد " في صدر الجملة. وإذا كانت وصفية أو حالية فالأسلوب يبقى إخباراً، أما إذا كانت معترضة فالأسلوب يتحوَّلُ من الإخبار إلى الدعاء الذي تفيده الجملة المذكورة(٩٧).

وجعل بعض الشرّاح من ذلك قوله تعالى (وَاتَّقُوا فِتنَةً لاَ تُصِيبَنَّ الّذِينَ ظَلَمُوا مُنكُم خَاصّةً)(٩٨) فجعل جملة " لا تصيبن " نعتًا لـ " فتنة " وهذا لا يجوز إلا بتقدير كونها مقولا للقول ، قال البغدادي معلّقًا على قول الشَّاعر (٩٩)

جاءوا بِمَذَقٍ هَل رَأَيتَ الذِّئبَ قَطَّ

قولهم : هل رأيت الذّئب قط ، وقعت صفة " مَذقٍ" بتقدير القول ، يعني : أنّ الجملة التي تقعُ صفةً شرطُهَا أن تكونَ خبريةً ؛ لأنَّها في المعنى كالخبر عن الموصوف ، فجملةُ : هَل رَأَيتَ ؟ ظاهرُها أنَّها وقعت صفةً لِمَذقٍ مع أنَّها استفهاميّةٌ ، والاستفهاميّةُ قسمٌ من الإنشاء ، فأجاب بأنَّ التحقيق أنَّها معمولةٌ للصّفة المحذوفة ، أي : بِمَذقٍ مقولٍ فيه : هل رأيت الذئب قطّ ، أو يقول فيه من رآه هذا القول .

---

(٩٧) الدر المصون تح: على معوض وآخرون، ط: دار الكتب العلمية بيروت ٢: ٥٠٦: ٥٠٧: ٥٠٨ بتصرف

(٩٨) الأنفال : ٢٥

(٩٩) البيت في اللسان" م ذ ق"، وأوضح المسالك ٣: ٢٧٦، ابن عقيل على الألفية٢: ١٩٩،والخزانة ٢: ٦٩/ ٣: ٣٠، ١٠: ٢٦٦

قال ابن جنيّ في المحتسب : قولُهُ : هل رأيت ؟ جملةٌ استفهاميّةٌ ، إلّا أنَّها في موضع وصف الضيح ، حملاً على معناها دون لفظها ؛ لأنَّ الصّفةَ ضربٌ من الخبر ، فكأنَّهُ قال : جاءوا بِضَيحٍ يشبُهُ لونُه لونَ الذئب ، واستشهد به صاحب الكشاف عند قوله _ تعالى _ (واتَّقُوا فِتنَةً لاَ تُصِيبَنَّ الذِينَ ظَلَمُوا مِنكُم خَاصَّةً) وعليه فصحّةُ وقوع الجملة المنفية صفةً لفتنة ، لا يصحُّ إلاَ بتقدير محذوفٍ

... وقوله: «لا تصيبن» لا يخلو من أن يكون جوابا للأمر أو نهيا بعد أمر، أو صفة لفتنة. فإذا كان جوابا فالمعنى إن أصابتكم لا تصيب الظالمين منكم خاصة ولكنها تعمكم.

وهذا كما يحكى أن علماء بني إسرائيل نهوا عن المنكر تعذيرا فعمهم الله بالعذاب. وإذا كانت نهيا بعد أمر فكأنه قيل : واحذروا ذنبا أو عقابا ثم، قيل: لا تتعرضوا للظلم فيصيب العقاب أو أثر الذنب ووباله من ظلم منكم خاصة، وكذلك إذا جعلته صفة على إرادة القول، كأنه قيل: واتقوا فتنة مقولا فيها لا تصيبن، ونظيره قوله (الرجز):

حتى إذا جنّ الظلام واختلط ... جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قطّ

والذين مفعول به، وجملة ظلموا صلة، ومنكم حال، وخاصة منصوبة على الحال من الفاعل المستتر في قوله: لا تصيبن، وأصلها أن تكون صفة لمصدر محذوف، تقديره: إصابة خاصة (١٠٠)

---

(١٠٠) الخزانة ٢: ١١٠ بتصرف كبير

المطلب الثاني

الحكمُ بابتدائيِّةِ الاسم المؤخّر مراعاة للمعنى:

الأصلُ في الجملةِ الاسميّةِ أن يَتَقَدَّمَ المبتدأُ ويَتَأَخَّرَ الخبرُ ؛ إذ الخبر محطُّ الفائدةِ ولازمها ، والمبتدأُ هو المحكومُ عليه في الكلام ، وقد يتقدَّمُ الخبرُ وجوبًا رعيًا للمعنى ومناسبةً للمقام الذي وردَ فيه السِّياقُ ، وقد تنخرمُ هذه القاعدةُ ويتبدلُّ السياق ، فيجبُ الحكمُ بابتدائية الاسم المؤخّر رعيًا للمعنى ، قال ابن هشام : " ويجبُ الحكمُ بابتدائيّة المؤخّر في نحو : أبو حنيفة أبو يوسف .... رعيًا للمعنى ، إذ القرينةُ المعنويةُ وهي التشبيهُ الحقيقيُّ قاضيةٌ بأنَّ " أبو يوسفَ " مبتدأٌ وأبو حنيفة خبرُهُ ؛ لأنَّه مشبّه به تقدّم أو تأخّر.(١٠١). ويضعفُهُ أن يُقَدَّرَ الأوّلُ مبتدأ ، بناء على أنَّه من التشبيه المعكوس للمبالغة إذ التشبيه المقلوب نادر الوقوع ، ومخالفٌ للأصول "(١٠٢) وعليه فقولهم : أَبُو حَنِيفَةَ أَبُو يُوسَفَ ، يُعربُ : " أبُو يُوسَفَ" مبتدأُ ؛ لأنَّه المحكومُ عليه في الأسلوبُ، ومدارُ الكلامُ ينصبُّ على وقُوعِهِ مبتدأً ؛ إذ المُرَادُ تشبيهُ أبي يُوسَفَ بِأَبِي حنيفةَ وليس العكس ؛ إذ القرينةُ المعنويّةُ ، وهي التشبيهُ الحقيقيُّ قاضيةٌ بأنَّ : أبو يُوسفَ مبتدأٌ ، وأبو حنيفة الخبر تقدّم أو تأخَّر(١٠٣).

---

(١٠١) شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري ، ط: دار الفكر ١: ١٧٣

(١٠٢) حاشية الدسوقي على المغني ٢: ١٠٣ ، ط : المشهد الحسيني ، القاهرة ، أولى

(١٠٣) التصريح على التوضيح ١: ١٧٣ ، ط : عيسى الحلبي .

يقول صاحب الدلائل :" واعلم أنَّهُ ليس من كلامٍ يَعمِدُ واضِعُهُ فيه إلى معرفتين فيجعلهما مبتدأً وخبرًا ثُمَّ يُقَدِّمُ الذي هو الخبرُ إلاَ أشكَلَ الأمرُ عليك فيه فلم تعلم أنَّ المُقَدَّمَ خبرٌ حتَّى تَرجِعَ إلى المَعنَى وتحسنَ التدبُّرَ ، أنشد الشيخُ أبو عليٍّ في التذكرة :

نَم وإِن لَم أنَم كَرَاى كَرَاكَا

ثمَّ قال : ينبغي أن يكونَ " كَرَاى " خبرًا مُقَدَّمًا ، ويكونُ الأصلُ : " كَرَاكَ كَرَاي "

أي : نم وإن لم أنم فنومُكَ نومي كما تقولُ : قُم وإن جلست فَقِيامُكَ قِيامِي . هذا هو عُرفُ الاستعمال في نحوه ، ثمَّ قال : وإذَا كانَ كذلك فقد قدّم الخبرَ وهو معرفةٌ ، وهو ينوي به التأخيرَ من حيثُ كان خبرًا"(١٠٤): فالمُقَدَّمُ في هذه الأساليب هو الخبرُ ، والمؤخَّرُ هو المبتدأُ ، والذي دلَّ على ذلك المعنى الذي ورد في السياق .

ومما جاء وفق هذه القاعدة قولُ النَّبيِّ ـ صلى الله عليه وسلّم ـ (ذَكَاةُ الجَنِينِ ذَكَاةُ أُمِّهِ)(١٠٥) فـ " ذَكاةُ أُمِّهِ " مبتدأٌ ، و" ذَكاةُ الجنين " خبرٌ مُقَدَّمٌ ؛ إذ الغرضُ أنَّ تذكيةَ الأمِّ تذكيةُ الجنين ، ولا تُذكَّى الأمُّ بتذكية الجنين ، وهذا ما عليه المحققونَ من الأصوليين . فهم مجمعون على أنَّ " ذكاةُ أمّه " ، بالرّفع يقتضي انحصارَ ذكاته في ذكاة أمّهِ ، فلا

---

(١٠٤) الدلائل : ٢٨٦

(١٠٥) الحديث في مُسند أحمد : باب : مسند أبي سعيد ج ١٧ : ٣٦٣، وتحفة الأحوذي : باب ما جاء في " ذكاة الجنين ج ٥: ٤١ ، وسنن البيهقي ج ٩ : ٣٣٥

يفتقرُ الجنينُ إلى ذكاةٍ ، ويؤيدُ ذلك : أنَّ القاعدة العقليّة تقتضي أنَّ كلَّ مبتدأ محصورٌ في خبره نكرةً كان ، نحو : زيدٌ قائمٌ ، أو معرفةً ، نحو : زيدٌ القائمُ ؛ إذ الأصلُ أن يكونَ المبتدأُ أخصَّ من الخبر ، نحو : الحيوانُ حسَّاسٌ ، وهذا يدلُّ يقينًا أنَّ تذكية الأمّ تشملُ تذكية الجنين.(١٠٦)

ومن روى " ذَكَاةَ أُمّه " بالنّصب استدّلَ به على افتقاره للذّكاة ؛ إذ يُصبحُ المعنى عنده : ذَكَاةُ الجنين أن يُذكّى ذَكَاةً مِثلَ ذَكَاة أُمّه ، ثُمّ حَذَفَ " مِثلَ " والعاملُ فيه ، وأُقِيم المُضَافُ إليه مُقامُهُ فَنُصِبَ ؛ لأنَّه إعراب المحذوف ، والقاعدةُ : أنَّ المُضَافُ إليه إذا أُقِيمَ مُقام المُضَاف أُعرِبَ كإعرابه ، وأجاب الفريقُ الأوَّلُ بأنَّ تقديرَ النَّصب : ذَكَاةُ الجنين داخلَةٌ في ذَكاة أُمّه ، ثمَّ حُذِف حرفُ الجرّ على السّعة والعامل ونصب ذكاة أمّه، وهذا أقلُّ حذفًا وفيه جمعٌ بين الروايتين ، ولا يلزمُ احتياجُهُ للذّكاة.(١٠٧)

:والمعنى : أن ذبح الأم يكفي في حله، وعليه الجمهور، وخلافه غير قوي.

وقول أبي حنيفة من أنه لا يحل أكل الأجنة إلا ما خرج من بطون الأمهات حية، فذبحت، واختلاف الحكم ناشىء من اختلاف قراءة الحديث، الحديث يُروَى بالرفع والنصب –كما في إحدى رواياته: "ذكاةُ الجنين ذكاة أمه"– فمن رفعه جعله خبر المبتدأ الذي هو ذكاة الجنين، فتكون ذكاة الأم هي ذكاة الجنين فلا يحتاج إلى ذبح مستأنف، ومن نصب كان

---

(١٠٦) نفائس الأصول في شرح المحصول للقرافي، تح: عادل عبد الموجود، وآخر، دار الباز مكة ٢: ١٠٨٦ .

(١٠٧) السابق ٢: ١٠٨٠ ، وانظر: أوضح المسالك ١: ١٨٧ : ١٨٨ ، ابن عقيل على الألفية ١: ٢١٧

التقدير: ذكاة الجنين كذكاة أمه، فلما حذف الجارُّ نُصب، أو على تقدير: يُذكى تذكيةً مثل ذكاة أمه، فحذف المصدر وصفته وأقام المضاف إليه مقامه، فلا بد عنده من ذبح الجنين إذا خرج حياً. ومنهم من يرويه بنصب الذكاتين، أي: ذكوا الجنين ذكاة أمه.

وقال ابن المنذر، فيما نقله عنه الزيلعي في "نصب الراية": لم يرو عن أحدٍ من الصحابة والتابعين، وسائر العلماء أن الجنين لا يؤكل إلا باستئناف الذكاة فيه، إلا ما روي عن أبي حنيفة، ووافقه عليه زُفَر، والحسن بن زياد (١٠٨) وفي "المبسوط" روي عن محمد بن الحسن: إنما يؤكل الجنين إذا أشعر وتبينت خلقته، فأما قبل ذلك، فهو بمنزلة المضغة فلا يؤكل، وبه قال مالك والليث وأبو ثور.(١٠٩)

ويستشهدُ لهؤلاء بما رُوي عن ابن عمر في السنن الكبرى للبيهقي في حديث الحارث عن عليٍّ ..... عن ابن عمرَ ـ رضي الله عنهما ـ قال :" بهيمة الأنعام أُحِلَّت لَكُم وذَكَاتُهُ ذكاةُ أُمِّهِ " .....قال : عمار بن ياسر يا حنظلة (أُحِلَّت لَكُم بَهِيمَةُ الأَنَعَامِ) وإنّمَا أُنزِلت فيما أُبهِمَ عليه الرحمُ إذا تمّ خَلقُهُ ونبتَ شَعرُهُ فَذَكَاتُهُ ذَكَاةُ أُمِّهِ(١١٠)

والأصل في الخبر ما رواه البخاري بقوله : ذُبِحَت في الحيِّ بَقَرَةٌ فوجدنا في بطنها جنينا فشويناه وقدمنا إلى أبى ظبيان فتناول لقمةً منه فقال: هذا الذي حدثنا به ابن عباس رضي الله عنهما أنَّهُ مِن بَهِيمَةِ

---

(١٠٨) نصب الراية ٤: ١٩٢

(١٠٩) البناية في شرح الهداية للعيني ٩: ٥٦، ط: نواكشوط

(١١٠) السنن الكبرى للبيهقي ٩: ٣٣٦

الأَنعَامِ ، وعن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما أَنَّهُ قال في بهيمة الأنعام : هو الجنين ذَكَاتُهُ ذَكَاةُ أُمِّه (١١١) –

وما ذهب إليه الأصوليون من أن ذكاة الأمِّ مجزئِةٌ عن ذكاة الجنين ، هو الأصل ويشهد له روايةُ الرّفع ، على أنَّ ذكاة الأم مجزئةٌ عن ذكاة الجنين ، وهو المُرَادُ بقوله _ تعالى – (أُحِلَّت لَكُم بَهِيمَةُ الأَنعَام إِلاَ مَا يُتلَى عَلَيكُم)(١١٢) ، فهذا مما أُحِلَّ لهم ، وقد استبان حِلَّهُ بدليل ما رُويَ فيه من الآثار عن النبيّ والصّحابة الأخيار . أمَّا رواية النّصب فتثبت وجوب تذكية الجنين ليستبين حلُّه في الأطعمة التي أمر بها الشارع الحنيف .

وجاء وفق القاعدة قولُ النَّبيِّ _ صلى الله عليه وسلَّمَ (تَحرِيمُهَا التَكبِيرُ ، وَتَحلِيلُهَا التَّسلِيمُ)(١١٣) فالتكبيرُ هو المبتدأ لانحصار التحريم فيه ؛ إذ به ينتقلُ المُصلّي من حال الحلِّ إلى حال الحرمة ، وكذلك التحليلُ والتسليمُ ؛ إذ بالتسليم ينتقل المُصّلي من حال إلى حالٍ وليس العكس ؛ والذي أوجب جعل المؤخّرين وهما " التكبير ، والتحريم " مبتدأ

---

(١١١) الحديث في مُسند أحمد : باب : مسند أبي سعيد ج ١٧ : ٣٦٣، وتحفة الأحوذي : باب ما جاء في " ذكاة الجنين ج ٥: ٤١ ، وسنن البيهقي ج ٩ : ٣٣٥

(١١٢) المائدة: ١

(١١٣) شرحُ معاني الآثار : بابُ السلام في الصّلاة ج ١: ٢٧٣ ، وتحفة الأحوذي : باب فضل الطّهور ج ١: ٣٣ ، وعمدة القاري : باب ما جاء في السّهو إذا قام من الصَّلاة ج ١: ٧٨ ، وباب في الصلاة ٣٤ : ٤٧٠ : ٤٧١

إنمّا هو المعنى دون سواهُ وإن تساويا مع الخبر في التعريف وبذا يصحُّ جعلِ كلٍّ منهما خبرًا ، ولكنَّ المعنى هو الذي رجّح جعل المؤخّر خبرًا .

ونظيرُ ذلك قولُ الشَّاعر : (١١٤):

كلامُ النَّبيِّين الهُدَاةِ كَلاَمُنَا وَأفعَالُ أهلِ الجَاهِليِّةِ نَفعَلُ

فالغرضُ فيه تشبيهُ كلامهم بكلام النّبيين الهداة وليس العكس ، يقولُ ابنُ هِشَام :

ويجبُ الحكمُ بابتدائيّة المؤخّر في نحو " أبو حنيفةَ أبو يوسف " وعليه قولُهُ :

بَنُونَا بَنُو أبنَائِنَا وبناتُنَا ..... البيت

مراعاةً للمعنى ، ويضعفُ أن تُقَدِّر الأوّلَ مبتدأً بناءً على أنَّه من التشبيه المقلوب

للمبالغة ؛ لأنَّ ذلك نادرُ الوقوع ، ومُخَالفٌ للأصول ، اللهمّ إلاَ أن يقتضي المقام المبالغة"(١١٥)

قال في الخزانة :شاهد ٧٣ " المبتدأُ والخبرُ إذا تساويا تعريفًا وتخصيصًا يجوزُ تأخيرُ المبتدأ إذا كانت هناك قرينةٌ معنويّةٌ على تعيين المبتدأ ، فإنَّه قدَّم الخبرَ هنا على المبتدأ لوجود القرينة من حيثُ المعنى؛ فإنَّك عرفت أنَّ الخبرَ محطُّ الفائدة ، فما يكونُ فيه التشبيه الذي تُذكَرُ

---

(١١٤) الخزانة ١: ١٤٦ برواية: وأفعال أهل الجاهلية نفعل

(١١٥) المغني ٢: ٤٥٢ . المشكاة الفتحية على الشمعة المضية للبديري الدمياطي، تح : هشام سعيد ، ط : وزارة الأوقاف : ١٦٩ .

الجُملةُ لأجلِهِ فهو الخبرُ ، وهو قولُهُ : بَنُونَا ؛ إذ المعنى : أنَّ بني أبنائنا مثلُ بنينا ، لا أنَّ بنينا مثل بني أبنائنا.(١١٦)

وقد منع بعض الكوفيينَ تأخيرَ المُبتَدَأ ، قال ابن الأنباريِّ في الإنصاف :

ذهب الكوفيونَ إلى أنَّه لا يجوزُ تقديمُ خبرِ المبتدأ عليه مفردًا كان أو جُملَةً ، فالأوَّلُ نحو : قائمٌ زيدٌ ، والثاني نحو : أبوهُ قائمٌ زيدٌ " فالقرينةُ هي المجوّزةُ لوقوع الخبر مُقَدَّمًا ، وهي المسوّغةُ معنويًّا لذلك، ومن شواهد ذلك قولُ حسّان (البسيط):(١١٧)

قَبِيلَةٌ ألأمُ الأحيَاء أكرَمُهَا وَأغدَرُ النَّاسِ بِالجِيرَانِ وَافِيهَا

فأكرَمُهَا مُبتَدَأٌ ، وألأَمُ الأَحيَاءِ الخبرُ ، وهذا مُرَادُ الشاعر ؛ إذ القرينةُ دالَّةٌ عليه

ويقعُ وافيها : مبتدأٌ عن أغدرِ النَّاسِ بالجيرانِ .

ويعلِّقُ الشيخ محي الدّين على تقديم الخبر في هذه الأساليب بقوله: " والجوابُ عنه من وجهين ، أحدهما : أنَّ التشبيه المقلوب من الأساليب النَّادرة ، والحملُ على ما يندرُ وقوعُه لمجرّدِ الاحتمال مما لا يجوزُ أن يُصَارَ إليه ، وإلاَ فإنَّ كلَّ كلامٍ يمكنُ أن يحملَ على الاحتمال لا يحققُ الطمأنينة من مقصد المتكلّم بالعبارة .

---

(١١٦) الخزانة ١: ٤٤٤

(١١٧) حاشية أوضح المسالك ١: ١٨٨ . بتصرُّفٍ .

والثاني : أنَّ الغرض _ في قولِه بنونا _ أن يُشبِّهَ بني أبنائهم بأبنائهم ، وليس الغرضُ أن يُخبرَ عن بنيهم بأنَّهم يُشبهون بني أبنائهم، وهذا المعنى هو الذي رجّح جعل المؤخّر مبتدأً.

المطلب الثالث

تغليب الحكم الجائز على الواجب مراعاةً للمعنى :

ومن ذلك قول الحق ـ سبحانه ـ (إِنَّا كُلَّ شَيء خَلَقنَاهُ بِقَدَرٍ)(١١٩) ، يقول أبو سعيدٍ : لِمَ اختير النَّضبُ في " إِنَّا كُلَّ شيء خلقناه " وكلامُ الله ـ تعالى ـ أولى بالاختيار فالجوابُ أنَّ في النَّصبِ هاهنا دلالةً على معنى لا يُوجَدُ ذلك المعنى في حالة الرَّفع ؛ وذلك أنَّك إذا قلت : إِنَّا كلَّ شيء خلقناه بقدرٍ ، فتقديرُهُ : إِنَّا خلقنا كلَّ شيء خلقناه بقدرٍ ، فهو يُوجبُ العموم ؛ لأنَّه إذا قال : إِنَّا خلقنا كلَّ شيء فقد عمَّ ، وإذا رفع فقال كلُّ شيء خلقناهُ بقدرٍ فليس فيه عمومٌ ؛ لأنَّه يجوزُ أن نجعلَ " خلقناه " نعتًا لشيء ويكونُ " بقدرٍ " خبرًا لكلّ ، ولا تكونُ فيه دلالةُ لفظهِ على خلق الأشياء كلِّها لله ، بل تكونُ فيه دلالةٌ على أنَّ ما خُلِقَ منها خلقَه بقدرٍ ، ونظيرُ ذلك : كلُّ نحويٍّ أكرمتُه في الدَّار ، فقد أوجبت أنَّه ما بقي أحدٌ من النّحويين إلاَ وقد أكرمته "(١٢٠)

. فالعلّة في النَّصب مُراعَاةُ المعنى ؛ إذ القراءةُ مع النَّصب تدلُّ على العموم ، وهذا لا يستقيم مع الرَّفع ، لأنَّ الرّفع يكونُ على جعل " خلقناه " نعتًا لشيء ، وهو غيرُ مُرَادٍ.(١٢١)

---

(١١٩) القمر : ٤٩

(١٢٠) شرح الكتاب لأبي سعيد السيرافي ٤: ٣٢ تح: د : محمد هاشم عبد الدايم، ط : دار الكتب المصرية : ١٩٩٨

(١٢١) شرح شيخ زاده لقواعد الإعراب لابن هشام ، تح : إسماعيل مروة ، ط : دار الفكر ، بيروت ، لبنان:٥١

ويوضِّحُ ذلك الشيخُ زادةَ بقوله " فقولُهُ " خلقناه " المذكور تفسيرٌ لخلقنا المقدرة وهي الناصبةُ " كلّ " في هذه الآية ؛ ليدلَّ على أنَّ عمومَ الأشياءِ المخلوقات كُلُّها لله _ سبحانه _ ولئلا يُتوهّمُ الوصفيةُ في جملة " خلقناه " ، ولو قرئ برفع " كلَّ " لدلَّ ذلك على أنَّ الله خلق أشياء ، وخلق غيرُهُ أشياءَ أخرى ، وهذا غيرُ مُرَادٍ ، قال _ تعالى _ (اللهُ خَالِقُ كُلِّ شيءٍ)(١٢٢)

والقراءة بالنصب قراءة الجمهور ، وإنّما رُجِّحَ النَّصبُ ؛ لأنَّه يزيلُ احتمال الوصفيّة ؛ لأنَّ الفعل لو كان صفةً لا يُفَسِّرُ.(١٢٣)

وقد رجّح النّصبَ الأئمّةُ السبعة لبعده عن الشبهة ومناسبته السياق ، وموافقة المعنى المُراد ، يقول الحويرثي : "واعلم أنَّهُ نُقِلَ عن الأئمةِ السّبعَةِ نصبَ " كلَّ شيء " دون الرّفع ، وكان الاختيارُ على أصول البصريين رفعَ كلٍّ ، كما أن الاختيار في قولك : إنّي زيدٌ لقيتُهُ، وزيداً لقيتُهُ فالرَّفعُ أحسنُ عندهم من النَّصب ، وقيل : النَّصبُ عربيٌّ، وإنّما عدلَ الأئمةُ إلى النَّصبِ ؛ لأنَّهم لو رفعوا وقرأوا (إِنَّا كُلُّ شيء خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ) أمكن أن يكون " خلقناه " في موضع الجرِّ وصفًا لشيء ، ويكونُ الخبرُ بقدرٍ على أنَّا كلَّ شيء مخلوقٍ لنا كائنٌ بقدرٍ ، ويحتملُ أن يكونَ : خلقناه هو الخبرُ على تقدير " إنَّا كلَّ شيء مخلوقٌ لنا بقدرٍ ، فلا يلزمُ منه أن يكون جميعُ الأشياء مخلوقةٌ لله _ تعالى _ فلما تردد الأمرُ في الرَّفع بين هذين عدلوا إلى النَّصب على إِنَّا خَلَقْنَا كُلَّ شيء فيكونُ الخلقُ

---

(١٢٢) الرعد : ١٦ . والزمر ٦٢

(١٢٣) الارتشاف ٣ : ١٠٩ ، تح : مصطفى النماس ، ط : المدني ، أولى .

عامًّا لكلِّ شيء ، وهو الغرضُ من الآية ، ولا يجوزُ في النَّصب أن يكونَ خلقناهُ صفةً لشيء ؛ لأنَّه تفسيرٌ للنَّاصبِ ، والصِّفةُ كما لا يعملُ في الموصوف كذلك لا تعملُ الصّفةُ فيما قبل الموصوف ؛ ولهذه الفائِدَةُ جاءت الآيةُ منصوبةً ، وإن كان الاختيار في قولهم زيدٌ لقيتُهُ الرَّفع . والرَّفعُ في الآية قراءةُ أبي السِّمال العدويِّ البصريِّ ، و _ أيضًا _ أنَّ النَّصبَ هو الاختيارُ عند الكوفيين ؛ لأنَّ " إنَّا" عندهم لطلب الفعل فهي به أي : بالنَّصب أولى فالنصبُ عند كلِّ هؤلاء الاختيارُ فإذا انضافَ إليه معنى العموم والخروج عن الشُّبهة كان النَّصبُ أولى من الرّفع"(١٢٤)

فَعِلّةُ النَّصبِ عند الأئمةِ موافقةُ المعنى الحكمَ الذي سيقت له الآية، وهو تأكيد خلق جميع الأشياء بقدرة الله دون سواه ،وهو ما يتناسب مع النَّصب وإن كان فيه خروجًا عن الأصل المنضبط عند البصريين ، وهو تقديمُ الرَّفع على النَّصب .

قال في الكتاب : " جاء هذا على : زيدًا ضربتُهُ ، وهو عربيٌّ كثيرٌ، قال : وقد قرأ بعضُهُم : (وَأَمَّا ثَمُودَ فَهَدَينَاهُم)(١٢٥) ، بالنّصب .... ثمّ قال : والقراءةُ لا تُخَالفُ ؛ لأنَّها السُنَّةُ .

ويؤكِّدُ ذلك صاحبُ المُشكل بقوله : وإنّما دلَّ النَّصبُ في " كلِّ " على العموم ؛ لأنَّ التقدير : إنَّا خلقنا كلَّ شيء خلقناه بقدر ، فيكونُ خلقناه تأكيدٌ وتفسيرٌ لخلقنا المضمر النَّاصب لـ " كلِّ " ، فإذا حذفته وأظهرت الأوَّل صار التقديرُ : إنَّا خلقنا كلَّ شيء خلقناه بقدرٍ ، فهذا لفظٌ عامٌ يعمُّ كلَّ المخلوقات ، ولا يجوزُ أن يكونَ خلقناهُ صفةً لشيء ؛ لأنَّ الصّفةَ

---

(١٢٤) شرح قواعد الإعراب للحويرثي لوحة ١٥ مخطوطة بمعهد دمياط رقم : ١٣٥

(١٢٥) فصلت : ١٧

والصّلةَ لا يعملان فيما قبل الموصوف ولا الموصول، وما لا يعملُ لا يفسّرُ عاملاً ، فلا يكونان تفسيرًا لما يعملُ فيما قبلهما . فإذا لم يكن " خلقناهُ " صفةً لـ "شيء " لم يبق إلاَ أنَّهُ تأكيدٌ وتفسيرٌ للمضمر النَّاصب لـ " كلِّ " ، وذلك يدلُّ على العموم فإذا انضاف إلى ذلك معنى الخروج من الشبهة كان النّصبُ أقوى من الرّفع . فهو يُوجبُ العموم ؛ لأنّهُ إذا قال : إنَّا خلقنا كلَّ شيء ، فقد عمّ ، وإذا رفع فقال : كلُّ شيء خلقناه بقدرٍ ، فليس فيه عمومٌ ؛ لأنَّه يجوزُ أن يجعل خلقناه نعتًا لشيء ، ويكون " بقدرٍ " خبرًا لـ " كل" ولا يكونُ فيه دلالةٌ لطيفةٌ على خلق الأشياء كلّها ، بل يكونُ منها ما خُلق بقدر ، ومنها ما لم يخلقُ بقدرٍ . ومثل هذا الكلام : كلَّ عالمٍ أكرمتُه في الدّار ، فقد أوجبت أنه ليس من عالمٍ إلا وقد أكرمته ؛ لأن تقديره : أكرمت كل عالم أكرمتُه في الدّار ، وإذا قلت : كلُّ عالمٍ أكرمته في الدار ، وجعلت : أكرمته نعتًا لكل عالمٍ ، فمعناه : كل من أكرمته من العلماء فهو في الدار ، ويجوزُ أن يكون : في العلماء من لم أكرمه وهو في الدار والرّفعُ اختيارُ الأخفش.(١٢٦)

ويرى ابن الأنباريِّ أنَّ القراءة بالنَّصب تفيدُ العموم والشمول وتأكيد خلقِ الأشياءِ لله، فيقول : " والنّصبُ ههنا هو القراءةُ المشهورةُ التي عليها الجماعةُ وإنَّما ذهبوا إلى النَّصب بتقدير " خلقنا ؛ لأنَّ الفائدة فيه أكثرُ من فائدة الرّفع ، ألا ترى أنَّك إذا قلت : إنَّا كلَّ شيء خلقناه بقدرٍ بالنَّصب ، على تقدير : (خَلقنا كلَّ شيء بقدرٍ) كان مُتمحضًا للعموم ، ولا يجوزُ أن يكون " خلقنا " صفةٌ " شيء " ؛لأنّ الصفة لا تعملُ فيما قبل الموصوف ، ولا يكونَ تفسيرًا لما يعملُ فيما قبلها وإذا لم يكن " خلقناه "

---

(١٢٦) مشكل إعراب القرآن ٢: ٣٤٠ : ٣٤١

صفة لـ " شيء " لم يبق إلاَ أنَّهُ تفسيرٌ للنَّاصب لـ " كلّ " وذلك يدلُّ على العموم ، واشتمالُ الخلق على جميع الأشياء.(١٢٧)

وتفسيرُ ذلك أنّ الكلامَ على الرّفع جملةٌ واحدةٌ ، وعلى النّصب جملتان ، فالرّفعُ أخصرُ مع أنَّه لا مُوجبَ للنّصب من أحد الأصناف الستّة التي يتوجّبُ معها نصبُ الاسم ، كما أنَّ مناسبة العطف غيرُ موجودةٍ ، وعليه فالعدولُ عن الرّفع إجماعًا لسرٍّ لطيفٍ يعيّن اختيارَ النّصب ، وهو أنَّهُ لو رفع لوقعت الجملةُ " إنَّا كلَّ شيء خلقناه " صفةٌ لشيء ورُفِعَ قولُهُ بـ " قدرٍ " خبرًا عن" كلِّ شيء " المقيّد بالصّفةِ ، ويحصلُ الكلامُ على تقدير : إنّا كُلَّ شيء مخلوقٌ لنا بقدرٍ ؛ فأفهم ذلك أنَّ مخلوقًا ما يُضافُ إلى غير الله _ تعالى _ ليس بقدرٍ ،وعلى النّصب يصيرُ الكلامُ : إنَّا خلقنا كلَّ شيء خلقناه بقدرٍ فيفيدُ عمومَ نسبة كلِّ مخلوقٍ إلى الله ، فرجحت الفائدةُ المعنويةُ على الفائدة اللفظية المرجّحة للرّفع ، مراعاةً للمعنى ، وتحقيقًا للمقصود .

وذهب ابن عطيّة إلى رفع " كلّ "على الابتداء على أن يكونَ الخبرُ هو جملةُ " خَلَقنَاهُ " ويكونُ " بِقَدَرٍ " مُتعلّقًا به ، ويكونُ المعنى : أنَّ كلَّ شيء مخلوقٌ بقدرٍ ، قال ابن الأنباريّ : " وإذا قلت :إنَّا كلُّ شيء خلقناه بقدر بالرّفع ، جاز أن يظنَّ أنَّ " خلقنا " صفةٌ لشيء ، ويتعلّقُ بقدرٍ بـ " كائن " لا بخلقنا ، فلا يكونُ متمخضًا للعموم ؛ لأنَّه يصيرُ المعنى : إنَّا كلَّ شيء مخلوقٌ لنا بقدرٍ ، فيحتملُ أن يكونَ ههنا من الأشياء ما ليس

---

(١٢٧) البيان في إعراب القرآن ٢: ٤٠٦ : ٤٠٧ ، ط : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، أولى ،

تح : د. طه عبد الحميد .

بمخلوقٍ من الأشياء بخلاف النّصب ، فإنَّه لا يحتملُ إلاَ العموم . فلهذه الفائدة من العموم اختارت الجماعةُ النَّصب على الرّفع.(١٢٨)

أمَّا الرّضيُّ فقد ذهب إلى أنّ المعنى لا يختلف وإن تغيَّرَ الإعراب ؛ لأنّ مُرَادَهُ _ تعالى _ بكل شيء ، أنّ كلَّ شيء مخلوقٌ ، سواءٌ نصبت كلّ أو رفعته وسواءٌ جعلت " خلقناه " صفةً مع الرّفع أو خبرًا عنه ؛ وهو لا يستقيم في المعنى المراد من الله _ سبحانه _ إذ الخلقُ والإيجادُ وغيرُها وكلُّ الكائنات دقّت أو عَظُمت مخلُوقةً _ له تعالى _ وهذه القراءةُ وإن قدِّمت صنعةً ؛ لعدم استيفائها شرط النّصب لكنها لا تصحُّ معنى فوجب مُراعاة المعنى وتقديمهُ ، وبطلان قراءة الرّفع.(١٢٩)

ومن نظائر ذلك قوله _ تعالى _ (واللهُ خَلَقَكُم وَمَا تَعمَلُونَ)(١٣٠) الذي عليه المحققون : أنَّ " ما " في موضع نصبٍ بـ " خلق " عطفٌ على الكاف والميم في " خلقكم " وهي مع الفعل مصدرٌ ، أي : والله خلقكم وعملكم ؛ وهذا المعنى أليقُ بالسياق ؛ لدلالته على أنَّ الله خلق الأفعال كلَّها ، خيرَها وشرَّها ، وقد ذهبت المعتزلة : إلى أنَّ " ما " بمعنى الذي ، فرارًا من أن يُقرُوا بعموم الخلق لله ، فإنَّما أخبر على قولهم : أنه خلقهم ، وخلق الأشياء التي نحتت منها الأصنام ، وبقيت الأعمال والحركات غيرَ داخلة في خلق الله ، _ تعالى _ الله عن ذلك . بل كلُّ شيء خَلقٌ لله وحده ، لا خالقَ لشيء إلا هو ، وخلق الله إبليس ، وهو الشرُّ كلُّ الشرِّ ،

---

(١٢٨) البيان لابن الأنباري ٢: ٤٠٧ .

(١٢٩) حاشية الكشاف ٤: ٤٨ بتصرّف ، والألوسي ١٤ : ٩٣

(١٣٠) الصّافات : ٩٦

فهذا يدلُّ على أن الله خالقُ المخلوقات كلها قال جلّ شأنه (اللهُ خَالِقُ كُلِّ شيء)(١٣١). ويجوزُ أن تكونَ " ما " استفهامًا في موضع نصبٍ بـ " تعلمون " على التحقير لعلمهم ، والتصغير له . فيكون عملهم منكرًا لا يليق (١٣٢) ،وقد ذهب المعتزلة إلى أنَّ " ما " في هذه الآية موصولةٌ حتّى لا يقرُّوا بعموم الخلق لله ، كما ذهبوا إلى أنَّ الله _ جلّت قدرتُه _ لم يخلق الشرَّ فقرأوا قولَ الله (مِن شَرِّ مَا خَلَقَ)(١٣٣) بتنوين " شَرِّ " ؛ ليثبتُوا أنَّ الله خلق الخير ، ومعه خالقٌ يخلقُ الشرَّ _ تعالى الله عما يقولون عُلُوًا كبيرًا _ فإرادةُ النّفي في " ما " غيرُ جائزةٍ ولا يستقيمُ السّياقُ عليها ، وقولُهم إلحادٌ ؛ لأنَّ الله خلق الخير كما خلق الشر ، وواجبنا أن نتعوذ منه ، فهو الخالقُ لأعمال العباد جميعهم ، فالصّوابُ أنَّ " ما " في الآية مصدريّةٌ ، قال _ سبحانه _ (وَاللهُ خَلَقَكُم وَمَا تَعمَلُونَ) ، وهذا ما يُرجّحهُ المعنى ويؤيده السّياقُ، ولا يصحُّ أن تكونَ " ما " موصولةً ؛ لتنافيه مع خلق الله الأشياء والمخلوقات المختلفة التي خلقها الله _ سبحانه _ .

ونقل الألوسيُّ عن الزمخشريّ أن تكونَ " ما " في الآية موصولةً ، لكنه جعل المخلوق له _ تعالى _ هو الجواهر ومعمولهم هو الشكلُ والصّورة ، إمَّا على حذف مضافٍ ، أي : وما تعملون شكله وصورته ، وإمَّا على أن الشائع في كلامهم ذلك ، حيثُ يقولون : عَمِل النّجارُ الباب،

---

(١٣١) الرَعد ١٦ ، والزّمَر ٦٢

(١٣٢) مشكلُ إعراب القرآن : مكيّ ابن أبي طالب ٢: ٢٣٩ ط: المأمون للتراث ،دمشق ، تح : ياسين السواس ، أولى

(١٣٣) الفلق (٢)

والصائغُ الخلخال ، والبنّاءُ البناء ، ولا يعنون عمل الشكل دون تقدير شكلٍ في النّظم ، كأنّ تعلّق العمل بالشيء هو تعلّق الظّاهر والصّورة ، ولا يصحُّ أن يكون تعلّقَ الشكل والتكوين ، وهو تأويل مبنيٌ على اعتقاده الفاسد من أنَّ أفعال العباد مخلوقةٌ لهم . إضافةً إلى أنَّ في هذا التقدير تكلُّفاً لا يحتمله السياق ، ومعلوم أنَّ ما لا يحتاجُ إلى تقديرٍ أولى مما يحتاجُ إلى تقديرٍ .

وقيل إنّ " ما " في الآية استفهاميّةٌ للإنكار والتحقير، ويكونُ المعنى : أي شيء تعملون في عبادتكم أصنامًا نحتموها ، أي : لا عمل لكم يعتبر . وقيل : " ما " نافيةٌ ، ويكونُ المعنى : وما أنتم تعملون شيئًا في وقت خلقكم ولا تقدرون على شيء . والقولُ بأنَّ " ما " نافية أو استفهامية ليس مسلّمًا ولا يصحُّ أن يحملَ التنزيل عليه . خاصَّةً فيما أدّى القولُ به إلى فسادٍ في العقيدة أو خروجٍ عن المطّرد في التأويل والتفسير .

وأظهرُ الوجوه كونها مصدرية ،فيكونُ المعنى : والله خلقكم وعملكم ، وهو أحسنُ الوجوه ، وهو موافقٌ لما عليه أهلُ السّنّة والجماعة ، الذين يقرّون بخلق الله الأفعالَ كلَّها ، وفيه إبطالٌ مذهبَ القدرية والجبرية .

ويليه في الصّحة أن تكونَ " ما " موصولةً فيكونُ المعنى : والله خلقكم وخلق الذي تعملونه بأيديكم من الأصنام ، وفي هذه الآية دليلٌ على خلق أفعال العباد .

ونظيرُ ذلك قولُ الحقّ (وَرَبُّكَ يَخلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَختَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الخِيَرة)(١٣٤)

اختُلفَ في توجيه " ما " في هذه الآية ، من حيثُ مناسبتُها السّياقَ، وعدم مناسبتها ، وما يترتبُ على ذلك من مخالفة العقيدة أو مواءمتها لها ، وعلى ذلك ينبني على هذا الوجه ما يلي:

أ _ أن تكونَ " ما " _ في " ما كان " نافيةً لا مَوضع لها من الإعراب ، وهذا المعنى هو الأقربُ للصّواب ، وأنسب للعقيدة ؛ إذ كونُهَا للنّفي يوجبُ عمومَ حدوث جميع الأشياء بقدرة الله واختياره ، خيرِها وشرِّها ، وليس لمخلوقٍ سوى الله اختيارٌ غير اكتسابه بقدرٍ من الله له.

ب_ ذهب فريقٌ ثانٍ من العلماء إلى أنَّ " ما " في الآية في موضع نصبٍ بـ " يَختَارُ " ، وهذا التوجيهُ لا يستقيمُ في الآيةِ ؛ لأنّها تدلُّ في هذه الحالة على أنَّ جميعَ الأشياء ليست مُختَارةً لله ؛ إنّما تُوجِبُ أنَّه يختارُ ما كان لهم فيه الخيرةُ لا غير ، أمَّا ما ليس لهم فيه الخيرةُ ، وهو الشر فموقوفٌ ، وهذا مذهبُ القدريةِ والمعتزلة . وعلى ذلك يكونُ تخريجُ " ما " على النّفي أولى في المعنى وأصحُّ في التفسير وأحسنُ في الاعتقاد ، وأقوى في العربيّة ؛ ألا ترى أنَّك لو جعلت " ما " في موضع نصبٍ لكان ضميرُها في كان اسمُهَا ولوجب نصبُ الخيرة ، ولم يقرأ بذلك أحدٌ.(١٣٥)

ومما حدث فيه لبسٌ في السّياق وبعُدَ عن الفهم ما روي من أنّ ابن الزّبَعرَى حين سمع قول الحقّ جلّ ثناؤهُ (إِنَّكُم ومَا تَعبُدُونَ مِن دُونِ اللهِ

---

(١٣٤) القصص : ٦٨

(١٣٥) مشكلُ إعراب القرآن ٢: ١٦٤

حَصَبُ جَهَنَّم)(١٣٦) قال معلّقًا على الآية : " قد عُبِدَت المَلاَئِكَةُ ، وعُبِدَ المَسِيحُ ، فهؤلاَءِ حَصَبُ جَهنّم " والذي عليه المحققون أنّ الأصل في " ما " أن تستعمل في ما لا يعقل، وإنما جوابُه ما يلي :

الأول : وإذا كان هذا أصلُ وضعها واستعمالها ، فلا يدخلُ فيها المسيحُ ، ولا الملائكةُ .

ثانيًا : أنَّ الخطاب جاء في قول الله _ سبحانه _ للعرب ، والعربُ ما كانوا يعبدون المسيح والملائكة وإنّما كانوا يعبدون الأوثان .

وتحريرُ المسألة يقتضي أن نبيّن أصولها ودقائقها التي تتعلّقُ بها، ذلك لأنَّ صيغة " ما " مُختَصَّةٌ بغير العقلاء ، والدّليلُ عليه من وجوهٍ :

الأوّلُ : أنَّ ما وردت دالّةً على العالم في كثيرٍ من سياقات التنزيل الحكيم ، قال تعالى : (وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالأُنثَى)(١٣٧) ، وقال جلّ ثناؤهُ (والسّماءِ ومَا بَنَاهَا)(١٣٨) ، وقال تقدّست أسماؤهُ (وَلاَ أَنتُم عَابِدُونَ مَا أَعبُدُ)(١٣٩) فقد وردت في الآية الأولى دالّةً على الذّات العليّة _ سبحانه _ لأنّه الخالقُ ، وفي الآية الثانية دلت على قدرته على الخلق والإيجاد ، وفي الثالثة دلّت على الخالق عَظُمَت قُدرَتُهُ. ولا تكونُ في هذه السياقات كُلِّها إلّا دالّةً على العالم ، ومرتبةُ العلم أعلى من مرتبة العقل؛ ولذا يصحُّ وصفُ الخالق جلّ شأنه بها ، دون العقل .

---

(١٣٦) الأنبياء : ٩٨

(١٣٧) الليل: ٤

(١٣٨) الشمس : ٥

(١٣٩) الكافرون :٣، ٥

ثانيًا : أنَّ أهل اللغة اتّفقوا على إطلاق " ما " بمعنى " الذي ، وكلمةُ الذي مُتَنَاوَلَةٌ للعقلاء ، فكذلك ما كان بمعناها .

ثالثًا : أنّ العرب تقولُ : " ما في مُلكِي صَدَقَةٌ " و" مَا فِي بَطنِ جَارِيَتي فهو حُرٌّ " والذي يحويه مُلكُه ، ويطويه بطنُ الجارية ، يكونُ إنسانًا .

رابعًا : أنَّ " ما " لو كانت مُختَصَّةً بغير من يعلم ، لما كان لقوله _ تعالى _ مِن دُونِ الله)(١٤٠) _ فائدةٌ ؛ لأنَّه إنَّما يحتاجُ إلى الاحتراز حيثُ يصلح الاندراج.(١٤١)

وفي هذا الكلام نظرٌ إذ القولُ بأنَّها تتناولُ من يعقلُ ليس مُسلّمًا ، قال النحويون :

إنَّها تتناول نوع من يعقل ، وصفةً من يعقل ، كقوله _ تعالى _ (فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِنَ النّساءِ)(١٤٢). فالمرادُ هنا صفة النّساء ، وهي الطّيبات ، وفي قوله _ تعالى _ (مَا مَنَعَكَ أَن تَسجُدَ لِمَا خَلَقتُ بِيَدَيَّ)(١٤٣). والمُرَادُ : المخلُوقُ ، وهو آدمٌ .

وخلاصة القول في " ما " أنها تتناول ما لا يعقل مراعاةً للفظها ، وتتناول أنواع ما يعقل ،وصفاته حملاً على معناها " قال في التصريح : " وأما ما الموصولة فإنها في أصل وضعها لما لا يعقل وحده ، نحو " ما

---

(١٤٠) الأنبياء : ٩٨

(١٤١) نفائس الأصول في شرح المحصول ٥: ٢٣٤٥: ٢٣٤٦ بتصرف يسير

(١٤٢) النّساء : ٣

(١٤٣) ص : ٧٥

عندكم ينفد "(١٤٤). وقد تكون لما لا يعقل مع العاقل نحو " سبَّحَ للهِ مَا فِي السمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرضِ"(١٤٥). فإنه يشمل العاقل وغيره ، وتكون لأنواع من يعقل هذه عبارة ابن عصفور ،وعبارة ابن مالك تبعاً للفارسي ، ولصفات من يعقل ، ومثالُها عند ابن عصفور وابن مالك ، نحو " فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم"(١٤٦)

إنَّ مُراعاة الصّحة في استقراء المعنى يسهمُ في دفع اللبس والتّوهم في فهم معاني التنزيل الحكيم ، ففي نحو قول الله _ سبحانه _ (وَلاَ الّذينَ يَمُوتُونَ وَهُم كُفَّارٌ)(١٤٧) ذهب بعضُ المفسّرين إلى أنَّ اللام فيه لامُ ابتداء ، والّذين بعده : مبتدأٌ ، وجملةُ يموتون لا محلّ لها صلةٌ للذين ، وجملةُ : وهم كُفّارٌ من المبتدأ والخبر في محلّ رفع خبر الذين . ويردُّ ذلك التأويل أنَّ الرّسم " ولاَ " وذلك يقتضي أنَّهُ مجرورٌ بالعطف على (الذينَ يَعمَلُونَ السّيئَاتِ) لا مرفوعٌ بالابتداء ، والذي حملهما على الخروج عن ذلك الظَّاهر أنَّ من الواضح أنَّ الميّت على الكفر لا توبةَ له لفوات زمن التكليف ، ويمكنُ أن يدّعَى لهما أنَّ الألف في " لا " زائدةٌ كالألف في " لأذبحنّه"(١٤٨) فإنَّها زائدةٌ في الرّسم ، وكذلك يمكنُ القولُ بزيادتها في قوله _ سبحانه _ " ولأوضَعُوا"(١٤٩) والجوابُ أنَّ هذه الجملة لم تُذكرَ

---

(١٤٤) النحل : ٩٧

(١٤٥) الحديد : ١

(١٤٦) النساء : ٣ . وانظر: التصريح ١: ١٤٣ .

(١٤٧) النساء:١٨

(١٤٨) النمل: ٢١

(١٤٩) التوبة:٤٧

ليفادَ معناها بمجرّده بل ليسوّى بينها وبين ما قبلها ، أي: أنَّه لا فرق في عدم الانتفاع بالتوبة بين من أخّرها إلى حضور الموت وبين من مات على الكفر ، وتكونُ الآية في نفي الإثم عن المتأخّر نظيرةَ قول الحقّ (فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَومَينِ فَلاَ إِثمَ عَلَيهِ وَمَن تَأَخَّرَ فَلاَ إِثمَ عَلَيهِ)(١٥٠) مع أنَّ حُكمَهُ مَعلُومٌ ؛ لأنَّه آخذٌ بالعزيمة ، بخلاف المتعجّل فإنَّهُ آخذٌ بالرّخصة ، والمعنى : يستوي في عدم الإثم من يتعجّل ومن لم يتعجّل

والخلاصةُ أن تحملَ الآية على المعنى الذي تتمُ به في سياقها ، ويرجّحهُ رسمها ليتمّ السياقُ ويتّضحَ المعنى.(١٥١)

المطلب الرابع

تقديرُ العامل محذوفًا مراعاةً للمعنى :

الأصلُ ألا يقدَّرَ عاملٌ حالَ إمكان الاستغناء عنه ، أو دلالة الكلام عليه ؛ لكنَّ العربَ راعت المعنى ، وحرصت عليه للمواءمة بين جنبات السياق ومناسبة العامل لمعناه دون نظرٍ إلى اللفظ والصنعة فقط ، يشيرُ

---

(١٥٠) البقرة:(٢٠٤)

(١٥١) المغني ٢: ٥٩٥ : ٥٩٦

سيبويه في كتابه إلى أنّ العامل المحذوف كالمذكور في الكلام يرتبط بالجملة ويبني عليه فهم السياق ، وهذا العاملُ يسهم _ بعد فضل تأمّلٍ وجهدٍ_ في فهم سياقات النّصّ ، بقوله:

" ومما ينتصب في هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهاره: " انتَهُوا خَيراً لَكُم"(١٥٢)" ، " و " وَرَاءَكَ أوسَعُ لَكَ " وحَسبُكَ خَيراً لك " إذا كنت تأمر.ومن ذلك قول " الشاعر وهو " ابن أبي ربيعة(السريع):(١٥٣)

فَواعِديهِ سَرحَتَي مَالِكٍ أو الرُّبَا بَينَهُمَا أسهَلاَ

نصب " أسهل " بإضمار فعل دل عليه ما قبله ؛ لأنه لما قال : فواعديه سرحتى مالك

علم أنه مزعج لها داعٍ إلى إتيان أحدهما فكأنه قال : ائتي أسهلَ الأمرين عليك ، أما تقدير غير سيبويه يكن أسهل عليك على أنَّه خبرٌ لـ" كان"(١٥٤) .

" وقال الخليل: كأنك تحمله على ذلك المعنى كأنك قلت: انته وادخل فيما هو خيرٌ لك فنصبته ؛ لأنك قد عرفت أنك إذا قلت له: انته أنك تحمله على أمر آخر فلذلك انتصب وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه في الكلام ولعلم المخاطب أنه محمول على أمر حين قال له: انته فصار بدلاً من قوله: ائت خيراً لك " وادخل فيما هو خير لك. ونظير ذلك من الكلام

---

(١٥٢) النساء ١٧١

(١٥٣) الكتاب بولاق ١:١٤٣، التعليقة على كتاب سيبويه، تح د عوض القوزي١: ١٨٢، وشرح شواهد الكتاب للأعلم ١: ١٤٣

(١٥٤) شرح شواهد الكتاب للأعلم بولاق ١: ١٤٣

قوله: انته يا فلان أمراً قاصداً. فإنما قلت: انته وائت أمراً قاصداً إلا أن هذا يجوز لك فيه إظهار الفعل فإنما ذكرت لك ذا لأمثل لك الأول به لأنه قد كثر في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل فحذف كحذفهم...

ومثله قوله " وهو ابن الرقيات(الخفيف) (١٥٥):

لَن تَرَاهَا وَلَو تَأَمَّلتَ إِلاَّ وَلَهَا فِي مَفَارِقِ الرأسِ طِيباً

وإنما نصب هذا؛ لأنه حين قال : وافقته " و " قال: لن تراها فقد عُلِمَ أنَّ الطّيبَ والسباع قد دخلا في الرؤية والموافقة وإنهما قد اشتملا على ما بعدهما في المعنى. ومثل ذلك قول ابن قميئة(السريع) (١٥٦):

تذكرت أرضاً بِهَا أهلَهَا... أخوَالَهَا فيها وأعمَامَهَا

لأن الأخوال والأعمام قد دخلوا في التذكر.

يعلق صاحب المغني على قول ابن الرقيات :

لن تراها ..... البيت

بقوله : شاهدُهُ : نصبُ " طِيبًا " بالرؤية القلبيّةِ لا البصريِّة ؛ لئلا يقتضي كونَ الموصوفة مكشوفة الرأس(١٥٧)

يُعَلِّقُ ابنُ جنيّ بقوله : " إن الرؤية إذا لحقتها فقد لحقت ما هو متصل بها ففي ذلك شيئان ، أحدهما : أن الرؤية وإن كانت مشتملةً

---

(١٥٥) انظر _ الكتاب ١: ١٤٤ ، والخصائص ٢: ٤٢٩ ،والمفصل ١: ١٢٥ ، والمغني ٢: ٤٠٧

(١٥٦) انظر: الكتاب ١: ١٤٣ بولاق،

(١٥٧) المغني ٢ : ٥٢٧

عليها فليس لها طريق إلى الطيب في مفارقها اللهم إلا أن تكون حاسرةً غير مقنّعةٍ وهذه بذلةٌ وتطرُّحٌ لا توصف به الخَفِرَات ولا المعشقات.....

وإذا كان كذلك وكانت الرؤية لها ليس مما يلزم معه رؤية طيب مفارقها وجب أن يكون الفعل المقدر لنصب الطيب مما يصحب الرؤية لا الرؤية نفسها فكأنه قال لن تراها إلا وتعلم لها أو تتحقق لها في مفارق الرأس"(١٥٨)

فالعاملُ المذكورُ ، وهو الرؤيةُ البصرية تصلحُ أن تكونَ ناصبةً للمعمول المذكور

وهو : " طِيبًا " لكنّهم قدّروا عاملاً يتناسب مع المعنى المُراد ، وهو كونُ هذه المرأة خَفِرَةً حييةً ليست مبتذلةً والذي يدلُّ على ذلك صعوبُةُ رؤيتها ، ولو حاولت أن تتأملها فدلَّ يقينًا على عفّتها وخفرها ، وهو ما يُناسبُ تقدير العامل . ومما يؤكِّدُ ذلك أنَّ الجملة الاعتراضيّة _ ولو تأمَّلت _ في هذا السياق تثبتُ أنَّ الظّفر بالرؤية منها صعبٌ وغايةٌ لا تُدرَكُ ؛ ولذا كان تقديرُ العاملِ أنسبُ للسياقِ وأليقُ بالمعنى المُرَادِ .

فترى في البيت قلبية لا بصرية ، وهذا أنسب للمعنى وأليق بالسياق ؛ لئلا تكون الموصوفة حسرة الرأس ، يقول ابن هشام :

" ترى المقدرة الناصبة لطيبا قلبية لا بصرية لئلا يقتضي كون الموصوفة مكشوفة الرأس وإنما تمدح النساء بالخفر والتصون لا بالتبذل مع أن رأى المذكورة بصرية " .

---

(١٥٨) الخصائص ٢: ٤٢٩

لكنَّهُ أورد اعتراضًا على البيت بقوله : وأمَّا قولُ المُعرب في البيت فمردودٌ ، وأحوالُ النَّاس في اللباس والاحتشام مختلفةٌ ، فحالُ أهلِ المدرِ يُخالِفُ حال أهل الوبر ، وحالُ أهل الوبر مختلفٌ"(١٥٩) يريدُ: أنَّ تقديرَ العامل لا داعي له لاختلاف حال النَّاس حِشمَةً وابتذالاً ، وهذا لا يُسلّمُ لابن هشام إذا لم يرد في البيت الاعتراض بقوله " ولو تأمّلت " فقوله ولو تأمّلت يدلُّ على شدة سترها واحتشامها ، وهو ما يدعو إلى تقدير عاملٍ في البيت .

يقول صاحب الانتخاب " نصبه لدخوله في الرؤية ؛ لأنَّه قد علم أنَّه متى رآها فقد دخل طيبُها في الرؤية : تقديرُه : إلاَ وترى لها في مفارق الرأس طيبًا"(١٦٠)(١٦٠) "

وفي باب ما جرى منه على الأمر والتحذير : يبيّنُ سيبويه أثرَ العامل المقدّر في استنباط المعنى ، فيقول :

" ومِثلُ ذلك: أهلكَ والليلَ كأنه قال: بادر أهلكَ قبل الليل ، وإنما المعنى : أن يُحَذِّرَهُ أن يُدرِكَهُ الليل. فالليل محذَّرٌ منه كما كان الأسد متَحَفّظاً منه. ومن ذلك قولهم: مازِ رأسَكَ والسيفَ ، كما تقول: رأسك والحائط ، وهو يحذِّرُهُ ، كأنه قال: اتق رأسك والحائط. وإنما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين ثنوا لكثرتها في كلامهم واستغناءً بما يرون من الحال"(١٦١)

---

(١٥٩) المغني ٢ : ٦٠٧ : ٦٠٨

(١٦٠) الانتخاب في شرح الأبيات المشكلة الإعراب ١ : ٦.

(١٦١) الكتاب بولاق ١: ١٣٨

فالحذفُ في هذه الأساليب هو الأصلُ الذي تُبنى عليه الجُمَل ، ويتضمنُهُ السّياق ، وهو " احذر " ونحوه وبين " الفعل " الذي هو الأصلُ في هذه الأساليب .

وينبغي أن نلحظ في هذه السياقات ما يلي :

*** راعى العربُ في هذه الأساليب إقامَة المفعول بدلاً من الفعل ؛ ليكونَ العامل الإعرابيُّ دليلاً على المعنى وموضِّحًا للسّياق ، وهي الوظيفةُ التي دُلَّ عليها بالمعنى الوظيفيّ للمفعول الذي أغنى عن عامله ؛ ولولا النَّصبُ لما صحَّ تقديرُ ذلك في الكلام .**

***راعى العربُ في هذه الصِّيغ ونحوها ما قُدِّمَ فيه المفعولُ وجوبًا ، نحو : " إِيَّاكَ نَعبُدُ ، وكأنَّهم جمعوا بين الميل إلى الاختصار في الأساليب وتقدير المعنى في الإعراب وهو الرابطُ المعنوي للأسلوب ؛ فيكونُ الحذفُ قصدًا للعناية ورعايةً للسياق الذي ورد فيه الكلامُ .**

***أنَّهم راعوا في هذه الصِّيغ الاختصار ، وأنَّ كثرةَ استعمالهم لهذه الصِّيغ دعتهم إلى إجرائها مُجرى ما طال من الصِّيغ ودعت الحاجةُ إلى تخفيفه، أو أنهم أجروها مُجرى المثل فعمدوا إلى إجرائها على نظائرها طرداً لها على صورة واحدة وتخفيفا لها لكثرة استعمالها.**

ويعقدُ ابن جنيّ بابًا في الخصائص بعنوان " الفرقُ بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى يُبيّنُ فيه أنَّ اتّباعَ الصنعة وحدها يُفسِدُ الإعراب ، والواجبُ أن تُراعى المعاني في بيان الأوجه الإعرابيّة واستقرائها ، والحكم عليها ، يقولُ : " هذا الموضعُ كثيرًا ما يستهوي من يضعف نظره إلى أن يقوده إلى إفساد الصنعة وذلك كقولهم في تفسير قولنا : أهلك والليلَ ، معناه : الحق أهلك قبل الليل ، فربما دعا ذلك من لا دربة له إلى أن

يقول : أهلكَ والليل ، فيجره وإنما تقديره : الحق أهلك وسابق الليل"(١٦٢)

" ومن ذلك قولهم في قول العرب : كل رجل وصنعته ، وأنت وشأنك ، معناه : أنت مع شأنك ، وكل رجل مع صنعته فهذا يوهم من أَمَمٍ أن الثاني خبر عن الأول كما أنه إذا قال أنت مع شأنك فإن قوله مع شأنك خبر عن أنت وليس الأمر كذلك بل لعمري إن المعنى عليه غير أن تقدير الإعراب على غيره وإنما شأنك معطوف على أنت والخبر محذوف للحمل على المعنى فكأنه قال : كل رجل وصنعته مقترنان"(١٦٣).

ويؤكّدُ على المعنى نفسهِ بقوله : " ومنه قولهم : أهلك والليل فإذا فسروه قالوا: أراد : الحق أهلك قبل الليل وهذا لعمري تفسير المعنى لا تقدير الإعراب فإنه على " الحق أهلك وسابق الليل " ومنه ما حكاه الفراء من قولهم معي عشرة فاحدهن أي اجعلهن أحد عشر وهذا تفسير المعنى أي أتبعهن ما يليهن وهو من حدوث الشيء إذا جئت بعده"(١٦٤)

كما يقدّرون العامل في نحو قولهم : " ما أنتَ وَزَيدًا ؟ وكَيفَ أَنتَ وزَيدًا ؟ حيثُ يقدَّرُ الفعلُ محذوفًا بعد " أنت " ويكون تقديرُه ، كيف تكونُ أنت وزيدًا ؟ وما تكونُ أنت وزيدًا ؟ على أن يكونَ اسمُ الاستفهام ، وهو " ما " و " كيفَ " في محلِّ رفع خبرٌ مقَدَّمٌ واسمُ " تكونُ " بعدها في

---

(١٦٢) المحرر في النحو ، لعمر بن عيسى الهرمي ٢: ٨٣٤ ، تح : د . منصور على محمد عبد

السميع ، ط : دار السلام ، أولى

(١٦٣) الخصائص ٢: ٢٨٣

(١٦٤) الخصائص ٣: ٢٦١ : ٢٦٢

الموضعين مستكنٌّ ، والواو للمعيّة ، وما بعدها منصوبٌ على أنَّه مفعولٌ معه . وإنّما ألجأهم إلى التقدير في هذه المواضع ونحوها مُراعاة المعانى ، وأنَّها الأصل الذي يبنون عليه تراكيبهم .

أمَّا إذا رُويت هذه الأمثِلَةُ رفعًا ، فتكونُ " الواو " عاطفةً ، ويكونُ الاسمُ المرفوعُ معطوفًا على " أنت"(١٦٥).

وعليه فلم يكن همُّ النحويين تخريجَ الوجه الإعرابيِّ والوقوف عليه ، وإنّما حرصوا على الرّبط بين المعاني والأساليب ليتمَّ السياق وتتضّحَ الصورة ويكتملَ المعنى .قال الأشموني: " فإن قلت : لمَ اكتفى بتقدير الفعل في نحو : ما أنت وزيدًا ، ولم يكتفِ به في نحو : هذا لك وأباك؟ أُجِيبَ بقوّة الدَّاعي إلى الفعل في نحو : ما أنت وَزَيدًا لوجود مُقتضيين له : تقدُّمُ الاستفهام الذي هو أولى بالفعل والضمير المنفصل الذي كان مُتّصِلاً به على أنَّه فاعلهُ ، بخلاف نحو : هذا لك وأباك(١٦٦) ومن ذلك قوله :(١٦٧)

يَا لَيتَ زَوجَكِ قَد غَدَا مُتَقَلِّداً سَيفاً وَرُمحَاً

فالعطفُ في البيت يغني عن تقديرِ العامل من حيثُ العمل ؛وصحة التركيب ، وفيه مندوحةٌ من البحث عن تأويلٍ أو تقديرٍ لكنّهم رأوا أن لا اتّحادَ بين العامل والمعمول من حيثُ المعنى فلجأوا إلى تقدير عاملٍ محذوفٍ ليتمَّ المعنى ويتضحَّ السياق ، فقدّرُوا عاملاً محذوفًا ، ولو تُرِكَ

---

(١٦٥) حاشية الصبان على الأشموني ٢: ١٣٧ بتصرف

(١٦٦) حاشية الصبان على الأشموني ٢: ١٣٧ ، ط : فيصل الحلبي

(١٦٧) الخصائص ٢: ٤٣١

الأمرُ على ظاهره لكان الرُّمحُ معطوفًا على السِّيفِ ، ولكنّ المعنى لا يصحُّ على العطف ، وإنّما يصحُّ على تقدير عاملٍ ؛ إذ الرُّمحُ لا يُتَقَلَّدُ ، ويكونُ المعنى : وحاملاً رمحًا فهذا محمولٌ على معنى الأولِ لا لفظه .

يقول الطَّحاوي معلّقاً على قول الله (وَمَا أَرسَلنَا قَبلَكَ من رَسُولٍ ولا نبيٍّ إلّا إذا تمنَّى أَلقَى الشّيطَانُ فِي أُمنيتِه) (١٦٨): كأنَّه أراد: وما أرسلنا قبلك من رسولٍ ولا نبيٍّ ولا ألهمنا من محدّثٍ إلا إذا تمنّى ألقى الشيطانُ في أمنيته، وكانوا ينشُدُون في ذلك بيتاً من الشّعر :

يالَيتَ زَوجَكِ قَد غَدَا ... مُتَقَلِّداً سَيفاً وَرُمحاً

والسيف مما يتلقدُ به، والرُّمحُ ليس كذلك، واستعملت الكناية في ذلك فصار كأنه قال: متقلداً سيفاً وحاملاً رُمحاً.

وجاء على ذلك قولُ الآخر (الرجز) : (١٦٩)

عَلَفتُهَا تِبنًا وَمَاءً بَارِدًا حتى شتت همالةً عيناها

أي : وسقيتها ماء بارداً ، فالّذي عليه العلماءُ أنَّهُ لا يجوزُ أن يكونَ " ماءً " معطوفًا على تبنًا عطفَ مفردٍ على مفردٍ ، مع بقاء علفتها على معناه الأصليِّ الذي وُضِعَ له في لسان العرب ، ومردُّ ذلك إلى أنَّ عطفَ مُفرَدٍ على مُفرَدٍ يُشتَرَطُ فيه أن يكونَ العاملُ في المُفردِ المعطوفِ عليه مما يصحُّ أن يتسلّطَ على المفردِ المعطوف ، وعليه فلا يجوزُ لغةً : علفتها ماءً ؛ لأنَّ الماءَ لا يُعلَفُ وإنَّما العلفُ خاصٌّ بما يُطعَمُ ، ويبقى

---

(١٦٨) الحج : ٥٢

(١٦٩) الخصائص ٢: ٤٣١، وأوضح المسالك ٢: ٢١٦ ، حاشية الصبان على الأشموني ٢: ١٤٠

تخريجُ المعنى على تقدير عاملٍ محذوفٍ وهو أن يكونَ " ماءً " مفعولاً به لفعلٍ محذوفٍ يقتضيه السّياقُ ، وتكونُ جملةُ : وسقيتها ماءًا معطوفةً على جملة " علفتها تبنًا ، فالواو عاطفةٌ جملة سقيتها على جملة علفتها.

وقيل : إنَّ " ماءًا " معطوفٌ على " تبنًا " على تأويل علفتها بمعنى: أنلتها ، ونحوه ، وأجاز بعضهم أن يكون " ماءً " مفعولاً معه ، وهو غيرُ جائزٍ ؛ إذ الماءُ لا يُشاركُ التبن في العلف ولا في زمانه ، فلما لم يشاركه في المعنى لم يصحّ أن يكونَ معطوفًا على قوله " تبنًا " ولما اختلف معه في الزمان لم يجز أن يكونَ مفعولاً معه .

المطلب الخامس

ثانيًا : ترجيح المعنى أحد الوجهين دون الآخر حملاً على المعنى :

إذا سُبق المستثنى بجملٍ عطف بعضها على بعضٍ ، وقد اختلف العاملُ فيها ، وكان المعمولُ من حيثُ المعنى واحدًا ، نحو : ما فهم أحدٌ وقرأ إلا عليٌّ فقد اختلف النحويون فيما يعودُ إليه الاستثناء ، هل يعودُ إلى جميع الجمل المتعاطفة المتقدمة أو يعود إلى الجملة الأخيرة التي يليها الاستثناء ، فذهب بعض الشراح إلى أنّه يتعلّقُ بالجملة الأخيرة وهو مذهب الأحناف من الفقهاء ، وقالوا: لا يجوزُ أن يتعلّق بالجميع ؛ إذ في القول بأنّه يتعلّقُ بالجميع خطأٌ للزوم تعدد العامل في معمولٍ واحدٍ ، وهذا لا يستقيمُ إلا على القول بأنّ العامل " إلّا " وتمامُ الكلام . ورأى بعضُ

النحويين أنه يتعلّق بالجمل المذكورة جميعها ، وهو مذهب الشافعيّة من الفقهاء .

ورأي ابن مالك موافقٌ لما ذهب إليه الشافعية من الفقهاء ، حيث يرى: أنّ الاستثناء يعودُ إلى الجمل كلها كالشرط . وذلك إذا كان المستثنى منه فيها راجعًا إلى شيء واحدٍ في المعنى ، وإن اختلف العامل في المستثنى منه في كلٍّ منها ، قال : " ويُعَلَّقُ الاستثناءُ بالجميع إن كان قبله جملتان أو أكثر ، والعاملُ غيرُ واحدٍ في المعنى ، نحو قوله تعالى (والذين يرمون المُحصَنَاتِ ثمَّ لَم يَأتُوا بِأَربَعَةِ شُهَدَاءَ) إلى (إلاَ الَّذِينَ تَابُوا)(١٧٠)

فابن مالك اختار تعلّق المستثنى بالجميع ؛ وذلك على أنَّ العامل عنده في المستثنى " إلاَ " نفسها وليست العواملُ المختلفة المسلطة على المستثنى منهم

وهو في ذلك يقيس الاستثناء على الشرط فقال " اتّفق العلماء على تعلّق الشرط بالجميع في نحو : لا تصحب زيدًا ، ولا تزره ، ولا تكلمه إن ظلمني . ثمَّ يجري الاستثناء مجرى الشرط فيقول : واختلف في الاستثناء في نحو : لا تصحب زيدًا ولا تزره ولا تكلمه إلا تائبًا من الظّلم فمذهب مالك والشافعي تساوي الاستثناء والشرط في التعليق بالجميع ، وهو الصحيح للإجماع على سدِّ كلٍّ منهما مسدِّ الآخر في نحو : اقتل الكافر إن لم يسلم ، واقتله إلا أن يسلم(١٧١)

---

(١٧٠) النور: ٥ ، وانظر: شرح التسهيل ٢: ٢٩٤ : ٢٩٥

(١٧١) " شرح التسهيل ٢: ٢٩٥

وهذا اختيار الرضيِّ بقوله : " إذا اجتمع شيئان فصاعدًا يصلحان لأن يستثنى منهما فإما أن يتغايرا معنى أو لا فإن تغايرا وأمكن اشتراكهما في ذلك الاستثناء بلا بعد اشتركا فيه ، وإن لم يتغايرا معنى اشتركا فيه وإن اختلف العاملان فيهما "(١٧٢). وإنما بنى الرضي رجوعه للجمل كلِّها على أنَّ العامل في المستثنى ما سبقه من الجمل ، أو ما فيها من معنى الفعل .

ويؤكّدُ ذلك بقوله : " الجمل المعطوف بعضها على بعضٍ بالواو إذا اعتقبها الاستثناء الصالح للجميع ، كقوله تعالى " " فاجلدوهم ثمانين جلدةً ولا تقبلوا لهم شهادةً أبدًا " (١٧٣) فما يقتضيه مذهب محققي البصرة ، أنَّ تمام الجملة عاملةٌ في المستثنى عمل " عشرون" في الدرهم ، أو أن العامل معنى الفعل فيها أن الجملة الأخيرة أولى بالعمل فيه ، فيكون من باب تنازع العاملين فصاعدًا لمعمولٍ واحدٍ ، ولو كان العامل جميعها لزم حصولُ أثر واحد من مؤثرين مستقلين أو أكثر وهذا مما لا يجيزونه حملا للعوامل على المؤثرات "(١٧٤)

واختار الفارسيُّ أن يعود الاستثناء إلى الأخيرة مُطلقًا ، كما اختارهُ أبو حيّان _ إذا لم يدلّ عليه دليلٌ:" والاستثناءُ إذا اعتقب جملتين أو جُمَلاً

---

(١٧٢) شرح كافية ابن الحاجب، للرضي ٢: ١٤٦ ، ١٤٧ ، تح : إميل يعقوب ، ط دار الكتب العلمية بيروت ، ١٩٩٨

(١٧٣) النور: ٤

(١٧٤) كافية ابن الحاجب ٢: ١٥١

يمكنُ عَودُهُ إلى كُلٍّ واحدةٍ منها فإنَّهُ يتعلّقُ بالأخيرة .... فإن دلَّ دليلٌ على تعلُّقِهَا ببعض الجُمَل كان الاستثناءُ منه(١٧٥)

وقال : والذي نختارُه هو أنَّ الجملة الأخيرة هي المستثنى منها ، وأمَّا تسويةُ المستثنى الاستثناء بالشرط فليس بسديد ؛ لأنَّ الشرط ليس معمولاً لشيء قبله بخلاف المستثنى فإنَّه معمولٌ لما قبله ، وإن كانوا قد اختلفوا في العامل ، وإذا كان كذلك ظهر الفارق بين الاستثناء والشرط فلا يلحق به "(١٧٦)

فهم يقولون بعود الاستثناء إلى الأخيرة إذا تجرّد الكلامُ عن دليل رجوعه إلى الكلّ ، أمَّا إذا وُجِد الدّليل عُمِلَ به ، وذلك كما في قوله _ تعالى _ في حدِّ الحرابة (أَن يُقَتَّلُوا أَو يُصَلَّبُوا) حتى قوله _ تعالى _ (إِلاَ الذين تابُوا مِن قَبلِ أَن تَقدِرُوا عَلَيهِم)(١٧٧). إذ دلالةُ التقييد بقول الله (إِلاَ الّذينَ تَابُوا مِن قبل أن تقدُروا عليهم) تَستَلزِمُ رُجُوعَهُ إلى الكلِّ ولو عاد إلى قول الله (وَلَهُم عَذَابٌ عَظِيمٌ) لم يبق للتقييد بذلك فائدةٌ للعلم بأنَّ التوبة تُسقِطُ العذاب ، فليس فائدةُ قول الله (مِن قَبلُ) إلّا سُقُوطُ الحدِّ . قال القرطبي في سياق تعليقه على الآية: استثنى عز وجل التائبين قبل أن يُقدَر عليهم، وأخبر بسقوط حقه عنهم بقوله:" فَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ". أما القصاص وحقوق الآدميين فلا تسقط. ومن تاب بعد القدرة فظاهر الآية أن التوبة لا تنفع، وتقام الحدود عليه . وللشافعي

---

(١٧٥) ، البحر المحيط ٢: ٢٦٥، وانظر: دراساتٌ لأسلوب القرآن ١: ٢٢٢

(١٧٦) التذييل والتكميل ٨: ٢٦٣ تح د: حسن هنداوي ، ط : دار القلم ، دمشق، أولى .

(١٧٧) المائدة ٣٤

قولٌ: أنه يسقط كل حد بالتوبة، والصحيح من مذهبه أن ما تعلق به حق الآدمي قصاصا كان أو غيره فإنه لا يسقط بالتوبة قبل القدرة عليه. وقيل: أراد بالاستثناء المشرك إذا تاب وآمن قبل القدرة عليه فإنه تسقط عنه الحدود، وهذا ضعيف، لأنه إن آمن بعد القدرة عليه لم يقتل أيضا بالإجماع. وقيل: إنما لا يسقط الحد عن المحاربين بعد القدرة عليهم- والله أعلم- لأنهم متهمون بالكذب في توبتهم والتصنع فيها إذ نالتهم يد الإمام، أو لأنه لما قدر عليهم صاروا بمعرض أن ينكل بهم فلم تقبل توبتهم، كالمتلبس بالعذاب من الأمم قبلنا، أو من صار إلى حال الغرغرة فتاب، فأما إذا تقدمت توبتهم القدرة عليهم، فلا تهمة(١٧٨)

وقطع صاحب التحرير والتنوير بعود الاستثناء إلى الحكمين ، خزي الدنيا وعذاب الآخرة ، بقوله : " وَالِاسْتِثْنَاءُ بِقَوْلِهِ: إِلاَ الَّذِينَ تابُوا رَاجِعٌ إِلَى الْحُكْمَيْنِ خِزْيِ الدُّنْيَا وَعَذَابِ الْآخِرَةِ، بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ: مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّ تَأْثِيرَ التَّوْبَةِ فِي النَّجَاةِ مِنْ عَذَابِ الْآخِرَةِ لاَ يَتَقَيَّدُ بِمَا قَبْلَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِمْ. وَقَدْ دَلَّتْ أَدَاةُ الِاسْتِثْنَاءِ عَلَى سُقُوطِ الْعُقُوبَةِ عَنِ الْمُحَارِبِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ فَتَمَّ الْكَلاَم بهَا، لِأَنَّ الِاسْتِثْنَاءَ كَلاَمٌ مُسْتَقِلٌّ لاَ يَحْتَاجُ إِلَى زِيَادَةِ تَصْرِيحٍ بِانْتِفَاءِ الْحُكْمِ الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ عَنِ الْمُسْتَثْنَى فِي اسْتِعْمَالِ الْعَرَبِ، وَعِنْدَ جُمْهُورِ الْعُلَمَاءِ. فَلَيْسَ الْمُسْتَثْنَى مَسْكُوتًا عَنْهُ كَمَا يَقُولُ الْحَنَفِيَّةُ، وَلَوْلاَ الِاسْتِثْنَاءُ لَمَا دَلَّتِ الْآيَةُ عَلَى سُقُوطِ عُقُوبَةِ الْمُحَارِبِ الْمَذْكُورَةِ. فَلَوْ قِيلَ: فَإِنْ تَابُوا، لَمْ تَدُلَّ إِلاَ عَلَى قَبُولِ التَّوْبَةِ مِنْهُمْ فِي إِسْقَاطِ عِقَابِ الْآخِرَةِ.

---

(١٧٨) تفسير القرطبي ٦: ١٥٨

وَمَعْنَى مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ مَا كَانَ قَبْلَ أَنْ يَتَحَقَّقَ الْمُحَارِبُ أَنَّهُ مَأْخُوذٌ أَوْ يُضَيَّقَ عَلَيْهِ الْحِصَارُ أَوْ يُطَارَدَ فِي جَمِيعِ الْبِلاَدِ وَيُضَيَّقَ عَلَيْهِ، فَإِنْ أَتَى قَبْلَ ذَلِكَ كُلِّهِ طَائِعًا نَادِمًا سَقَطَ عَنْهُ مَا شَرَعَ اللَّهُ لَهُ مِنَ الْعُقُوبَةِ، لِأَنَّهُ قَدْ دَلَّ عَلَى انْتِقَالِ حَالِهِ مِنْ فَسَادٍ إِلَى صَلاَحٍ فَلَمْ تَبْقَ حِكْمَةٌ فِي عِقَابِهِ. وَلَمَّا لَمْ تَتَعَرَّضِ الْآيَةُ إِلَى غُرْمِ مَا أَتْلَفَهُ بِحِرَابَتِهِ عُلِمَ أَنَّ التَّوْبَةَ لاَ تُؤَثِّرُ فِي سُقُوطِ مَا كَانَ قَدِ اعْتَلَقَ بِهِ مِنْ حُقُوقِ النَّاسِ مِنْ مَالٍ أَوْ دَمٍ، لِأَنَّ ذَلِكَ مَعْلُومٌ بِأَدِلَّةٍ أُخْرَى.(١٧٩)

وفصّل صاحب أضواء البيان القول في المسألة ، فذكر أن المحارب إذا تاب قبل القدرة عليه سقطت عنه الحدود الواجبة عليه ، وليس للإمام ولا غيرِه سبيلٌ عليه ، أمَّا إذا تابوا بعد القدرة عليه ، فتوبته لا تغيّرُ شيئًا ، فقال : إِذَا تَابَ الْمُحَارِبُونَ بَعْدَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِمْ ؛ فَتَوْبَتُهُمْ حِينَئِذٍ لاَ تُغَيِّرُ شَيْئًا مِنْ إِقَامَةِ الْحُدُودِ الْمَذْكُورَةِ عَلَيْهِمْ ، وَأَمَّا إِنْ جَاءُوا تَائِبِينَ قَبْلَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِمْ ، فَلَيْسَ لِلإِمَامِ عَلَيْهِمْ حِينَئِذٍ سَبِيلٌ ؛ لِأَنَّهُمْ تَسْقُطُ عَنْهُمْ حُدُودُ اللَّهِ ، وَتَبْقَى عَلَيْهِمْ حُقُوقُ الْآدَمِيِّينَ ، فَيُقْتَصُّ مِنْهُمْ فِي الأَنْفُسِ وَالْجِرَاحِ ، وَيَلْزَمُهُمْ غُرْمُ مَا أَتْلَفُوهُ مِنَ الأَمْوَالِ ، وَلِوَلِيِّ الدَّمِ حِينَئِذٍ الْعَفْوُ إِنْ شَاءَ ، وَلِصَاحِبِ الْمَالِ إِسْقَاطُهُ عَنْهُمْ .

وَهَذَا قَوْلُ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ مَعَ الإِجْمَاعِ عَلَى سُقُوطِ حُدُودِ اللَّهِ عَنْهُمْ بِتَوْبَتِهِمْ قَبْلَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِمْ ، كَمَا هُوَ صَرِيحُ قَوْلِهِ تَعَالَى : إِلاَ الَّذِينَ تَابُوا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَقْدِرُوا عَلَيْهِمْ الْآيَةَ ، وَإِنَّمَا لَزِمَ أَخْذُ مَا بِأَيْدِيهِمْ مِنَ الأَمْوَالِ ، وَتَضْمِينُهُمْ مَا اسْتَهْلَكُوا ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ غَصْبٌ ، فَلاَ يَجُوزُ لَهُمْ تَمَلُّكُهُ ، وَقَالَ قَوْمٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ : لاَ يُطْلَبُ الْمُحَارِبُ الَّذِي جَاءَ تَائِبًا قَبْلَ الْقُدْرَةِ

---

(١٧٩) التحرير والتنوير ٦: ١٨٦

عَلَيْهِ إِلاَ بِمَا وُجِدَ مَعَهُ مِنَ الْمَالِ ، وَأَمَّا مَا اسْتَهْلَكَهُ ، فَلاَ يُطْلَبُ بِهِ ، وَذَكَرَ الطَّبَرِيُّ هَذَا عَنْ مَالِكٍ مِنْ رِوَايَةِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ عَنْهُ .

قَالَ الْقُرْطُبِيُّ : وَهُوَ الظَّاهِرُ مِنْ فِعْلِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – بِحَارِثَةَ بْنِ بَدْرٍ الْغُدَانِيِّ ، فَإِنَّهُ كَانَ مُحَارِبًا ، ثُمَّ تَابَ قَبْلَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ ، فَكَتَبَ لَهُ سُقُوطَ الأَمْوَالِ وَالدَّمِ عَنْهُ كِتَابًا مَنْشُورًا ، وَنَحْوَهُ ذَكَرَهُ ابْنُ جَرِيرٍ.(١٨٠)

الحاصل أنّ الاستثناء في قول الله عزّ وجلّ " إلا الذين تابوا من قبل أن تقدروا عليهم " راجعٌ إلى استحقاقهم الخزي في الدنيا والعذاب الأليم في الآخرة ، فمن تاب منهم قبل القدرة عليه سقط عنه العذاب في الآخرة وبقي عليه الخزي في الدنيا جزاء وفاقا ، وبذلك يعود الاستثناء إلى الخزي في الدنيا حال توبتهم ، أما من تاب منهم بعد القدرة عليه ، فيكون مرجع الكلام إلى الحكمين ، الخزي في الدنيا والعذاب في الآخرة.

ومن نظائر ذلك قولُ الله _ سبحانه _ (فَمَن شَرِبَ مِنهُ فَلَيسَ مِنِّي وَمَن لَم يَطعَمهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلاَ مَن اغتَرَفَ غُرفَةً بِيَدِهِ) (١٨١. قال في الكشّاف" الاستثناءُ من الجملة الأولى " فَمَن شَرِبَ مِنهُ "(١٨٢) وقال في البحر : " وهذا استثناءٌ من الجملة الأولى ، وهي قولُهُ : " " فَمَن شَرِبَ

---

(١٨٠) أضواء البيان ١: ٣٩٩

(١٨١) البقرة : ٢٤٩

(١٨٢) الكشّاف :١: ١٥٠

مِنهُ فَلَيسَ مِنِّي " والمعنى : أنَّ من اغتَرَفَ غُرفَةً بيده دون الكروع فهو منِّي(١٨٣)

قال العكبري : " أنت بالخيار: إن شئت جعلته استثناءً من الأولى ، وإن شئت جعلته من الثّانية "(١٨٤) قال أبو حيّان ردًّا عليه : " ولا يظهر كونُه استثناءً من الجملة الثانية ؛ لأنه حكم على أنَّ من لم يطعمهُ فإنَّه منه فيلزمُ في الاستثناء من هذا أنَّ من اغترف منه بيده غرفةً فليس منه ، والأمرُ ليس كذلك ؛ لأنَّه مسموحٌ لهم الاغترافُ غرفة باليدّ دون الكروع فيه ، وهو ظاهرٌ في الاستثناء من الأولى " .

ونظيرُ ذلك قولُ الله _ سبحانه _ : (وَالّذِينَ يَرمُونَ المُحصَناتِ ثُمَّ لَم يَأتُوا بِأَربَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجلِدُوهُم ثَمَانِينَ جَلدَةً وَلاَ تَقبَلُوا لَهُم شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الفَاسِقُونَ . إِلاَ الّذِينَ تَابُوا مِن بَعدِ ذَلِكَ وَأَصلَحُوا فإنَّ الله غفورٌ رحيمٌ) إنّ استقراء المعنى في الآية هو الذي يبين المدلول ويحددُ المقصود ، وهل الاستثناءُ من الجُملة الأخيرة أم من الجمل السّابقة ، يقولُ أبو حيَّان :" هذا الاستثناءُ تعقّب ثلاث جُمَل ، الأولى : جملةُ الأمر بالجلد ، وهو لو تاب وأكذب نفسه لم يسقط عنه حدُّ القذف .، وجملةُ النّهي عن قبول شهادتهم أبدًا وقد وقع الخلافُ في قبول شهادتهم إذا تابوا ، بناء على أنَّ هذا الاستثناء راجعٌ إلى جملة النهي ، وجملةُ الحكم بالفسق ، أو هو راجعٌ إلى الجُملة الأخيرة ، وهي الثالثةُ ، وهي الحكمُ بفسقهم .

---

(١٨٣) البحر : ٢: ٢٦٥

(١٨٤) البيان في إعراب القرآن ١: ٥٩

والذي يقتضيه النّظرُ أنَّ الاستثناء إذا تعقّب جُمَلاً يصلحُ أن يتخصص كلُّ واحدٍ منها بالاستثناء أن يُجعَل تخصيصًا في الجملة الأخيرة، واختيارُ ابن مالك أن يُجعَل في الجُمَل كُلِّها كالشّرط "(١٨٥)

وذهب البعض إلى أنَّهُ راجعٌ إلى قولِه ـ تعالى ـ (وَأُولَـٰئِكَ هَم الفَاسِقُونَ) ولم يرجع إلى الجلد بالاتفاق .... أمَّا الآيةُ الأولى فلا نُسَلِّم اختصاص الاستثناء بالجُملَة الأخيرة منها ، بل هو عائِدٌ إلى جميع الجُمَل عدا الجلد ؛ لدليل دلَّ عليه ، وهو المُحَافَظَةُ على حقِّ الآدميِّ.

ويفصِّلُ السّمينُ القولَ في المسألة ، فيقول : " في هذا الاستثناء خلافٌ ، هل يعودُ لما تقدّمه من الجمل أم يعودُ إلى الجملة الأخيرة فقط ، اختار ابن مالك عَودهُ إلى الجمل المتقدّمة ، واختار غيرُهُ عودَه إلى الجملة الأخيرة (١٨٦)، وقال الزّمخشريُّ : رَدُّ شهادة القاذف مُعَلَّقٌ عند أبي حنيفة باستيفاء الحدِّ فإذا شَهِدَ قَبل الحدِّ أو قبل تمام استيفائه قُبِلَت شهادتُهُ ، فإذا استوفى لم تقبل شهادُتُهُ أبدًا وإن تاب وكان من الأبرار الأتقياء . وعند الشافعيِّ يتعلَّقُ ردُّ شهادته بنفس القذف فإذا تاب عن القذف بأن رجع عنه عاد مقبول الشهادة ، وكلاهما أخذ رأيه من الآية ، فأبو حنيفة جعل جزاء الشرط الذي هو الرمي الجلد ، وردُّ الشهادة عقيب الجلد على التأبيد ، وكانوا مردودي الشهادة عنده في أبدهم وهو مدّةُ حياتهم ، وجعَل قوله : " وأولئك هم الفاسقون " كلامًا مستأنفًا غيرَ داخلٍ في حيز جزاء الشرط كأنَّهُ حكايةُ حال الرامين عند الله بعد انقضاء الجملة

---

(١٨٥) البحر ٦: ٤٣٢ : ٤٣٣ . بتصرّف

(١٨٦) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥: ٢٠٩

الشرطية " وإلاَ الذين تابوا " استثناء من الفاسقين ، ويدلُّ عليه قوله _ تعالى (فَإِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ)(١٨٧)

والخلاف في المسألة تابعٌ للخلاف بين الأحناف والشّافعيّة في قبول شهادة المحدود وتفصيلُ الخلاف عندهم ما يلي :

أوّلاً : يرى الحنفيّةُ أنَّ شهادة المحدود في قذف لا تُقبلُ وإن تاب وأصلح بخلاف الكافر إن أسلم قُبلت شهادتُه . حيثُ رأوا أنَّ النّصَّ في الآية موجبٌ لِرَدّ شهادته النّاشئة عن أهليته الثّابتة لهُ عند القذف ، ولذا قيل : (ولا تقبلوا لهم شهادةً أبدًا) النور : ٥ . دون ولا تقبلوا شهادتهم ، أي : ولا تقبلوا منهم شهادةً من الشهادات حال كونها حاصلةً لهم عند الرّمي ، فضلاً عن تقييد عدم القبول بالظّرف الذي يدلُّ على التأبيد والدّوام دون التحديد بوقت الوقوع في المحظور ، وهذا التقييد هو الذي أكسب المعنى هذه الدلالة ، وهذا الاستنتاجُ الذي ينبني عليه عدمَ قبول شهادة المحدود مُستَفَادٌ من تنكير كلمة " شَهَادَةً " وهي نكرةٌ واقعةٌ في سياق النّهي فتفيدُ العموم .

وبنى الأحنافُ على ذلك أنَّ يكونَ الاستثناء من الجملة الأخيرة ، ومرجعُ ذلك إلى أنَّ أهلّ اللغة اتّفقوا على أنَّ للقرب تأثيرًا في المعنى ويستدلُّ عليه بأمورٍ :

الأوّلُ : أنَّ البصريين اتّفقوا على أنَّه إذا اجتمع على المعمول الواحد عاملان ، فإعمالُ الأقرب أولى .

---

(١٨٧) الكشاف ٣: ٦٢: ٦٣

الثاني : اتّفاق اللغويين على أنّ عمرًا المفعول الأوّل في " أعطَى زيدٌ عَمرًا بَكرًا "

وتفسيرهُ أنَّ المفعولين يصحُّ كلُّ واحدٍ منهما أن يكونَ مفعولاً أوّل، وأن يكونَ مفعولاً ثانيًا ، وليس هناك مرجّحٌ سوى القرب ، فوجب اعتبارُ القرب عاملاً مرجّحًا دون سواه من الاعتبارات.

الثالث : أنّ قولنا : ضربت سلمى سُعدى ، ليس في الإعراب لفظًا ولا في معناه ما يجعل أحدهما فاعلاً والآخر مفعولاً ، فقدّموا المرجّح اللفظيّ وهو المجاورة على غيرها فقالوا الذي يلي الفعل أولى بالفاعليّة.

يُستَنتَجُ من ذلك أنّ استقراء المعنى في الآية جعل الأحنافَ يرون أنّ الاستثناء جاء من الآية الأخيرة دون غيرها ويكونُ المعنى المترتب على ذلك : أنّ التائبين لا يقضى عليهم بأنّهم فاسقون ويُقامُ عليهم الحدُّ، وتقبلُ توبتهم ، لكنّ الشهادة لا تقبل منهم ؛ لكونهم حُدُّوا في القذف ، وإن يكونوا فسقةً .

ويمكنُ أن يُستأنس لهذا المذهب بنحو قوله _ تعالى _ (حُرِّمت عَلَيكُم المَيتَةُ والدَّمُ ولحمُ الخنزير ومَا أُهِلَّ لغَيرِ اللهِ بِهِ وَالمُنخَنِقَةُ وَالمَوقُوذَةُ والمُتَرَدِّيةُ والنَّطِيحَةُ وَمَا أكَلَ السَّبُعُ إلاَ مَا ذَكّيتُم وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصبِ) (١٨٨). وجهُ الاستثناء في الآية أنَّ هناك مُستثنياتٍ كثيرةٍ تقدّم ذكرُهَا لكنّ القرينةَ الحكميةَ تصرفُ الكلامَ إلى الأخير دون سواه ؛ إذ الميتةُ وما عُطفَ عليها ثابتةُ التحريم لا يجوزُ أكلُها ، كما لا ينتفعُ بتذكيتُها ؛ لثبوت تحريم هذه الأصناف بحدوث الوفاة . بخلاف صيد السّبُعُ

---

(١٨٨) المائدة : ٣

فلا غضاضةَ في أكلِهِ والانتفاع به إن تمّت تذكيتُه ، وهذا يدلُّ يقينًا أنَّ الاستثناء من الآخر لا مما سبقه من الكلام .

ومذهب الشّافعيّ وأصحابه أنَّ الاستثناء يعودُ إلى الجمل جميعِها ، والتحليل هنا يوضّح أنَّ آية النور ضُمّنت قضيّةً واحدةً ، وجاء معنى الكلام فيها مُختلفًا ، فالآيةُ الأولى أمرٌ، والثانيةُ نهيٌ ، والثالثةُ إخبار ، و يرون : أنّ الاستثناء راجعٌ إلى الجمل كلّها ، واستدلوا على ذلك بأدلّةٍ ، منها :

أولاً : أنَّ الشرط إذا تعقّب جُملاً كثيرةً عاد إلى الكلّ فكذلك الاستثناء ، والجامعُ أنَّ كلَّ واحدٍ منها لا يستقلُّ بنفسه ، وأيضًا فمعناهما واحدٌ ؛ لأنَّ قوله _ تعالى _ في آية القذف (إلاَ الذين تابوا) يجري مجرى ((وأولئك هم الفاسقون) إن لم يتوبوا .

وثانيًا : أنَّ حرف العطف يصيّر الجمل المعطوفة في حكم الجملة الواحدة ؛ إذ لا فرق بين أن نقول رأيتُ بكرَ بن خالدٍ ، وبكرَ بن عمروٍ ، وبين أن نقول : رأيت البكرين ، وإذا كان الاستثناءُ الواقع بعد الجملة الواحدة راجعًا إليها ، فكذا ما صار بحكم العطف كالجملة الواحدة . وعلى ذلك فالذي عليه الشافعي أنَّ الاستثناء إذا اعتقب عدّة جملٍ كان مرّجِعُه إلى الجمل كلِّها قال الرّازي : معلّقًا على وقوع الاستثناء بعد جملٍ : " مذهب الشافعي _ رضي الله عنه _ وأصحابُه : عَودُهُ إلى الكلِّ"(١٨٩)

---

(١٨٩) نفائس الأصول في شرح المحصول : تح : محمدعبد القادر عطا : ط دار الكتب العلمية : بيروت ٢: ٦٠٧

وإنّما يعود الاستثناءُ إلى الجمل كلها إذا كان بين هذه الجمل اتّصالٌ معنويٌّ أو حكميٌّ فإنّ الاستثناء ينصرفُ إلى الكلِّ عند الشافعية وذلك يتحققُ في الصّور التالية :

الأولى : أن تتحد الجملتان نوعًا واسمًا لا حُكمًا مع اشتراكهما في غرضٍ واحدٍ من الأغراض ، نحو : أكرم بني عديٍّ وسلّم على بني عديٍّ إلاَ الطوال ؛ إذ يشتركان في التعظيم .

الثاني : أن تتحدَ الجملتان نوعًا مع اختلافهما حكمًا ، واسمُ الأولى مضمرٌ في الثّانية ، نحو : أكرم بني عديٍّ واستثبتهم إلا الطوال .

الثالث : أن تتحد الجملتان حكمًا ، وتختلفا نوعًا ، نحو : أكرم بني عديٍّ وربيعة إلّا الطوال .

الرّابع : أن تختلف الجملُ نوعًا مع اتفاقها في الغرض ، أو أن يُضمرَ في الأخيرة ما تقدّم ، ونظيرُها قول الله _ سبحانه _ (فَاجلدُوهُم ثَمَانِينَ جَلدَةً) فهي أمرٌ ، وقول الله (ولاَ تَقبَلُوا لَهُم شَهَادَةً أَبَدًا) نهيٌ ، وقولُه جلت قدرتُه (وَأُولَئِكَ هُم الفَاسِقُون) النور : ٤ ، وهو خبرٌ . وهذه الجملُ تدخلُ تحت القسم الأوّل ، وهو ما اتحدت فيه الجملتان نوعًا واسمًا لا حُكمًا ؛ ولأنّ هذه الجملَ قد اشتركت في غرض الإهانة والانتقام.، كما أنَّها يمكنُ أن تدخل فيما أُضمرَ فيه الاسمُ المتقدّم .

أمَّا إذا كانت الجملة الثانية إضرابًا عن الأولى ، ولا يُضمَرُ فيها شيء بما في الأولى فالاستثناء مختصٌّ بالجملة الأخيرة ؛ لأنَّ الظَّاهرَ أنَّه لم ينتقل عن الجملة الأولى مع استقلالها بنفسها إلى غيرها إلا وقد تم مقصوده منها ، وذلك في صور :

الأولى :أن تختلف الجملتان نوعًا ، نحو : أكرم بني تميم ، والنحاة البصريين إلا البغاددة فالأولى أمرٌ والثانية خبرٌ . وهي مثلُ الآية الكريمة.

الثانية : أن تتحد الجملتان نوعًا وتختلفا اسمًا وحكمًا ، نحو : أكرم بني ربيعة واضرب سُليمًا إلاَ الطوال ، فالجملة تحتوي أمرين .

الثالثة : أن تتحدَ الجملتان نوعًا وتشتركان حكمًا لا اسمًا ، نحو : أكرم بني تميمًا وأكرم بني ربيعة إلاَ الطوال . فهما أمران .

الرّابعة : أن يتّحدا نوعًا ويشتركا اسمًا لا حُكمًا ، ولا يشتركُ الحكمان في غرضٍ من الأغراض ، كما لو قال : سلّم على بني تميمٍ واستأجر بني تميمٍ إلّا الطّوال.

فهذه الأمثلةُ تدلُّ على اختصاص الاستثناء بالجملة الأخيرة على هذا الترتيب .

لانصباب الكلام عليها وعودُه إليها وهذا مؤيّدٌ لرأي الفارسيِّ من النحويين والشّافعيُّ من الأصوليين عند اتفاق الجملتين .

وقد رجّح ابنُ الحاجب في أماليه رجوعَ الاستثناء إلى الجملة الثانية ، وهي عدم قبول توبتهم دون غيرها ، بقوله : " إنَّ الاستثناءَ لا يرجعُ إلى الكل ، أمَّا الجلدُ فبالاتفاق ، وأمَّا قولُه ـ تعالى ـ (وأُولَئِكَ هُمُ الفَاسِقُونَ) فلأنَّهُ جئ به لتقرير منع الشهادة ، فلم يبق إلّا الجملةُ الثانية فيرجعُ إليها .

ويرى بعضُهم أنّ الجمل عند الشّافعيّ مُتّصلةٌ ، وأصلُه رُجوعُ الاستثناء إلى الجميع ، ويترتبُ عليه سُقوطُ الجلد بالتوبة لما فيه من حقّ العبد .

ويرى الزّمخشريُّ أنَّ ظاهر الآية يقضي بكون الجمل الثلاث جزاء الشّرط

ويكونُ المعنى : ومن قذف فأجمعوا لهم بين الأجزئة الثلاثة إلاَ الذين تابوا فيعودون غيرَ مجلودين ولا مردودي الشهادة ولا مفسقين .

خلاصة القول أنّ : في هذا الاستثناء خلافاً ، هل يعودُ لما تقدّمه من الجمل كلها أم يعودُ إلى الجملة الأخيرة فقط ؟ اختار ابن مالك عَودَه إلى الجمل المتقدّمة ، واختار غيرُهُ عودَه إلى الجملة الأخيرة ، وقال الزّمخشريُّ : رَدُّ شهادة القاذف مُعَلَّقٌ عند أبي حنيفة باستيفاء الحدِّ فإذا شَهِدَ قبل الحدِّ أو قبل تمام استيفائه قُبِلَت شهادتُهُ ، فإذا استوفى لم تقبل شهادُتُهُ أبدًا وإن تاب وكان من الأبرار الأتقياء ، وعند الشافعيِّ يتعلَّقُ ردُّ شهادته بنفس القذف فإذا تاب عن القذف بأن رجع عنه عاد مقبول الشهادة ، وقد اعتمد كلاهما في أخذ رأيه من الآية ، فأبو حنيفة جعل جزاء الشرط الذي هو الرمي الجلد ، وردَّ الشهادة عقيب الجلد على التأبيد ، وكانوا مردودي الشهادة عنده في أبدهم وهو مدّةُ حياتهم ، وجعَل قوله : " وأولئك هم الفاسقون " كلامًا مستأنفًا غيرَ داخلٍ في حيز جزاء الشرط كأنَّهُ حكايةُ حال الرامين عند الله بعد انقضاء الجملة الشرطية " وإلاَ الذين تابوا " استثناء من الفاسقين ، ويدلُّ عليه قوله _ تعالى (فَإِنَّ اللهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ) . أمَّا الشافعيُّ فقد جعل جزاء الشّرط الجملتين لكنّه خصَّ الأبد

بمدة كونه قاذِفًا ، وهي تنتهي بالتوبة عن القذف وجعل الاستثناء معلّقًا بالجملة الثانية(١٩٠).

(١٩٠) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٥: ٢٠٩ . تح: عادل عبد الموجود ، ط: دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان . وانظر : نفائس الأصول في شرح المحصول للقرافي : ٢: ٦٠٣ _ ٦٢٠ بتصرف كبير

الخاتمة

بعد هذه التطوافة بين جنبات المعنى وأثره في الدرس النحوي توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

١ــ مراعاة المعنى يقدّم استقراءً دقيقاً للنّصّ اللغوي ينتج عنه معرفةُ حدود النّظم، والوقوف على الوجوه والفروق والصور التي يشملها النّصُّ بين جنباته.

٢ــ للمعنى النحوي ثلاثُ مراتب: المعنى القريب، أو الصورة الأولية، وهي ما يتعلّق بالبناء

والتركيب، والثانية: ما يتعلق بالصحّة الأسلوبية والخطأ التركيبي، والثالثة: الصورةُ العميقة، وهي: ما يتعلّق بعمق المعاني، وقدرة الأسلوب على التجدد.

٣ــيمثّل المعنى النحوي إدراك الخصائص النحوية للكلمات من جواز وقوعها مواقعَ معينة من الجملة، وارتباطها ارتباطاً معيّناً بغيرها مما قد يسبقها أو يلحقها من الكلمات التي تؤلفُ نظاماً تركيبياً معيّناً دالاً على معانٍ معينة.

٤ــمُرَاعاة المقام والسياق يمثلان صورة متقدّمة في استنباط المعاني وتحديدها والوقوف عليها.

٥ــ المعني النحوي عند العربي ملازم لحديثه؛ لذا حرَص العرب على مُراعاة المعاني والحرص على المواءمة التركيبية التي يقتضيها السياق، ويدعو إليها المعنى دون أن يغفل أهمية الربط بين السياق وأهميته واللفظ ودلالته على ما أنفس المتكلمين من المعاني التي يذهب إليها السياق.

٦_ مُراعاة الأنساق والدلالات التي تستنتج من الجمل أساس القاعدة الإعرابية التي تبنى عليها هذه الجمل.

٧_لا يتوقف الإعراب على العلامات التي تُوضَعُ في أواخر الكلمات؛ وإنما الإعراب: هو المستنبط من المعنى الذي يربطُ بين أجزاء الكلام، ويَدّلُّ عليها بالحركات التي تنبئ عن نوع الإعراب الذي يستقيم مع الكلمة في سياقٍ دون آخر.

أهم مصادر البحث

١_القرآن الكريم
المخطوطات:
٢_شرح الحويرثي على قواعد الإعراب خ معهد دمياط الديني رقم ١٣٥ خصوصيّة.

الدوريات:

٣_ مجلةُ مجمع اللغة العربية بالقاهرة ع (١٠١).

٤_ مجلة مجمع اللغة العربية الأردني : (٦٦).
الكتب:
٥_الإتقان ، ط المشهد الحسيني القاهرة.

٦_ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي ، تح د مصطفى النماس ، ط: المدني ، أولى.

٧_الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لابن الأنباري، ط الباز مكة المكرمة. أولى.

٨_أوضح المسالك، تح : الشيخ محي الدين عبد الحميد ، ط : المكتبة العصرية ، بيروت.

٩_إيضاح الشعر ، لأبي علي الفارسي، تح : حسن هنداوي ، ط : دار القلم.

١٠_الإيضاح في علل النحو أبو القاسم الزجاجي، تح مازن مبارك، ط: دار النفائس، أولى ١٩٧٤

١١_البحر المحيط ، تح : عادل عبد الموجود وآخرون ، ط: العلمية، بيروت، لبنان.

١٢_البناية في شرح الهداية للعيني ، ط: نواكشوط.

١٣_البيان في إعراب القرآن ، ت: أبو البركات بن الأنباري تح : د. طه عبد الحميد ط : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، أولى. ١٩٨٠

١٤_التبيان في إعراب القرآن للعكبري، ط: دار الكتب العلمية بيروت.

١٦_تحفة الغريب على مغني اللبيب للدماميني ، تح : مصطفى العسيلي، ط: الآداب ، القاهرة.

١٧_التذييل والتكميل تح د: حسن هنداوي ، ط : دار القلم ، دمشق ، أولى.

١٨_التصريح على التوضيح للشيخ خالد بن عبد الله الأزهري، ط: عيسى البابي الحلبي

١٩_حاشيةالدسوقي على المغني ، ط: المشهد الحسيني القاهرة .

٢٠_حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، ط : فيصل الحلبي.

٢١_الحجة في القراءات السبع وعللها لأبي علي الفارسي ، ط: دار المأمون للتراث ، تح: بدر الدين قهوجي وآخرون.

٢٢_ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر بن عمر البغدادي، تح عبد السلام محمد هارون ، نشر : الخانجي.

٢٣_الخصائص أبو الفتح عثمان ابن جني، تح : محمد علي النجار ، ط: دار الهدى للطباعة والنشر ، بيروت.

٢٤_دراسات لأسلوب القرآن الكريم، محمد عبد الخالق عضيمة، ط: دار الحديث القاهرة.

٢٥_الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، شهاب الدين أبو العباس بن يوسف تح : على معوض وآخرون ، ط : دار الكتب العلمية لبنان.

٢٦_ دلائِلُ الإعجاز :تح : الشيخ : محمد عبده ، والشيخ الشنقيطي ، ط : دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان.

٢٧_ دور الكلمة في اللغة : استيفن أولمان ، ترجمة : د محمد كمال بشر ، ط : مكتبة الشباب ١٩٩٢.

٢٨_روح المعاني للألوسي ، تح عبد الباري عطية ،ط : العلمية ، بيروت لبنان.

٢٩_سرّ صناعة الإعراب لابن جني، تح: حسن هنداوي، ط: دار القلم دمشق، ثانية. ١٩٩٣

٣٠_شرح التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأزهري ، ط: دار الفكر.

٣١_شرح شيخ زاده لقواعد الإعراب ، تح : إسماعيل مروة ، ط: دار الفكر العربي بيروت.

٣٢_شرح الصَّفَّار لكتاب سيبويه ، تح معيض العوفيّ ، دار المآثر ، المدينة.

٣٣_شرح الكافية الشافية لابن مالك، تح: د عبد المعنم هريدي، ط: مركز البحث العلمي ج: أم القرى، أولى.

٣٤_شرح الكافية للرضي : تح : إميل يعقوب ط: دار الكتب العلمية ، بيروت.

٣٥_شرح الكتاب لأبي سعيد السيرافي، تح: محمد هاشم عبد الدايم ، ط : دار الكتب المصرية :١٩٩٨

٣٦_شرح المفصل لابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، ط: المتنبي، القاهرة.

٣٧_ شرح المقدمة الجزولية ، تح : تركي بن سهو بن نزال ، نشر الرشد ، الرياض.

٣٨_الصاحبي في فقه العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أبو الحسين أحمد بن فارس ، تح ٣٩_أحمد حسن بسبح، منشورات محمد علي بيضون، بيروت لبنان، أولى ١٩٩٧

٤٠_طبقات النحويين واللغويين، أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: دار المعارف، ثانية.

٤١_الكتاب لسيبويه ط بولاق.

٤٢_الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم جار الله الزمخشري، ط: دار المعرفة بيروت.

٤٣__ الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية ، أبو البقاء الكفوي ، تح : عدنان درويش ، ومحمد المصري ، ط : الرسالة، ثانية، ١٩٩٨.

٤٤_اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، تح: عبد الإله نبهان، ط: دار الفكر، أولى ١٩٩٥

٤٥_مجالس العلماء: ت: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تح: عبد السلام محمد هارون، ط: الخانجي ثانية ١٩٨٣.

٤٦_مجمع الأمثال لأبي الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم للميداني،تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط: عيسى الحلبي.

٤٧_ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات لابن جني، تح: على النجدي ناصف وآخران، ط: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية القاهرة.

٤٨_ المحرر في النحو ، لعمر بن عيسى الهرمي ، تح : د . منصور على محمد عبد السميع ، ط : دار السلام. ، أولى

٤٩_ المزهر في علوم اللغة للسيوطي، تح: فؤاد على منصور، ط: عباس الباز مكة.

٥٠_ المسائل العضديات ، تح : شيخ الراشد ، ط : وزارة الثقافة السورية.

٥١_المشكاة الفتحية على الشمعة المضية للبديري الدمياطي ، تح : هشام سعيد ، ط : وزارة الأوقاف.

٥٢_ المقاصد الشافية ، تح : عبد المحسن قطامش ، ط : جامعة أم القرى.

٥٣_مشكلُ إعراب القرآن تح: ياسين السواس ، : ،دار المأمون للتراث ، دمشق.

مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، ط: محمد علي صبيح

٥٤_نفائس الأصول في شرح المحصول ، تح : عادل عبد الموجود ، وعلى محمد عوض ، نشر الباز مكة.

٥٥_ همع الهوامع تح أحمد شمس الدين ، نشر محمد علي بيضون ، لبنان ، أولى. ، ١٩٩٨